

التعليم العالي والبحث العلمي

بغداد

علوم السياسية

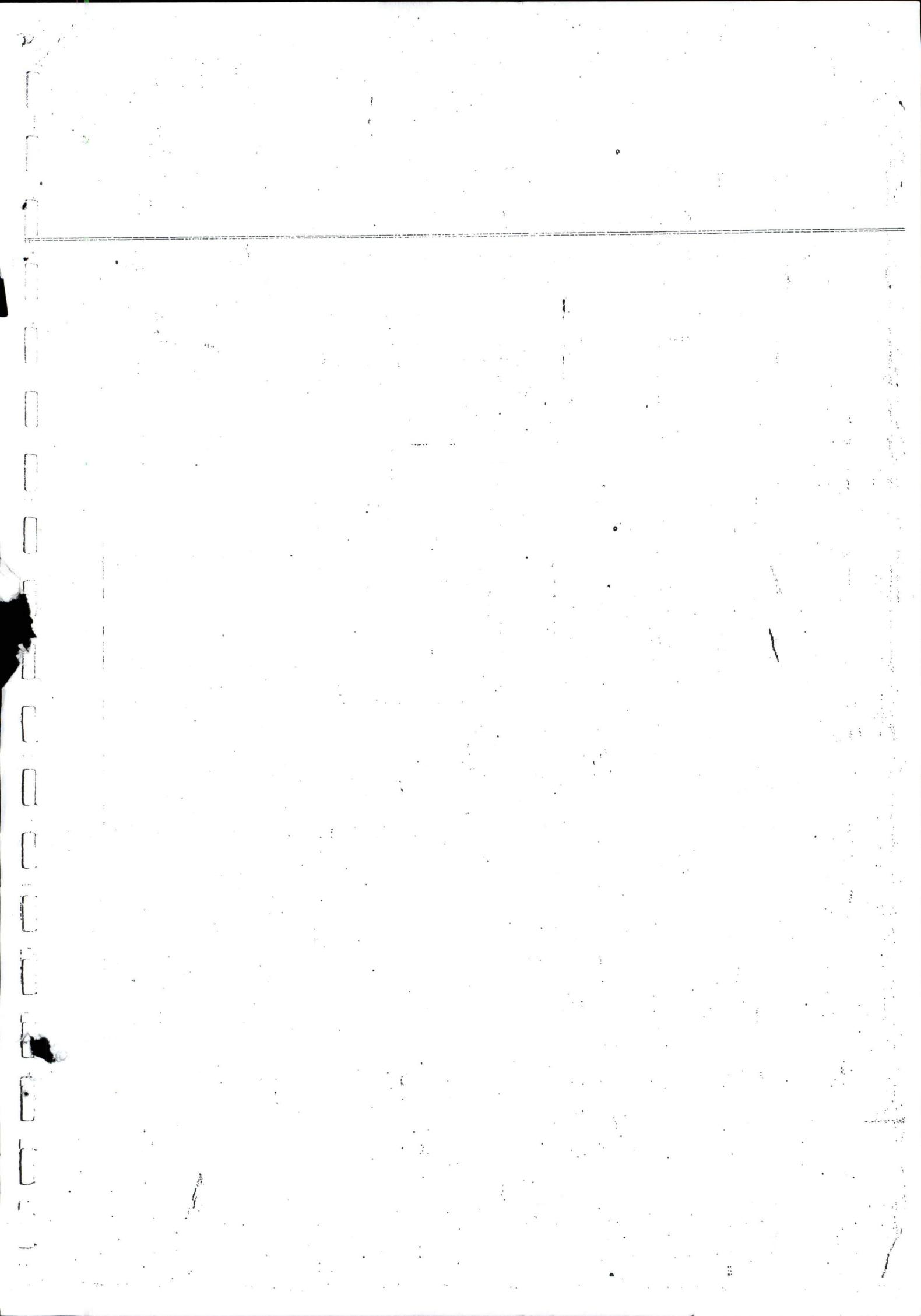
# ماضرات في علم الاجتماع

المراحلة الأولى

صالحي - هنائي

إعداد

د. توفيق يونان عبد الله



محاضرات في علم الاقتصاد لطلبة المرحلة الأولى الصباحي و المسائي في كلية العلوم  
السياسية بجامعة بغداد للسنة الدراسية 2007-2008

د. توفيق يونان عبدالله

الفصل الأول: فصل تمهيدي

نشأة علم الاقتصاد:

ان مصطلح الاقتصاد Economy مأخوذ اصلاً عن اليونانية، ويرجع تاريخياً الى ارسسطو. وهو مشتق من كليتين يونانيتين الاصل هما: Oikous (ايروس) و تعني المنزل، و Nomos وهي الحكم او القانون. حيث تشير اصلاً الى المطريقة التي تستطيع بها ربة المنزل من استغلال دخلها المحدود بأفضل وجه. وعلى هذا الاساس فان كلمة الاقتصاد كانت تعني اصلاً: (علم تنظيم المنزل). اما الكاتب الفرنسي مونكريتيان Montchretien فانه استعمل قبل غيره مصطلح الاقتصاد السياسي Political Economy (الاقتصاد السياسي) و ذلك في مؤلفه "بحث في الاقتصاد السياسي" الذي نشره عام 1615، مشيراً بذلك الى انه كان يعني مبادئ الادارة الاقتصادية للدولة؛ نظراً لاهتمامه بالأساس بمالية الدولة.

وفي سنة 1767 نشر James Steuart Mill هذا المصطلح في كتابه: "An Enquiry into the Principles of Political Economy" و استعار ماركس هذا المصطلح من كتاب سابقين له، واستعمله في كتاب "رأس المال The Capital" الذي نشره سنة 1867، وهو يحمل كذلك عنواناً ثانياً يتحدى عبارته نقд الاقتصاد السياسي. وبقي هذا الاستعمال شائعاً منذ ذلك الحين في الأدبيات الإشتراكية وخاصة، ومنذ ان نشر الفرد مارشال الاقتصادي الانكليزي كتابه الموسوم بـ: مبادئ الاقتصاد بشكل واسع، وخاصة في الدول الناطقة بالإنكليزية (الأنكلوسكونية). و بقي مصطلح الاقتصاد السياسي شائعاً في الأدبيات الماركسية.

تعريف علم الاقتصاد:

عرف علم الاقتصاد باكثر من تعريف، وذلك لاختلاف الاتجاهات الفكرية والاصول

الاجتماعية للكتاب.

- عرفه ادم سميث Adam Smith بانه "علم الثروة" بكل بساطة، و ذلك لانه يتناول الثروة بمعناها الواسع؛ اي ثروة الامة من حيث انتاجها و تداولها.
- الفرد مارشال A.Marshall: عرف علم الاقتصاد بانه العلم الذي يشمل شرارة نشاط الانسان في حياته اليومية. فهو يدرس ذلك الجزء من النشاط الفكري و الاجتماعي وثيق الصلة بالحصول على المتطلبات المادية للرفاهية. هنا يربط مارشال بين النشاط الانساني و متطلبات الرفاهية المادية و ذلك في اطار الثروة المترادفة.
- جون ستيفوارت مل: نظر الى الاقتصاد باعتباره علم تطبيقي (عملي)، و عرفه بانه : علم انتاج و توزيع الثروة. حيث انه لم يؤكد على الانتاج فقط، بل و تبع ذلك كيفية توزيع هذا الانتاج.
- ويكسيل Wicksell وهو اقتصادي سويدي، عرف علم الاقتصاد او النشاط الاقتصادي بانه: كل جهد منظم يقصد منه اشباع حاجة مادية. هنا يبحث ويكسيل عن الوسائل المتاحة لتحقيق اكبر انتاج ممكن، و بأقل كلفة ممكنة.
- بيكتو A.C.Pigou الاقتصادي البريطاني فهو يرى ان علم الاقتصاد هو الوسيلة التي توصلنا الى الكيفية التي يمكن بواسطتها زيادة الانتاج بهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد. اي العلم الذي يدرس كيفية تحقيق الرخاء الاقتصادي للأفراد.
- يلاحظ من التعاريف السابقة، و الكثير غيرها انها تركز على مسائل مثل الثروة و الاشباع، و ادارة الموارد الاقتصادية، و الرفاه المادي الخ.
- ليونيل روينز Lionel Robins اقتصادي انكليزي يعطي تعريفاً اوسع و اشمل من التعاريف السابقة؛ فهو يعرف علم الاقتصاد بانه: العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات و الوسائل النادرة التي لها استعمالات .
- هنا يحدد روينز علم الاقتصاد في اطار نظرية الندرة Scarcity و الاختيار Choice. كما ان الندرة هي امر نسبي؛ اي ان السلع نادرة بالنسبة للطلب عليها. و بما ان الحاجات الإنسانية متعددة ووسائل اشباعها محدودة، فان وسيلة ما يجب ان تتوافر ليتمكن توزيع السلع النادرة بين طالبيها وهم كثرون (1).

(1) السلعة: هي اية بضاعة او خدمة قادرة على اشباع الحاجات الإنسانية.

الحاجة الاقتصادية: كل ما يمكن اشباعه بسلع اقتصادية.

الحاجة غير الاقتصادية: الحاجة التي يمكن اشباعها بسلع حرفة (لا حاجة لصندها). وهي سلع غير اقتصادية.

و هكذا يتم حل هذه المشكلة عن طريق الاختيار بهدف اشباع بعض الحاجات على حساب البعض الآخر حسب (مفهوم التضخيم).

\* اوسكار لانكه: يعرف علم الاقتصاد بأنه:- العلم الذي يدرس القوانين الاجتماعية التي تهيمن على انتاج الوسائل المادية لاشباع الحاجات الإنسانية و توزيعها. بتعبير اخر هو العلم الذي يعالج القوانين الاجتماعية لانتاج السلع و توزيعها على المستهلكين. اذن هو علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

يرى لانكه ان علم الاقتصاد في بحثه للقوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية انه يعالج نوعا محددا من العلاقات الاجتماعية اصطلاح على تسميتها بالعلاقات الاقتصادية التي تختلف بدورها من نوعين من العلاقات: احدها ينشأ خلال عملية الانتاج وتدعى بـ"العلاقات الانتاج" والثاني ينشأ خلال عملية التوزيع وتدعى بـ"العلاقات التوزيع". اما حين يأخذ التوزيع شكلا تبادلياً وذلك في مرحلة معينة من النطور التاريخي- فتسمى تلك العلاقات "العلاقات التبادل".

#### نطاق علم الاقتصاد:

ما تقدم يفهم بأن مادة الاقتصاد تشكل علما قائما بذاته، وخاصة وانه يهتم برفاهية افراد المجتمع، كما وانه يعتمد على الملاحظة والقياس واستخدام اسس وقواعد البحث وتحليل العلميين في دراسة موضوعاته. كما وانه يعتمد وبشكل كبير على النظريات و القوانين العلمية في الاحصاء و الرياضيات و غيرها من العلوم في دراسته و تحليل ظواهره.

ان التساؤل الذي يفرض نفسه هنا: ما هو نطاق هذا العلم؟ اي ما هي المجالات التي يهتم بها؟  
ان نطاق علم الاقتصاد اصبح من السعة و الشمول بحيث انه يهتم في دراسته بحالات الانسان المتعددة و المتعددة، و سعيه في البحث عن منافعه الاقتصادية و دراسته وتحليل سلوكه في طلبه واستهلاكه و استعماله للموارد النادرة وبخاصة فيما يتعلق بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية. ويهتم كذلك بنشاطات الانسان الاقتصادية في مختلف القطاعات الانتاجية. فهو يبحث في الانتاج وعلاقته وعناصر الانتاج وعوائدها وهي مسألة توزيعية. كما ويبحث في الامور المالية والنقدية وما يتبع ذلك من انظمة مصرافية وتمويلية واسثمارية. كما ويبحث في امور التجارتين الداخلية والخارجية وكل ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدول. ولا يغفل عن معالجة موضوعات وظواهر عديدة كالادخار والضرائب والتضخم والانكماس، الاستهلاك الفردي والعام والدخل الفردي والعام (الدخل القومي)، الى غير ذلك من الموضوعات التي تمس حياة الافراد والمجتمع بصورة عامة.

و عند دراسة وتحليل الموضوعات الاقتصادية فإنه عادةً ما يتم البدء بصياغة أسئلة حولها على غرار:

هل الموارد الاقتصادية للمجتمع محدودة "نادرة"؟ كيف يتم استغلالها؟ هل استغلت كلها كما يجب؟ ما مقدار ما يجب انتاجه من السلع والخدمات؟ لماذا تقلب الاسعار؟ ما هو دور الدولة في عرض السلع والخدمات؟ إلى غير ذلك من الأسئلة...

ان نطاق عام الاقتصاد يتصل بالتساؤل عن المدى الذي يجب ان يذهب اليه الاقتصادي في تحايل الواقع، و البحث عن الحقائق من ناحية ، و التوصية بحل او باخر للمشكلات الاقتصادية القائمة من ناحية اخرى.

و حول التعبير عن الخود(المجالات المزعزع دراستها و بحثها) في مهمة الاقتصادي يثار التساؤل التالي: هل تقتصر مهمته للتعبير عما هو كائن، او كان، او ما سيكون عليه من حقائق او وقائع؟ ام تتعدى مهمته للتعبير عما يجب ان يكون.

إن الاجابة عن هذا التساؤل تجدتها في طبيعة و توجهات النظام الاجتماعي القائم، والدور الذي يحدده للاقتصادي في هذا المجال.

ان دراسة علم الاقتصاد و منذ القرن الماضي يلاحظ تفرعها الى مجالين واسعين:

#### ١- الاقتصاد الجزئي Micro Economics

يتعلق بدراسة و تحليل نشاطات الأفراد والمشروعات. وينصب اهتمامه على تكوين الأسعار. والمشكلة الأساس التي يتناولها بهذا الخصوص تتعلق بتحديد الأسعار والكميات بفعل قوى العرض والطلب. لذا فإن نظريته هي نظرية العرض والطلب، والأسعار في الأسواق المختلفة. ويؤكد على مسألة الاختيار بين الموارد النادرة وذلك لمحدودية دخل المستهلك. بمعنى اخر فإن الاقتصاد الجزئي يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يقبل على شراء احدى السلع بدلاً من الأخرى(الاختيار) كونه مستهلك. وما الذي يدفعه لانتاج هذه السلعة او تلك كونه منتجاً، باعتبار ان المسألة المهمة هنا هي الوحدة الاقتصادية سواء كانت الوحدة فرد او مشروع. وكان هذا الفرد او المشروع مستهلكاً، او منتجًا.

هذا ويشير الى هذا الوضع بتحليل التوازن الجزئي. علماً بأن مصطلح التوازن عامة يعني تعادل القوى المتناسبة.

## 2- الاقتصاد الكلي Macro Economics

يتعلق بالكميات الكلية ويعالج مشكلات الاقتصاد على النطاق الوطني كوحدة واحدة، ويشار له أحياناً بالتوازن العام. ويتضمن دراسة الإنتاج الكلي والاستخدام الكلي؛ والمستوى العام للأسعار، والإجراءات المالية والنقدية كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي. كما ويدرس ويحلل ظاهرتي التضخم والانكماش، ويحلل أثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي وما يتعلق بتحديد مستوى الدخل وتغيراته "التدفق الدوري للدخل".

هذا ويعود الاهتمام إلى إبراز دور الاقتصاد الكلي إلى الثلثينات من القرن الماضي إثر نشر كينز J.M.Keynes (1883-1946) الاقتصادي الانكليزي كتابه الموسوم بـ"النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود" وذلك سنة 1936.

### تطور علم الاقتصاد

ما ان انتهت العصور الوسطى ومجئ عصر النهضة، وظهور التقدم العلمي ، واكتشاف العالم الجديد(أمريكا) حتى برزت "النهضة التجارية" وتبع ذلك بروز المذهب التجاري Mercantilism ونمو الروح القومية مع ما صاحب ذلك من تطور هائل في التجارة الدولية. وعندئذ حلّت النظرة الدينوية محل النظرة الميتافيزيقية التي كانت سائدة أيام العصور الوسطى. وتبع الاقتصاديون رجال السياسة في طريق قيام دول قوية وغنية وصاحب ذلك تزايد عرض الفضة، ثم تبعه اكتشاف مصادر جديدة لاستخراجها مع الذهب في العالم الجديد(أمريكا). حيث أدى هذا الوضع إلى التوسع في استعمال النقود وتسهيل إدارة الضرائب وجبايتها، وأصبح تراكم الثروة أمراً مقبولاً وبعد أن كان مغضوباً عليه في السابق. واعتبر الذهب والفضة ثروة حقيقة يمكن الحصول عليها ومضاعفتها اذا ما حقق البلد في تجارتة مع الدول الأخرى فانضا في صادراته على استيراداته. وتدخلت الدولة في تنظيم التجارة والصناعة بهدف تحقيق الرفاهية العامة، مما ربط بين الظواهر الاقتصادية والامور السياسية.

(1) سيتم التركيز هنا على استعراض أهم التطورات التي طرأت على علم الاقتصاد في البلدان الرأسمالية.

وما ان جاءت الثورة الصناعية حتى شهد علم الاقتصاد تحرراً تماماً عن بقية العلوم الاجتماعية، بعد ان كان في الاقتصادات البسيطة للعالم القديم فرعاً من الاخلاقيات و السياسة، وفي القرون الوسطى تابعاً لعلم الالهيات، وفي عصر الدولة التجارية (نسبة الى مذهب التجاريين Mercantilism ) وسيلة سياسية للدولة القومية. وبعد كل هذه العصور اصبح الاقتصاد خلال "الثورة الصناعية" وما بعدها علماً قائماً بذاته، حيث تم خصّ عن تلك الثورة زيادة هائلة في الانتاج والتخصص وتقسيم العمل. وأدى ما تقدم بدوره الى اتساع التبادل وتعقد تشابكـ النظام الاقتصادي، وانتشار فكرة الحرية الاقتصادية التي روجت لسياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ونجم عن ذلك تحرير علم الاقتصاد من علم الالهيات والأخلاق و السياسة.

يعتبر أدم سميث A.Smith الذي نشر عام 1776 كتابه المشهور بـ"ثروة الامم Wealth of Nations" (أول من انتج عملاً دراسات) مكرساً للاقتصاد، رغم انه <sup>يُشير</sup> قبيل او عند بدا الثورة الصناعية. إلا ان كتابه ثروة الامم يعتبر من اهم معالم تطور علم الاقتصاد كموضوع مستقل. لذا يعتبر البعض ان أدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث. ان من آراء سميث الداعمة لمبدأ "الحرية الاقتصادية" تبنيه لفكرة ان المصلحة الشخصية والحيازة (الملكية الشخصية) هما الدافع الرئيس لنشاط الافراد، وان دور الدولة يجب ان يقتصر على توفير نظام تخضع فيه المصلحة الشخصية لتحقيق خدمة المصلحة العامة.

اما الاقتصاديون "الكلاسيكيون المحدثون" بدأ بمارشال الانكليزي؛ فانهم افترضوا ان الافراد يندفعون في نشاطاتهم الاقتصادية بشكل رئيس رغبة منهم في الحصول على عوائد نقدية، وفي تحقيق اكبر اشباع ذاتي ممكن، ولكنهم غير قادرین على قياس الاشباع بدقة، رغم استطاعتهم قياس ارباحهم النقدية (1).

هذا ويعتبر معظم الاقتصاديين التقليديين "الحاليين" في الغرب الرأسمالي فكرة "المواطن الاقتصادي" الذي يهدف الى تعظيم الربح والاشباع هي افضل توصيف للسلوك الانساني. كما ويعتقدون ان هذه الفكرة تفسر نشاطات الافراد الاقتصادية بدقة اكثر من اي افتراض اخر.

(1) مبدأ الاشباع الذاتي مرتبط بمبدأ اللذة و الالم التي تتحققها السلعة او الخدمة.

وهناك الكاتب الامريكي كالبريث J.Galbraith فهو يرى ان التقنيين The Technocrats المسيطرون على الشركات الكبيرة يحاولون تعظيم مصالح مؤسساتهم و يؤثرون على اذواق المستهلكين وذلك من خلال الترويج والاعلان. كما ويعتقد بأن هؤلاء التقنيين قد حلوا محل "الموطن الاقتصادي التنافسي". اذا فهو (كالبريث) يقترح نظاماً للرقابة العامة والتخطيط ليحل محل قوى السوق المشوهة وغير التنافسية.

من كل ما تقدم يتضح ان المسائل الاقتصادية متراقبة احياناً مع مضمون اخلاقية وسياسية. فقد ادى رد الفعل ضد "الحرية الاقتصادية" التي شاعت في القرن التاسع عشر الى اهتمام الدولة المتزايد بالمسائل الاقتصادية، و الى تحمل مسؤولية "الاستخدام الشامل".

لقد تزايد التداخل بين الاقتصاد والسياسة باتساع مدى التخطيط الاقتصادي في البلدان المختلفة خاصة الاشتراكية منها.

ومن المعروف ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة نواح معينة من السلوك الانساني فلا بد له إذن من ان يمس علم النفس الذي هو نفسه دراسة للسلوك ذاته. وهكذا فان علم الاقتصاد الذي كان مرة تابعاً للفلسفة، قد أصبح الان دراسة اجتماعية مستقلة.

وبما ان هذه الدراسة تتصل بالانسان ومحبيه، فلا يمكن فصلها عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

#### علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

اذا كان لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بالعديد من العلوم الاجتماعية والتطبيقية، والعلوم الصرفة، الا ان هذه العلاقة ليست على درجة واحدة و اذا كان معلوماً ان علاقة علم الاقتصاد هي على درجة من القوة والترابط مع علوم مثل الرياضيات والاحصاء، والعديد من العلوم الاجتماعية كالسياسة والقانون والاجتماع الصرف وعلم النفس الخ... الا انها ليست بنفس القوة مع علوم اخرى كالرياضيات والفالك والفنون الصرفة العديدة.

مما تقدم يفهم ان كثيراً ما يستعين المختصون بعلم الاقتصاد بالعلوم الأخرى وذلك من اجل فهم افضل للظواهر الاقتصادية علمًا بأن العلاقة تبادلية في هذا الشأن.

ان المشكلات والظواهر الاقتصادية كثيراً ما ترتبط بشكل او آخر بهذا العلم او ذاك. فهناك على سبيل المثال علاقة وثيقة بين علمي الاقتصاد والسياسة، حيث ان العديد من المشكلات السياسية ذات جذور اقتصادية وبالعكس. وان العديد من القرارات السياسية تحمل بين طياتها نتائج اقتصادية. فمشكلات مثل الارض وعائداتها، فرض الضرائب او تخفيتها، تحديد الحد الادنى

للاجور، الامن الاجتماعي كلها قرارات سياسية، لكنها ذات نتائج وابعاد اقتصادية مباشرة. ويمكن ان ينظر اليها في نفس الوقت على أنها ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل الاقتصادي، بل من قبل السياسي. اذن فالعلاقات بعضها مباشر والآخر غير مباشر في مثل هذه المجالات بين علمي السياسة والاقتصاد.

ان علاقة علم الاقتصاد لا تقتصر على علم السياسة فقط، انما تتع逮ا الى العلوم اخرى كعلوم الطبيعيات ما دامت الفعاليات الاقتصادية كالانتاج ذات علاقة "بعوامل الانتاج". فاستخدام الارض تحت ظروف معينة يجعل الانتاج يخضع لقانون الغلة المتنافضة، وهذا القانون الاقتصادي له ابعاد ذات علاقة بالطبيعة.

كما ان بعض المشكلات الاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة والفقر يعود الى مشكلات اجتماعية. لذا فالعلاقة مباشرة (قوية) بين علمي الاقتصاد والمجتمع.

(١) مادام علم الاقتصاد يتناول سلوك الانسان عندما يحاول تحديد ما يختاره لاسباب لا علاقتها بالداخل كالذوق والمحاكاة والرغبات، لذا فهو يرتبط بعلاقة ذات معنى مع علم النفس.

واخيرا وليس آخرها فأن علم الاقتصاد يرتبط بعلمي الاحصاء والرياضيات بعلاقة قوية بحيث يستخدمهما كأدوات حلولية تهتم للدقة والفهم الافضل للظواهر الاقتصادية المزعزع دراستها. فمادام الاحصاء لا يذرث (كغایة) بحد ذاته، لذا فان الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية لا يمكن لها ان تستغني عنه. فالاقتصاد والاحصاء ارتبطا احدهما بالآخر بعلاقة قوية حيث يساعد هذا الترابط الى الفهم الافضل للظواهر الاقتصادية التي تعتمد كثيرا على الاساليب الاحصائية.

اما علاقة الاقتصاد بالرياضيات، فتتجلى في ان الرياضيات تعين النظرية الاقتصادية كثيرا لتوخي الدقة والوضوح في النتائج. كما وانها هذبت اللغة المستخدمة في الاقتصاد وجعلتها اكثر اختصارا، وخففت الاستطراد الممل في الشرح والتفسير.

اذن فضل الرياضيات امكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلاً من العبارات المطولة.

\* عوامل (عناصر) الانتاج اربعة هي: الارض (الطبيعة)، العمل، رأس المال، التنظيم.

## طرق البحث العلمي في علم الاقتصاد :

البحث العلمي: هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى الحقائق والقوانين التي تحكم ذلك العلم.

ان الهدف من البحث العلمي هو الوصول الى حقيقة الشيء موضوع البحث. ان الوصول الى الحقيقة لا يمكن ان يتم دفعه واحدة بل لابد من اتباع خطوات معينة باستخدام وسائل معينة<sup>(1)</sup>. هذه الخطوات تعرف بالتحليل العلمي.

ان البحث والتحليل العلميين يعتمدان على منهجين. هما: المنهج (الطريقة) الاستنبطاني او الطريقة المجردة الاستنتاجية، ثم المنهج (الطريقة) الاستقرائي او التجربى الاستدلالي.

### 1- المنهج الاستنبطاني :Deductive Method

يقوم هذا المنهج في البحث على اساس التجريد. اي ان الظاهرة المأزمع بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها وذلك بهدف تسهيل دراستها.

تستند هذه الطريقة في الاساس الى فرض عامـة كـلية تـستـتبـطـ مـنـهـا بـطـرـيقـةـ التـحلـيلـ المنـطـقـيـ قـوـاءـدـ جـديـدـةـ تـطبـقـ عـلـىـ حـالـاتـ خـاصـةـ، اي انـناـ نـتـبعـ فـيـ التـحلـيلـ [مـنـ العـامـ إـلـىـ الـخـاصـ]ـ.. وـيـشـتـرـطـ لـلـتـاكـدـ مـنـ صـحـةـ النـتـائـجـ التـيـ يـتـمـ التـوـصـلـ إـلـيـهـاـ بـطـرـيقـةـ الـاسـتـنـبـاطـيـ انـ تـكـونـ نـقـطةـ الـبـداـيـةـ وـاقـعـيـةـ، حـقـيقـةـ ثـبـتـ وـجـودـهـاـ فـيـ ظـرـوفـ مـعـيـنـةـ. وـيـنـبـغـيـ دـائـيـاـ مـرـاعـاهـ توـفـرـ هـذـهـ الـظـرـوفـ اـثـنـاءـ عـمـلـيـةـ التـحلـيلـ وـالـاسـتـنـتـاجـ. وـفـيـ جـمـيعـ الـاحـوالـ يـنـبـغـيـ انـ نـأـخـذـ بـعـينـ الـاعتـبارـ عـنـ تـقـدـيرـ النـتـائـجـ بـهـذـهـ الـطـرـيقـةـ انـهـاـ تـعـالـمـ عـلـىـ اـسـاسـ اـفـرـاضـيـ، مـثـالـ ذـلـكـ انـناـ حـينـ نـلـجـعـ ظـاهـرـةـ هـجـرةـ الـعـمـالـ مـنـ بـلـدـ إـلـىـ آـخـرـ، نـفـرـضـ انـ التـفاـوتـ فـيـ الـاجـورـ هـوـ سـبـبـ هـذـهـ الـهـجـرةـ. وـقـدـ نـلـجـعـ بـعـدـ الـبـحـثـ وـالتـحلـيلـ بـنـتـيـجـةـ مـفـادـهـ: انـ الـعـمـالـ يـنـتـقـلـونـ مـنـ الـبـلـدـ الـذـيـ تـنـخـفـضـ فـيـهـ هـذـهـ الـاجـورـ إـلـىـ الـبـلـدـ الـذـيـ تـرـتفـعـ فـيـهـ مـثـلـ هـذـهـ الـاجـورـ، دونـ اـعـتـارـ للـعـوـامـلـ الـآـخـرـىـ.

(1) البعض يوزعها الى ثلاثة خطوات:

الأولى: جمع الحقائق ذات العلاقة بالفرضية، وهذه مهمة الاقتصادي.

الثانية: صياغة او اختيار النظرية المناسبة لمعرفة مدى انتظامها على الواقع.

الثالثة: وضع سياسة اقتصادية من قبل ذوي اتخاذ القرار.

## 2- المنهج (الطريقة) الاستقرائي : Inductive Method

خلافاً للمنهج الاستنباطي، فإن هذا المنهج يبدأ بمشاهدة ودراسة الواقع بتفصيلها بهدف التوصل بطريقة التحاليل المنطقية إلى القواعد العامة، [من الخاص إلى العام]. كما ويستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهر موضوع البحث هذه الطريقة تبدأ من الواقع وترى على أن تبقى وثيقة الصلة به. فمثلاً من ملاحظة تطورات أسعار السلع من ناحية، وتتطورات كمية النقود من ناحية أخرى، يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تمثل إلى الارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة وذلك عندبقاء كمية الانتاج دون تغيير. وفيما يتعلق بالانتقادات الموجهة لكلا الطريقتين، يرى البعض أن لكلا الطريقتين عيوبها الخاصة بها على الرغم من أن انصار كل طريقة يعتبرون طريقتهم هي الأفضل وذلك عندما يتعلق الأمر بالبحث الاقتصادي. غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة اختيار بينهما، حيث أن تغليب أحدهما على الآخر يتوقف على عدة أمور منها: ماهية الظاهرة موضوع البحث، طبيعة عناصرها، أهميتها،خلفية الباحث من حيث تكوينه، اتجاهاته الفكرية، تفضيلاته الخ... لذا فإن أفضل طريقة هي التي تجمع بين الطريقتين، وذلك كلما كان ذلك ممكناً لأن من الممكن وبواسطة أحد الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى.

## طرق التحليل الاقتصادي :

### 1- الطريقة الوصفية Descriptive Method

تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية (لفظية) دون أن يكون هناك ربط دقيق ومتقن بين الظواهر المختلفة. إن هذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لاختفاء التناقض المنطقي. غير أن هذه الطريقة تصلح في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها كمياً.

### 2- الطريقة الرياضية Mathematical Method

تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي لتحديد العلاقات الدالة بين المتغيرات الاقتصادية لتأليفي احتمال الواقع في خطأ منطقي إذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. لقد انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر، غير أنه ينبغي ملاحظة أن الصياغة الرياضية للتحليل

الاقتصادي لا تعني عدم امكانية ترجمة النتائج التي تم التوصل اليها في صورة لفظية، بل تعني ان المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة والاختصار المطلوبين. ان العلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي.

### 3- الطريقة القياسية: Econometric Method

قد يكون هدف التحليل الاقتصادي اكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالة بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي، بل محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. لتحقيق ذلك يستخدم الاحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية. ويطلق على العلم الذي يتناول هذا النوع من التحليل "بالاقتصاد القياسي "Econometrics

لقد اخذ هذا المنهج في الوقت الحاضر ينقدم وينتشر بسرعة نتيجة لاستخدام الالات الحاسبة الالكترونية.

ويموجب هذا التحاليل يمكن اختبار النظريات الاقتصادية كمياً، كما ان هذا التحليل يسمح بالتنبؤ بالقيم لأهم المتغيرات عند رسم السياسة الاقتصادية.

### ادوات البحث العلمي:-

أ-اساليب الاحصاء: وذلك باستخدام البيانات العددية والسلسل الزمنية والرسوم والاشكال البيانية الخ... لتوضيح الواقع الاقتصادية وتطوراتها في الزمان والمكان.

وتتناول الاحصائيات غالبية الموضوعات الاقتصادية القابلة للتعداد او القياس الكمي او القيمي كـ احصاءات السكان، المواليد، الوفيات، الانتاج الزراعي و الصناعي، التجاريين الداخلية والخارجية، تطور مستوى الانفاق، الدخل الخ ... حيث يموجب هذه الاحصاءات يتم دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية التي تعكس مختلف النشاطات الاقتصادية.

ب- التحقيقات (التوقعات) الفردية:- ويقصد بها دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد او للوحدات التي تشكل بموجبها النشاط الاقتصادي ككل. حيث تعني بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد كونه مستهلك دون الاهتمام بالسلوك الاستهلاكي للمجتمع. كما تعني بدراسة وتحليل السلوك الخاص لافراد المجتمع كونهم منتجين دون الاهتمام بالناتج القومي للمجتمع.



كما تستخدم الفروض من ناحية اخرى بشكل مؤقت بهدف التبسيط وذلك لاثبات حدوث ظاهرة او حدث معينين تحت ظروف معينة يفترض فيها عزل (حدث) بعض الامور ولو مؤقتا لحين الانتهاء من الدراسة كما في فرضية (بقاء الاشياء الاخرى على حالها) عند دراستنا لموضوعي العرض والطلب والقوانين التابعة لهما.

### النظرية الاقتصادية: The economic Theory

النظرية بشكل عام هي افضل رأي حول موضوع معين او حل لمشكلة معينة؛ او افضل توضيح لظاهرة ما، وفي وقت معين.

فالنظرية معرضة دائما لاعادة تقييمها وذلك على ضوء تقدم العلم ووسائل البحث العلمي وتطور المعرفة. فاما ان تندفع وترفع الى كونها قانون عام ملزم، او ان تدحض اذ مااكتشف ضعف خجتها.

اما النظرية الاقتصادية فهي مجموعة من التعريفات الاقتصادية والافتراضات ذات العلاقة بالظاهرة الاقتصادية، مع التحليلات والأراء بخصوص التوصل لحل اشكالية ما متعلقة بالظاهرة موضوع البحث.

ان هذه الآراء والتفسيرات والتحليلات لجوانب الاشكالية او الظاهرة هي افضل ما يمكن التوصل اليه في وقت معين، ان مجموعة النظريات الاقتصادية يكون المادة الرئيسية لعلم الاقتصاد.

ان هدف النظرية الاقتصادية هو محاولة تفسير سبب حدوث ظاهرة اقتصادية ما والالام بكل ما يحيط بها من تأثير وتأثير. وبالتالي النتائج بما ستكون عليه مستقبلا، والافادة من ذلك في مواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها.

كما ان النظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها الا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي نشأت فيه. فكلما كانت نتائجها متوافقة مع الواقع فأن ذلك يؤدي لقبولها. اما اذا كانت مختلفة في نتائجها فأن ذلك يؤدي الى عدم الركون اليها مجددا؛ الا بعد تعديلها او اعادة صياغتها لجعلها اقرب الى الواقع العلمي والعملي. كما انه على ضوء التطورات العلمية والمعرفية في مرحلة لاحقة فانه كثيرا ما يحصل تعديل وتطوير في العديد من النظريات، او اختلافها اذا فشلت في مسيرة الواقع الجديد.

فعلى سبيل المثال، اذا افترضنا ان الضرائب ستؤثر سلبا على الارباح تحت ظروف معينة، فانه من الممكن استنبط سلوك المنتجين نتيجة تغيير سعر الضريبة.

ان هذه الاستنتاجات المبنية على اساس المنطق هي تنبؤات النظرية بسلوك المنتجين، او ردود فعلهم في مواجهة تغيير نسبة الضريبة وتاثير ذلك على ارباحهم.

### **القوانين الاقتصادية:-** The Economic Laws

القانون بشكل عام: هو العلاقة الثابتة والمستمرة التي تربط الظواهر وذلك عند توافر شروط معينة كما يفهم البعض القانون: بأنه التعميم الذي يصاغ من تجارب معينة وهكذا فإن التعميمات الاقتصادية هي قوانين او تعبير حول اتجاهات عامة، او تجанс موحد في العلاقات بين ظاهرتين او أكثر. وبهذا المعنى فإن القوانين الاقتصادية تشير الى علاقة سببية بين ظاهرتين اقتصاديتين او أكثر.

وكما في العلوم الأخرى، من المتوقع الوصول الى نتيجة محددة تتبع عادة من سبب اقتصادي معين. فقانون الطلب مثلاً ينص على ان انخفاضاً في سعر سلعة معينة سيقود مع [بقاء الاشياء الأخرى على حالها] الى زيادة الكمية المطلوبة منها.

ان القانون الاقتصادي ايجابي positive، اي ان نتيجة معينة يجب ان تتبع من سبب معين. كما يُوصف القانون الاقتصادي بأنه سلوكي Behaviorist اي انه يعتمد على السلوك الانساني.

وبما ان القوانين الاقتصادية الايجابية والسلوكية هي قوانين علمية لذا فانها صحيحة دائمًا غير ان مشكلة القوانين الاقتصادية هي انه ليست دقة كدقة قوانين العلوم الصرفة؛ لأن الاولى (الاقتصادية) تعتمد على امور بشرية غير ثابتة ومتغيرة، ويعود ذلك الى اختلاف الطبيعة البشرية، والى تباين المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي يعيش الافراد في ظلها. هذا بالإضافة الى ضيق مدى الاختبار في الاقتصاد بسبب التعامل مع الانسان الذي يخضع لاذواق وعادات ومويل ذاتية لا يمكن التحكم بها. فمخبر الاقتصاد كما هو معروف المجتمع كله، لذا يصعب التنبؤ بالسلوك الاجتماعي.

### **السياسة الاقتصادية;** The Economic policy

ان سياسة معينة وبشكل عام تُعرف: بأنها مجموعة الضوابط التي تكفل السير الجسن لمrfق ما (دولة، دول، مؤسسة الخ) وتوجهه وجهة معينة مرسومة سلفاً بالاستعانة بالتشريعات والقوانين والاجراءات الأخرى المتخذة لهذا الغرض.

تعني السياسة الاقتصادية من بين ما تعني الكيفية التي يمكن من خلالها جعل انظمة الانتاج والتوزيع تعمل بشكل افضل. علماً بأن التحليل الاقتصادي هو الاساس لسياسة اقتصادية سليمة.

ان السياسة الاقتصادية السليمة عادة ما تخضع لبعض التساؤلات المسبقة للتتأكد من صلاحية وایجابية خطواتها. وبهذا الصدد فإنه عادة ما تثور بعض التساؤلات حول سياسة اقتصادية معينة، مثل ذلك:-

- ما هي اهداف هذه السياسة الاقتصادية؟

- هل الوسائل المقترحة لتحقيق هذه الاهداف كافية؟

- هل لهذه الوسائل آثار جانبية عكسية؟

- هل ان نتائجها الايجابية تمس الفئات الاجتماعية كافة؟

- هل هناك وسائل بديلة افضل؟

- هل الوسائل المقترحة تتناسب او تتلائم مع الاوضاع الاجتماعية والسياسية؟

الى غير ذلك من التساؤلات؟؟

### النظام الاقتصادي: The Economic System

النظام بشكل عام هو: مجموعة من العناصر منسقة ضمن علاقات متشابكة فيما بينها، وبين هذا الكل والخارج (خارج النظام) دائمة الحركة والتطور، ومنظمة لخدمة هدف معين. ولا تتغير طبيعة النظام ان كان فرداً او افراد، مؤسسة او ممؤسسات، دولة او دول. الخ...

اما النظام الاقتصادي : فهو مجموعة من المؤسسات الموجهة للعناصر الانتاجية (عمل، ارض، رأس مال، تنظيم) يتم من خلالها ادارة وتوظيف هذه العناصر بكفاءة، بهدف انتاج البائع والخدمات وتوزيعها بدقة وعدالة لغرض اشباع الحاجات الإنسانية المتعددة

ولغرض تمهّن هذا النظام من العمل بكفاءة، يجب ان تكون هناك آلية محكمة لأدارة العمليات المتعددة بين المؤسسات الموجهة للنظام الاقتصادي. علماً بأن المؤسسات الموجهة للنظام الاقتصادي تعمل بهذه القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ للسائد في مجتمع معين. كما انه لغرض ديمومة النظام الاقتصادي يجب ان يمتلك (النظام) آلية محكمة لأدارة العلاقات مع محیطه(أنظمة ومؤسسات الدولة الأخرى) وخارجه (النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي) وذلك لإدارة التبادل المبالي والسلعي (سلع وخدمات).

وعلى النطاق الدولي يلاحظ اليوم ان الانظمة الاقتصادية ليست على شاكلة واحدة، فهي تتباين في ستر اتجياراتها تبعاً لفلسفتها وتوجهاتها الاجتماعية.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار معيار "ملكية الثروة" فيمكن اليوم تمييز الانظمة الاقتصادية التالية:

### 1- نظام المشروع الحر: Free Enterprise

وفيه تكون الثروة مملوكة للأفراد، وان المشكلة الاقتصادية تحل من خلال آلية (ميكانيكية) الأسعار، التي تعني: ان بعض التغييرات في حاجات (طلبات) المستهلكين تؤدي الى تغييرات في الأسعار، والأخيرة تؤدي الى تغيرات في الانتاج (العرض). ويُدعى هذا بـ"نظام سيادة المستهلك".

### 2- نظام الاقتصاد المخطط Planned Economy:

ان مشكلات الانتاج ماذا تنتج، كم ...كيف، لمن، ومسائل النمو تُحل بوساطة سلطة التخطيط المركزية في الدولة، وذلك استناداً الى الملكية الاجتماعية للثروة.

### 3-نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy:

في نظام المشروع الحر تُخذل القرارات من قبل الأفراد، وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، ولكن في الاقتصاد المختلط فإن بعض القرارات تتم من قبل الدولة (بخاصة القرارات التي لها علاقة بالسيادة) وبعضها الآخر من قبل القطاع الخاص، وهناك نشاطات تتقدم بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص. وعادة ما يملك القطاع العام نسبة 51% او أكثر من ملكية المشروعات.

### بعض المصطلحات الاقتصادية

**الحاجة:** في المفهوم الاقتصادي فان الحاجة هي كل شيء يرحب الفرد في الحصول عليه بصرف النظر عما اذا كان هذا الشيء ضاراً او نافعاً، ممنوعاً او مسموحاً به من النواحي الصحية او الأخلاقية او الدينية.

ان الحاجة اساساً هي حالة نفسية يشعر الفرد بمقتضاهما بميل نحو شيء ما من اجل القضاء على الاحساس باللام.

ان لدراسة الحاجة اهمية كبيرة، لارتباطها بالنشاط الاقتصادي وذلك لأن اشباع الحاجات يتطلب جهدا من الفرد كما انه يتضمن مفهوم التعاون والتكافل، لأن الفرد لا يستطيع اشباع جميع حاجاته من انتاجه، انما يستطيع ذلك عن طريق التبادل بما ينتجه الآخرون.

والحاجات قد تكون حاجات حياتية لها علاقة مباشرة بحياة الانسان ووجوده كالحاجة الى المأكل والملبس والمسكن. او قد تكون حاجة حضارية كالحاجة الى الراديو والتلفزيون ... الخ. كما تصنف الحاجات الى حاجات مادية كالحاجة الى الغذاء او غير مادية كسماع الموسيقى ومشاهدة التلفزيون.

والحاجة ايها كان موضوعها فلها ثلاثة عناصر:-

- احساس بالألم (كالجوع والعطش).

- معرفة الوسيلة لاطفاء هذا الالم.

- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لازالة هذا الاحساس.

وليس كل الحاجات تدخل في موضوع الاقتصاد، فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الاقتصادية مثل الحاجة الى النوم، او الحاجة الى الراحة، وهذه لا تعد حاجات اقتصادية. فالاقتصاديون لا يهتمون بالحاجات في ذاتها، بل في نتائجها الاقتصادية.

### خصائص الحاجة الاقتصادية:-

1- قابليتها للتعدد : اي انها عديدة ومتعددة، وهي تزداد بأطراد مع تقدم الحضارة، وتتغير بتغير العادات والتقاليد والمجتمعات، بحيث نلاحظ ان ضروريات اليوم كانت من كماليات الامس، وان كماليات اليوم ستصبح من ضروريات الغد.

### 2- قابلية الحاجة للأشباع :-

الحاجة قابلة للأشباع في فترة زمنية معينة. فعند تناول كمية كافية من الماء، فإن الفرد يشعر بعد حاجته اليه، وبعد الرغبة لتناول المزيد في نفس الوقت.

وفيما يخص الحاجة الى النقود، فإنها لا تشبع حاجة بشرية بحد ذاتها، بل هي وسيلة للحصول على السلع والخدمات (التي تشبع حاجة بشرية) ونتيجة لندرة الموارد فإن اشباع الحاجات البشرية يكتنفها الصعوبات وبالتالي لا يمكن اشباع الحاجة الى النقود.

## ا- الحاجات الضرورية:

كالحاجة الى الأكل والشرب وهي الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها (لذلك) لارتباطها بحياة الإنسان ووجوده ويمكن اشباعه (بسهولة) سبب محدودية قابلية الفرد على استهلاكها، ولأن الافراط فيها يكون مضرأ بالصحة.

## ب- الحاجات الكمالية:

وهي الحاجات التي (تتعلق) بوسائل الراحة والترف (التي تخرج عن كنهها حاجة ضرورية). ان حد الاشباع في هذا النوع من الحاجات (لا) يمكن الوصول اليه بسهولة؛ لأن هذا الحد من الاشباع ينصل بالنوادي الاجتماعية والحضارية للفرد مثلاً الدور الضخمة، الملابس الفاخرة، المجوهرات، وسائل التسلية، الخ ...

## 3- قابلية الحاجة (تجدد):

أي ان رغبة الفرد لتناول شيء ما ستجدد بعد فترة - قد تطول او تقصير - من اشباعه لها. فالفرد (الذى يحب العطش و يطفىء (يشبع) حاجاته بتناول قدر من الماء او اكثر، لا يلبث ان يشعر مرة ثانية بالعطش بعد فترة من الزمن تطول او تقصير.

## 4- قابليتها للاستبدال:

من الممكن احلال بعض الحاجات محل بعضها الآخر. فيمكننا مثلاً ان نستعيض عن القهوة بالشاي اذا ما ارتفع سعر الاولى، او تغير في ذوق المستهلك. وكذلك الحاجة الى التنقل يمكن ان تشبّع باستخدام السيارة او القطار او الطائرة، الخ.... وهذه صفة مهمة في الحاجة حيث بوساطتها نستطيع ان نجد من تصرفات المحتكر عندما يرفع سعر سلعة او خدمة ما و لها بديل اخر، بحيث نستطيع الحصول على اشباع مماثل من سلع او خدمات اخرى باثمان ملائمة لنا.

و بشكل عام فان احلال سلعة او خدمة محل اخرى، له اهمية كبيرة للمستهلك، لانه يترك له مجالاً للاختيار بين السلع و ذلك لاسباع رغبته، وان يكون بامكانه التحول من سلعة الى اخرى عندما تبرز صعوبة ما للحصول عليها.

## 5- الحاجات متكاملة:

توصف الحاجات بانها متكاملة ومتراقبة وذلك ناتج عن تعدد الرغبات وتشكلها، وان بعض هذه الحاجات مشتق من حاجات اخرى مكملة لها. فالحاجة الى التجزين مشتق من الحاجة الى السيارة، وال الحاجة الى المسكن تتفرع عنها رغبة الحصول على الاثاث والماء والكهرباء، وجميع مستلزمات السكن الاخرى.

## ٦- الحاجات - لِهَا العادات والتقاليد:

كثيراً من الحاجات تتولد الرغبة بها من عدمها اعتباراً <sup>1</sup>عادات و التقاليد والاعراف السائدة في مجتمع معين دون آخر و زمن معين كذلك.

فعلى نطاق الالبسه والأزياء فان ما اعتاد سكان الهند او اليابان وبعض المناطق في افريقيا على ارتدائه، لا تجد من لهم بها حاجة في العديد من المناطق والمجتمعات الأخرى. وعلى نطاق المنطقة الواحدة فان كثيراً من الأزياء والالبسه التي كانت سائدة في فترات سابقة لا تجد من له بها حاجة في فترات لاحقة تطول او تقصير.

ونفس الشيء يقال الى الحاجة للمواد الأخرى، فعلى سبيل المثال اذا كانت الحاجة غير واردة الى بعض انواع اللحوم او طريقة ذبحها او تناول المشروبات الكحولية الخ... في بعض المجتمعات (الاسلامية)، فان الحاجة لها في المجتمعات اخرى واردة وعلى نطاق واسع.

## الرغبة:- Desire

هي شعور شخصي <sup>2</sup> بالميل الحصول على شيء ما (سلعة، خدمة) بمعزل عن امتلاك القوة الشرائية للحصول عليه. وعادة ما <sup>3</sup> تسمى الرغبة <sup>4</sup> بالمعنى الاقتصادي "بالطلب غير الفعال" ، لأنها لا تساهم في تحديد <sup>5</sup> ثمن تلك السلعة او الخدمة، او امكانية الحصول عليها.

## المنفعة\*: Utility:

يقصد بالمنفعة اقتصادياً قابلية الشيء على اشباع الذي يحصل عليه الفرد من سلعة او خدمة معينة وفي زمن معين.

والشيء يعتبر نافعاً إذا كان قادراً على اشباع رغبة ما بغض النظر عن كونه مطابقاً او غير مطابق للصحة والأخلاق العامة اي ان السلعة من الناحية الاقتصادية تعتبر ذات منفعة بمجرد ان يقع الطلب عليها. فالمستهلك يحصل على منفعة ما من استهلاكه لسلعة معينة حتى لو كانت مضره بالصحة كالسکایر مثلاً، ولكن يطلبها البعض لأنها تعتبر ذات منفعة لهم.

والمفعة ذاتية (شخصية) لأنها ترتبط بذات الشخص، وهذا يعني ان تقدير منفعة سلعة ما يختلف من شخص الى اخر. فتناول القهوة ذو منفعة للبعض و لكنها قد تكون غير ذلك بالنسبة

\* يستنبط لاحقاً ايضاً الى موضوع المنفعة ص

للبعض الآخر. والمنفعة أيضاً هي اللذة أو الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة معينة. والمنفعة على أنواع:

- المنفعة الشكلية: تخلق عن طريق تغيير شكل المادة كتحويل المواد الأولية إلى مواد أكثر نفعاً. "صناعة"

- المنفعة المكانية: نقل السلعة من مكان تقل منفعتها إلى مكان يكثر الطلب فتكون أكثر منفعة. "تجارة"

- منفعة زمانية: حجب السلعة في زمن تقل منفعتها إلى زمن لاحق يزيد من منفعتها (زيادة الطلب) السلع و المواد الزراعية الموسمية كالحجوب. "عمل المحتكر"

- المنفعة التبادلية: نقل حقوق التصرف بالسلعة من شخص تقل منفعتها له إلى شخص يجد فيها أكثر منفعة

و على نطاق التحليل الاقتصادي يمكن ملاحظة أنواع التالية:-

- المنفعة الكلية: مجموع الإشباع الناجم عن استهلاك عدة وحدات من سلعة أو خدمة معينة وذلك خلال فترة زمنية معينة

- المنفعة الحدية: مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة لاستهلاكه وحدة إضافية من سلعة أو خدمة معينة، أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة إضافية من سلعة أو خدمة معينتين.

## الندرة: Scarcity

المقصود بالندرة هنا هي الندرة النسبية و ليست الندرة المطلقة. وهي تعبر عن علاقة حاجات الإنسان بمقدار الموارد الاقتصادية اللازمة لأشباعها. فقد تكون الكميات من معدن معين كبيرة من الناحية المطلقة، ولكنها إذا ما قورنت بمقدار الحاجات الكبيرة و المتزايدة إليها (كالحديد) فإنها توصف بأنها نادرة.

## الاختيار: Choice

في التحليل الاقتصادي، فإن الاختيار يشمل عملية المفاضلة بين الحاجات غير المحدودة التي يسعى الفرد لأشباعها، وبين الأموال الاقتصادية المحدودة التي يسعى الفرد الحصول عليها. المتنصفة بالندرة النسبية.

## القيمة: value

هي الامانة الاقتصادية التي يضيفها الفرد او المجتمع على شيء ما.  
ان قيمة شيء ما تقادس في اطار الاشياء الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من ذلك الشيء. مثلًا عدد الكيلوغرامات من الحنطة مقابل كيلو واحد من السكر.  
و اذا تم التعبير عن قيمة الشيء نقداً سمي ذلك سعراً.  
كما ويمكن بهذا الصدد التمييز بين:

القيمة الاستعملالية: هي مقدار الامانة الاقتصادية لسلعة ما عند الفرد وهو بصدده استعماله لها. ان قيمة الاستعمال تقادس بمقدار الاشباع الذي يحصل عليه الفرد جراء استعمال السلعة."تعدد مجالات استعمال السلعة الواحدة".

القيمة التبادلية: وهي قيمة شخصية(لا موضوعية).  
و هي قيمة السلعة بالنسبة الى سلعة أخرى، وتقادس بالقوة الشرائية للسلعة؛ او قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى.

س: من اين تستمد السلعة قيمتها؟  
ج: تستمد السلعة قيمتها من:

- 1- الندرة (ندرتها النسبية) 2- المبادلة (سهولة و سرعة مبادلتها بسلعة أخرى) 3- الاستعمال (كلما زادت امكانية و مجالات الاستعمال كلما زادت قيمة السلعة).

## الثمن و السعر؛ و القيمة:-

الثمن: هو نسبة مبادلة السلعة بالنقود. وهو التعبير النقدي لقيمة المبادلة، علماً بأن القيمة التبادلية هي قيمة موضوعية.  
السعر و القيمة: اذا تم التعبير عن قيمة شيء ما بالنقود سمي ذلك سعراً.  
الثمن=السعر.

## السلعة و الثروة: Goods and Wealth

السلعة تتضمن جميع الاشياء المفيدة useful. والشيء يكون مفيداً من وجهة نظر الاقتصاديين اذا حقق منفعة ما utility وكان مرغوباً به من قبل الفرد. وان الشيء يكون "سلعة" حتى لو لم يشبع رغبة الفرد عملياً.

والسلع من حيث توفرها تقسم إلى:

### - سلع حرة Free Goods -

وهي السلع التي تكون متوفرة بكميات غير محدودة وذلك في وقت ومكان معينين مثل ذلك الماء بينما يتتوفر بغزاره، الهواء، ضوء الشمس، وعادة ما تكون هذه السلع طلقة...  
ويتمكن عادة الحصول عليها مجاناً وبدون جهد. وعادة ما يكون بحث هذه السلع خارج نطاق علم الاقتصاد.

### - السلع الاقتصادية Economic Goods -

وهي السلع التي تكون مرغوبة وتتوفر فيها صفة المنفعة، وتكون نادرة "نسبياً" بالنسبة للطلب عليها. والندرة يمكن ان تكون نتيجة لمحددات طبيعية، كمحدودية المعادن، او نتيجة لمحدودية القابليات الفنية، او نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار، او نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد والمعتقدات الخ.. هذا فضلاً عن ان مالك السلعة الاقتصادية يمكنه تحويلها الى شخص آخر.

هذا وتتصيف السلعة الاقتصادية بما يلي:

- المنفعة Utility

- الندرة Scarcity

### - قابليتها على الانتقال او التحويل Transferability

وبناء على ما تقدم هناك اشياء لا توصف بكونها سلعاً اقتصادية وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص الى آخر مثالها المهارة skill والمواهب، فهي تتصرف بندرتها ومنفعتها، غير أنها غير قابلة للانتقال من شخص الى آخر مباشرة. لذا فإن القابليات والمواهب الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابليتها على الانتقال.  
هذا وتُقسم السلع الاقتصادية وفق معيار كونها مادية أو غير مادية إلى نوعين:-

## 1- الثروة Wealth

وهي سلع اقتصادية ذات طبيعة مادية، ولها دور هام في الحياة الاقتصادية ولا أدل على ذلك من ان ادم سميث عَرَفَ علم الاقتصاد بأنه "علم الثروة"

فالثروة القومية تكون من عدد كبير من السلع الاقتصادية المادية التي تتضمن من بين ما تتضمن جميع الاراضي الزراعية والموارد المنجمية جميع المصانع، ومساكن الافراد وكل

وسائل الاتصال والمواصلات والابنية والمنشآت بانواعها واستعمالاتها وكل ما يتعلق بمنشآت الابنية التحتية ... الخ.

اذن الثروة ذات منفعة، ونادرة، وممكن تحويلها، ومادية.

س: هل تعتبر النقود، والاسهم، والسنادات ثروة؟

ج: لا تعد ثروة، وإنما هي حقوق على السلع الاقتصادية. فالنقود على سبيل المثال تسهل مهمة مبادلة السلع الاقتصادية؛ أي إنها تجعل مهمة تجارة السلع أكثر سهولة ومرنة. وتعتبر أيضاً كمخزن للقيمة.

2- الخدمات Services: هي سلع اقتصادية غير مادية. ولكنها سلع ذات منفعة ونادرة ويمكن تحويلها (مبادلتها). فالخدمة الطبية والهندسية هي نافعة ونادرة وممكن نقلها أو تحويلها ولكنها غير مادية.

## الفصل الثاني

### ماهية المشكلة الاقتصادية The Economic Problem:

تعد الندرة النسبية Relative Scarcity جوهر المشكلة الاقتصادية، والمقصود بالندرة النسبية ندرة وسائل الإشباع بالنسبة لل الحاجات المتعددة والمتزايدة. علماً بأن وسائل الإشباع هي الموارد الاقتصادية المتاحة التي مهما بالغنا في تقديرها، إلا أنها محدودة أمام الحاجات المتعددة والمتزايدة التي يرغب الأفراد في الحصول عليها. ولو فرضنا أن الموارد الاقتصادية متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الفرد لأشباع حاجاته المتعددة، لانتفت المشكلة الاقتصادية، ولما ظهر علم بهذه الأهمية والنعقيد والشمول يدعى بـ "علم الاقتصاد".

فالحاجات التي يحسها الفرد بعضها تتوفّر وسائل إشباعه في الطبيعة (بشكل حر، طليق) وبكميات يمكن للأفراد من الحصول عليها لون جهه وللون مقابل عادة غير أن بعض الحاجات الأخرى ليست كذلك حيث أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة غالباً ما لا تصلح بصورتها الأولى لأشباع مثل هذه الحاجات المتعددة والمتزايدة (١).

إذن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الأفراد (وجود) حاجات متعددة ومتعددة، أي حاجات غير محدودة؛ ووسائل إشباع متمثلة بالموارد الاقتصادية المتوفّرة وغالباً ما تكون أمراً نادراً أو محدوداً.

ولما كانت الموارد الاقتصادية تتميز بـ الندرة النسبية (أو ان للأفراد رغبات متعددة بحاجة ملحة إلى الإشباع؛ فلا بد من تنافس هذه الرغبات حول الموارد الاقتصادية المحدودة ذات الاستعمالات البديلة)، وهذا الوضع يوقع الفرد تحت ضغط الحاجة إلى "الاختيار" بين الحاجات الأكثر الحاجة التي تكون لها الأولوية في الإشباع، وبين الحاجات الأقل الحاجة التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد الاقتصادية التخلّي عنها.

(١) هذا انتشار خديعة إلى ضرورة تحويل شكل بعض المواد وتغيير شكل وخصائص مواد أخرى لتكون ملائمة لأشباع حاجات الأفراد المتعددة والمتزايدة. وهذا هو دور الانتاج في توفير بعض الحلول للمشكلة الاقتصادية.

ان توجيه الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات البديلة، نحو استعمال معين يقصد اشباع حاجة معينة يعني "التضضيحة"<sup>(1)</sup> في اشباع الحاجات الأخرى.<sup>(2)</sup>  
س: ما هو الفرق بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة الفنية (التكنولوجية)؟  
المشكلة الاقتصادية كما تبين لنا مما سبق تنشأ من تقابل حاجات غير محدودة مع الموارد الاقتصادية النادرة ندرة نسبية. أما المشكلة التكنولوجية فإنها تتعلق بتحديد طرق الانتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم المعرفي والفنى. وان الفن الانتاجي هو تطبيق العلوم على الاشياء، فهو يواجه الاشياء مباشرة دون ان يواجه علاقه الاشياء بالانسان. ولكن ما هي المعرفة الفنية (التكنولوجيا).؟... هي مجموعة القواعد الفنية والوسائل التطبيقية التي تحكم الانتاج. والاقتصادي لا يهتم بالتكنولوجيا لذاتها، بل يهتم بها من حيث تأثيرها على الحياة الاقتصادية. ويُعد "الفن الانتاجي" عاملًا من عوامل التقدم المادي فهو يحدد الانتاجية المادية للعمل، ويحدد حجم الانتاج، ومدى التقدم المادي.

ويمكن التمييز بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية بالمثال المبسط التالي:  
بما ان المشكلة الاقتصادية تتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة بين الاهداف المتنافسة، فأن تخصيص هذه الموارد على سبيل المثال- لبناء مصنع او تخصيصها لبناء جسر هو من مهام المشكلة الاقتصادية. ولكن اذا تم تخصيصها لبناء جسر هنا تثور المشكلة التكنولوجية. اذ ان المشكلة التكنولوجية تتمثل في ايجاد افضل اسلوب لتحقيق هدف محدد. وفي مثانا الذي خُصصت فيه الموارد الاقتصادية لانشاء الجسر فان تساؤل المشكلة التكنولوجية يثور حول الاسلوب لبناء هذا الجسر. هل ينشأ معلقاً ام على ركائز الى غير ذلك من الخيارات التكنولوجية... .

ان اتخاذ قرار بهذا الصدد يُعد من مهام المشكلة التكنولوجية .. والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الخصوص هو كيفية حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية التي سبق التطرق اليها؟

(1) التضضيحة في المعنى الاقتصادي: هو انه بسبب محدودية (ندرة) وسائل اشباع الحاجات المتعددة و المتقدمة والمتزايدة، فانه امام الفرد ان "يُضحي" بال الحاجات الاقل اهمية لصالح الحاجات الاكثر اهمية.

(2) مما تقدم يتبيّن ان اهم خصائص المشكلة الاقتصادية: الندرة، الاختيار، التضضيحة.

أ- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:-

من اهم سمات (شروط العمل) في النظام الرأسالي؛ اي نظام السوق:-

1- حرية الانتاج كما ونوعاً.

2- حرية عناصر الانتاج بالدخول والخروج من السوق مع الانتقال قطاعياً علماً بأن عناصر الانتاج هي العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.

3- تجارة السلع.

4- العلم الكامل بظروف السوق.

ويتم حل المشكلة الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً باعتماد آلية (ميكانيكية) السوق (جهاز الاسعار) الناجمة عن تفاعل العرض والطلب<sup>\*</sup>، اي تقابل رغبات المنتجين والمستهلكين معاً. وعن طريق آلية السوق يتم حل المشكلة تلقائياً. حيث ان رغبات المستهلكين وطلبهم على مختلف السلع والخدمات كما ونوعاً هو الذي يحفز المنتجين - عن طريق الاسعار - الى انتاج كميات وانواع السلع والخدمات.

وإذا ما لوحظ شح في انتاج السلع والخدمات بالنسبة للطلب عليها، فإن المستهلكين سيكونونوا على استعداد لدفع اسعار أعلى عنها؛ وهذا يعني ارتفاع هامش الربح الذي يحصل عليه بعض المنتجين مما يشجعهم على زيادة الانتاج، وربما يُغري منتجين آخرين الى الدخول الى سوق انتاج السلع موضوع البحث من اجل الاستفادة من ارتفاع هامش الربح. وبهذا يزداد العرض. وإذا لوحظ ان الكميات المعروضة من سلعة او سلع معينة أكثر من الطلب عليها، فإن ميل اسعارها الى الانخفاض سيشجع المستهلكين على اقتناه المزيد منها، وإذا ما وصلت اسعار السلع الى مستويات مقاربة من اثمان الكلفة او أقل منها، فإن ذلك يدفع المنتجين الى تقليل انتاجهم لملاءة الخسائر. وقد يخرج البعض منهم من سوق الانتاج نهائياً لعدم تمكنه من تحمل هذا الانخفاض في الاسعار.

وخلالمة ما تقدم ان الانتاج في النظام الرأسالي يتم غالبيته بواسطة القطاع الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وان الربح هو الحافز الموجه للفعاليات الاقتصادية، وان آلية الاسعار (جهاز الاسعار) هو الذي يتحقق في النهاية التوازن بين العرض والطلب.

\*سنعالجه في الصفحات القادمة

بعض وظائف جهاز الاسعار في السوق الحر:-

1- توجيه الانتاج (الرقابة في النظام الرأسمالي من خلال نظام الاسعار)

2- توجيه استخدام عناصر الانتاج.

3- توزيع السلع والخدمات المنتجة.

اما أهم خصائص (النظام الرأسمالي) فهي:-

1- ملكية الأفراد لعناصر الانتاج، وحق الأرض يحميها القانون. ولهم حرية التصرف بأموالهم واستغلالها لأجل تحقيق الربح.

2- حرية الانتاج والاستهلاك (كما ونوعا).

3- تحقيق الارباح؛ هو الحافز والداعي للإنتاج، وهذا يتحقق في النهاية الحصول على مركز اجتماعي معين في المجتمع.

4- القرارات الاقتصادية (غيرها) مركزها؛ هي اعتبار أن الموارد الانتاجية مملوكة ملكية خاصة.

5- (العنف) مبدأ (المذاقة) في العلاقات الانتاجية بهدف زيادة الرفاه الاقتصادي.

6- من خلال جهاز الاسعار (آلية السوق) يتوجّه المنتجين لانتاج السلع التي يرتفع فيها دامش (الربح إلى أعلى حد ممكن).

7- نظام سيادة المستهلك: تحكم هذا السوق الآلية التالية:  
ان التغيرات في حاجات المستهلكين تؤدي إلى تغيرات في الاسعار وهذا يؤدي إلى تغيرات في الانتاج (العرض).

و هذا هو نظام سيادة المستهلك الذي يعبر عن السمة التي تطبع النظام الرأسمالي.  
ومن الانتقادات الموجهة إلى النظام الرأسمالي:-

ان هذا النظام لم يستطع ايجاد حلول حاسمة للمشكلة الاقتصادية لأن الاسعار في ظله تتجه (آليا) نحو الارتفاع المستمر، وهذا يلحق ضرراً بفئة كبيرة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود؛ لأن معظم الانتاج يتركز بيد النخبة في القطاع الخاص الذي يحدد كمية ونوعية السلع والخدمات واسعارها بما يلائم مصلحته المادية قبل اي اعتبار آخر.

كما يلاحظ كذلك استشراء ظاهرة الاحتكار، وسوء توزيع الدخل والثروة؛ إضافة إلى انتشار وتزايد البطالة والازمات الاقتصادية.

## بـ حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

ان حل المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج : ملأا، كم، وما يتعلق بالتوزيع: لمن وكيف  
هذه كلها تُحل من خلال "سلطة التخطيط المركزيه" ، وحيث تكون مهمتها تحديد نوعية  
ومقدار الموارد الاقتصادية الواجب استثمارها، وكيفية توزيعها كما ونوعا بين مختلف  
القطاعات الاقتصادية في الدولة، وذلك حسب احتياجات كل قطاع بهدف انتاج السلع  
والخدمات.

وتقوم هذه السلطة ايضا بتوزيع السلع والخدمات وتحديدها كما ونوعا بعد تحديد اسعارها  
مبينا.

وبشكل عام يلاحظ السيطرة الكاملة للقطاع العام على النشاطات الاقتصادية كافة عدا  
بعض النشاطات الصغيرة (العائلية) والحرفية في الريف بخاصة والمدينة. وحتى هذه  
النشاطات الصغيرة فهي موجهة من قبل الدولة.

ومن اهم اسس النظام الاشتراكي:-

- الملكية العامة لوسائل الانتاج

- التخطيط الشامل (المركزي للإنتاج) كما ونوعا

- تحديد توزيع الدخل على الاطراف الاجتماعية

- تحديد اسعار السلع والخدمات

- الاعتماد على الانتاج الوطني ما امكن.

- خطأ "نظريا" ان الانتاج الوطني لا يهدف الى الربح بل يقدر سعيا لاشتباب الحاجات  
المادية والمعنوية للأفراد.

ـ طبقا على مبدأ توزيع الدخل والمستلزمات

ـ طبقا على مبدأ رفع قيمتها

ـ طبقا على مبدأ انتشار

ـ طبقا على مبدأ انتشار

آلية حل المشكلة الاقتصادية:

الفعاليات (النشاطات) الاقتصادية الأساسية:

سعياً منا لأشباع حاجتنا المتعددة والمتتجدة، تكون عادة معتبرين لأن "التفاصد" Economizing هي محاولة لـ"الانتفاع الأقصى من الوسائل النادرة لأشباع حاجتنا غير المحدودة ولغرض تحقيق هذا الهدف لا بد أن يتوفّر قدر من "الإنتاج" في أي بلد على مدى توفر "الموارد الاقتصادية" من أرض، عمل رأس المال، طرق فنية تستخدم للوصول إلى أفضل نتائج ممكن.

وتتبع عملية الإنتاج عادة عملية "التوزيع" والمقصود بها توزيع الدخل القومي بين اصحاب عناصر الإنتاج التي استُخدمت في خلق الناتج القومي. وهذه العناصر هي العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، وستكون هذه العناصر موضوع دراسة مستفيضة على الصفحات القادمة

وفي المرحلة الثالثة يحدث "التبادل" بين افراد المجتمع، اذ يتخلى الفرد بموجبه عما في حوزته من سلعة أو خدمة لا يحتاج إليها، او تزيد عن حاجته، ليحصل بالمقابل ومن الآخرين على ما يحتاج إليه من سلعة أو خدمة يكون هزلاً للآخرين في غنى عنها.

وفي المرحلة الأخيرة (الرابعة) يأتي الاستهلاك لتلبية الحاجات واحتياجاتها. فالاستهلاك يعني الانتفاع من السلع والخدمات المنتجة لأشباع حاجات الأفراد مثل استعمال الملابس، واستهلاك الأغذية، واستعمال السيارة والراديو الخ ...

و فيما يلي نبذة عن الفعاليات الاربعة المذووه عنها اعلاه:

#### 1-الإنتاج: Production

يُعرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة، او زیادتها في الشيء لتحقيق غرض اقتصادي نافع حيث ان آلية عملية من شأنها ان تسهم في تحقيق نوع معين تُعد انتاجاً. فعندما يزرع الفلاح فمما يكون هناك إنتاج. وعندما يحول العامل المواد الأولية إلى شكل آخر أكثر فائدة يكون هناك إنتاج. وكذلك الحال عندما يعالج الطبيب المريض.

ويُعبر عن قابلية الشيء لأشباع حاجة بـ"المنفعة". فالمنفعة هي الصفة التي تلحق بالشيء حينما يصبح صالحًا لأشباع الحاجة. لذلك عُرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة او زیادتها في الشيء. وخلق منفعة الشيء او زیادتها يتخد صوراً عديدة، فتغير الشيء من حيث الشكل او الخواص ليُعتبر عمل انتاجي لأن ذلك اما يخلق منفعة جديدة او يزيدوها في الشيء. ونقل الشيء من مكان

تقل فيه منفعته الى مكان تزيد هذه المنفعة يُعتبر حملاً انتاجياً والانتاج لا يشمل اووجه النشاط التي تزيد من منفعة السلعة المادية فحسب، بل يشمل كذلك السلع غير المادية كالخدمات التي يقوم بها الطبيب او المهندس والمعلم وغيرهم؛ ما داموا يقدمون الى الافراد خدمات نافعة تشبع حاجاتهم، ويحصلون على اجر مقابل تلك الخدمات. وتُقاس درجة المنفعة بالسعر الذي يقوم بدفعه الافراد في سبيل الحصول على السلعة والخدمة ولنا عودة معتمدة الى موضوع الانتاج على الصفحات اللاحقة.

### - التوزيع Distribution - 2

يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي: نوزيع القدرة الشرائية (الدخل) بين اولئك الذين اسهموا في الانتاج، وان هذا التوزيع يكون بشكل مدهٔ عاتٌ فالعمل يستحق الاجور، والارض تستحق الربح، ورأس المال يستحق الفائدة، واخيراً المنظم يستحق الربح. وهذه العملية تدعى بـ"التوزيع الوظيفي"، لأن توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفته؛ او حسب نسبة اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي. ويحق لنا بهذا الخصوص ان نتساءل : كم من الناتج ينبغي ان يذهب كحصة لكل عامل انتاجي استخدم في (الانتاج)؟

الاجابة المنطقية هو ان العامل الانتاجي يكفاً على وفق مساهمه في الناتج الكلي. ولكن كيف يمكن قياس الاسهام الاقتصادي لكل عامل انتاجي؟.. هذا القسّاؤل الاخير هو الذي اثار جدلاً ساخناً وصراعاً مريضاً بين الافكار الاقتصادية ولازال حول مشروعية بعض العوامل الانتاجية، والنسبة التي يقتطعها البعض الآخر في التوزيع الوظيفي.

وبشكل عام وطبقاً للتحليل الرأسمالي فان قيمة العمل والارض ورأس المال يفترض انها تتحدد بالعرض والطلب اللذان بدورهما يحددان الاسعار المدفوعة لاستعمالها، اما الربح فإنه يتحدد بالمخاطر التي يتعرض لها، او يتحملها المنظم اذا كان اجيراً او مالكاً للمشروع.

### - المبادلة Exchange - 3

التبادل يعني (مبادلة) السلع والخدمات بالدخول التي تأخذ شكل نقود حصل عليها اصحاب عناصر الانتاج (العمال، اصحاب الارض، رأس المال، المنظم).

فأشباع حاجات الافراد سواء، كان بشكل مباشر بوساطة السلع الاستهلاكية، او بشكل غير مباشر بوساطة السلع الانتاجية يفترض وجود سلع قابلة لأشباع هذه الحاجات، وهذه السلع من المفترض ايضاً ان يعمل المنتجون على توفيرها اعتماداً على مبدأ التخصص لكثرة وتنوع هذه السلع.

ويفترض هذا الوضع وجود دخول للأفراد لأشباع حاجاتهم عن طريق شراء السلع.

وهكذا نجد ان عمليات التبادل تتضمن في اطارها العام جانبيين: الاول عرض السلع من قبل المنتجين؛ والثاني طلب هذه السلع من قبل المستهلكين.

#### 4- الاستهلاك Consumption

الاستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي للأفراد بالارتفاع من السلع والخدمات لأشباع الحاجات الإنسانية. فالطلب على سلعة معينة أو خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها لأشباع حاجات الأفراد. إن الحاجة (أو حدها) تُحفز على النشاط الاقتصادي، إنما المحرك الرئيس لهذا النشاط هو طلب المستهلك. فهذا الطلب هو الحاجة مُعبّراً عنها تعبيراً نقياً. إن المستهلكون لديهم حاجات متعددة، ولكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي ما لم يكن الأفراد راغبين وقدرين على دعم هذه الحاجات بقدرة شرائية (نقد).  
فالرغبة لا تُحفز المنتجين على الإنتاج، ولكن الدفع النقدي مقرورنا بالاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة طلباً بالمعنى الاقتصادي (طلب فعال).

وفي اقتصاد السوق (الحر) يتتجدد مستوى الإنتاج وطبيعته طبقاً لطلب المستهلكين. فالأفراد يعلنون عن طلبهم وفق الأسعار، التي يرسمون على دفعها. وفي حالة بقاء الأشياء الأخرى على حالها (ذوق المستهلك، الدخل، أسعار السلع البديلة) فإن ارتفاع الطلب على سلعة معينة يعني ارتفاع سعرها، وإن هذا الارتفاع في السعر سيؤدي إلى زيادة عرض (زيادة الإنتاج) السلعة موضوع البحث.

لذا فإن رغبات الأفراد المصحوبة بالقدرة على الدفع تؤدي إلى زيادة الإنتاج. وهذا ما يُدعى "بنظام سيادة المستهلك" "Consumers Sovereignty".

[ طلب المستهلكين يحدد مستوى الإنتاج ].

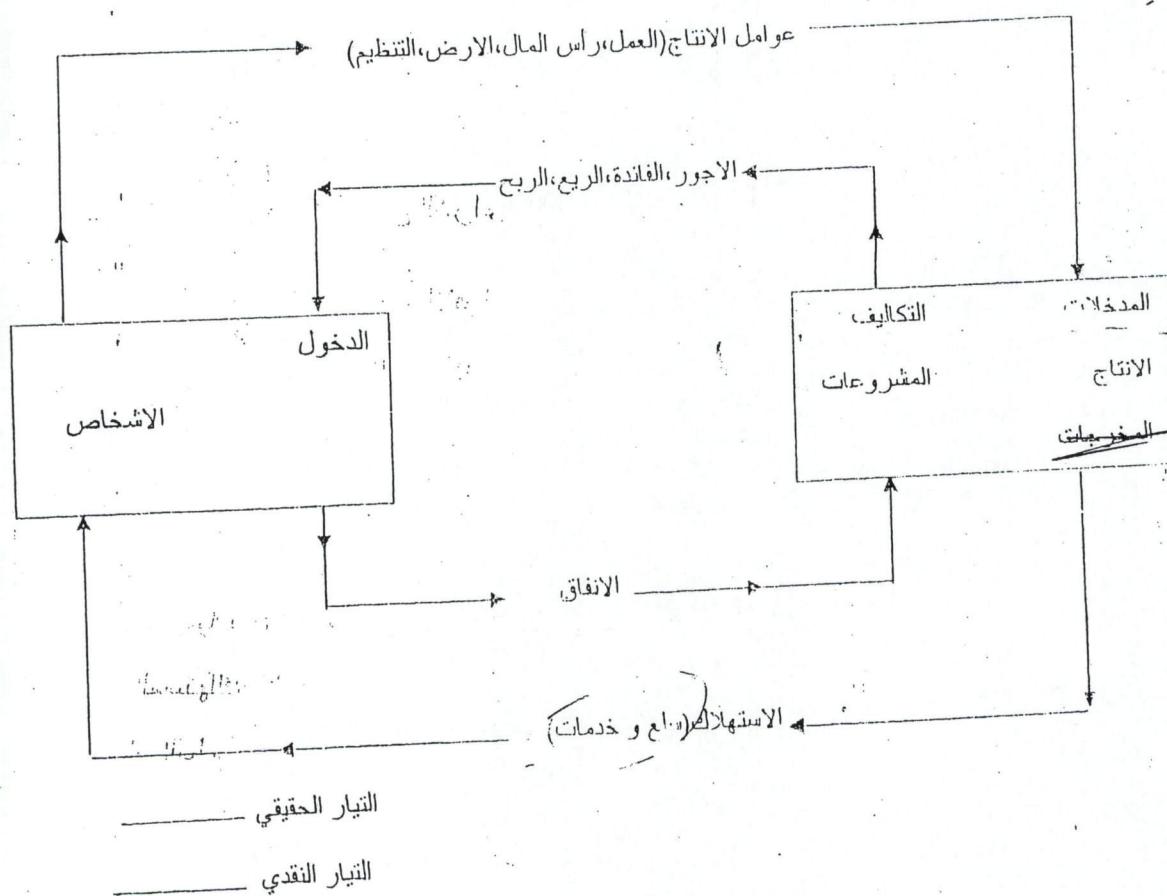
ويمكن توضيح الفعاليات الاقتصادية التي سبق شرحها بنموذج بسيط يُبين التدفق الدوري الاقتصادي The Economic Circular Flow وفيه يمثل الأفراد جميع الذين يواصلون النشاط الاقتصادي بتقديمهم الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) عمل، أرض، رأس مال، تنظيم مقابل حصولهم على الدخول النقدية على شكل: أجور ريع، فائدة، ربح والتي يحصلون عليها من المشروعات، والتي بدورهم ينفقونها على اقتناء السلع والخدمات المنتجة في هذه المشروعات.

إن السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد لأشباع حاجة ما كالاغذية، الابلسة، الخدمات الطبية الخ ... تدعى بالسلع الاستهلاكية. أما مصطلح المشروعات فيمثل الوحدات الإنتاجية سواء

كانت معمل، مزرعة، حقل، حيث تقوم بجمع عناصر الانتاج باعتبارها مدخلات Inputs وتحویلها الى مخرجات Outputs على شكل سلع وخدمات.

والمحصلة فان العمليات الاقتصادية تتألف من الافراد الذين يجهزون عوامل الانتاج للمشروعات مقابل استلامهم الدخول النقدية من هذه المشروعات المستفيدة من العوامل الانتاجية بهدف انتاج السلع والخدمات التي يقدم الافراد باتفاق دخولهم عليها لغرض استهلاكها. كما يتم توضيح ذلك في المخطط التالي:-

#### الفعاليات الاقتصادية



**التيار الحقيقي:** هو تيار عوامل الانتاج من الاشخاص الى المشروعات! تو بعد ان تتحول هذه العوامل في المشروعات الى سلع وخدمات تعود الى الاشخاص.

**التيار النقدي:** يبدأ من المشروعات الى الاشخاص- المشروعات تشتري عوامل الانتاج من الاشخاص- ثم تعود الذود من الاشخاص الى المشروعات - الاشخاص يشترون السلع و الخدمات من المشروعات.

### الفصل الثالث

#### The Demand الطلب

بشكل عام يفهم الطلب بأنه الحاجة إلى اقتناء سلعة معينة. لكن الطلب في المعنى الاقتصادي هو: الرغبة المصحوبة بالقدرة الشرائية للحصول على سلعة أو خدمة في وقت معين ~~وبلدها معين~~.

طلب السوق: يتكون من الكميات الكلية من سلعة معينة التي تشتري من قبل الأفراد والمشروعات باسعار معينة و في وقت معين.

اذن الطلب يتكون من عنصرين (شرطين)

الاول: ذاتي، يتمثل بالرغبة.

الثاني: موضوعي، يتمثل بالقدرة على الشراء.

هذا وينبع الطلب من رغبة الأفراد في استعمال (استهلاك) السلع و الخدمات اما مباشرة  
في استهلاك الآلية والاغذية، او بطريقة غير مباشرة كالطلب على سلع الانتاج كالمكائن والآلات، مواد  
اولية، جمل، رأس مال وهو طلب مشتق.

ان طلب المستهلك ~~(يعتمد)~~ على عوامل منها:

1- ذوق (فضائل) المستهلك: بالنسبة لأنواع وكميات السلع و الخدمات.

2- دخل المستهلك: كلما زاد الدخل زادت القدرة على الطلب.

3- اسعار السلع البديلة والمكملة.

~~4- سعر السلعة او الخدمة ذاتها.~~

وفي تحليلنا اللاحق سنثبت العوامل الثلاث الاولى كفرض وبنقي الرابع متحرك).

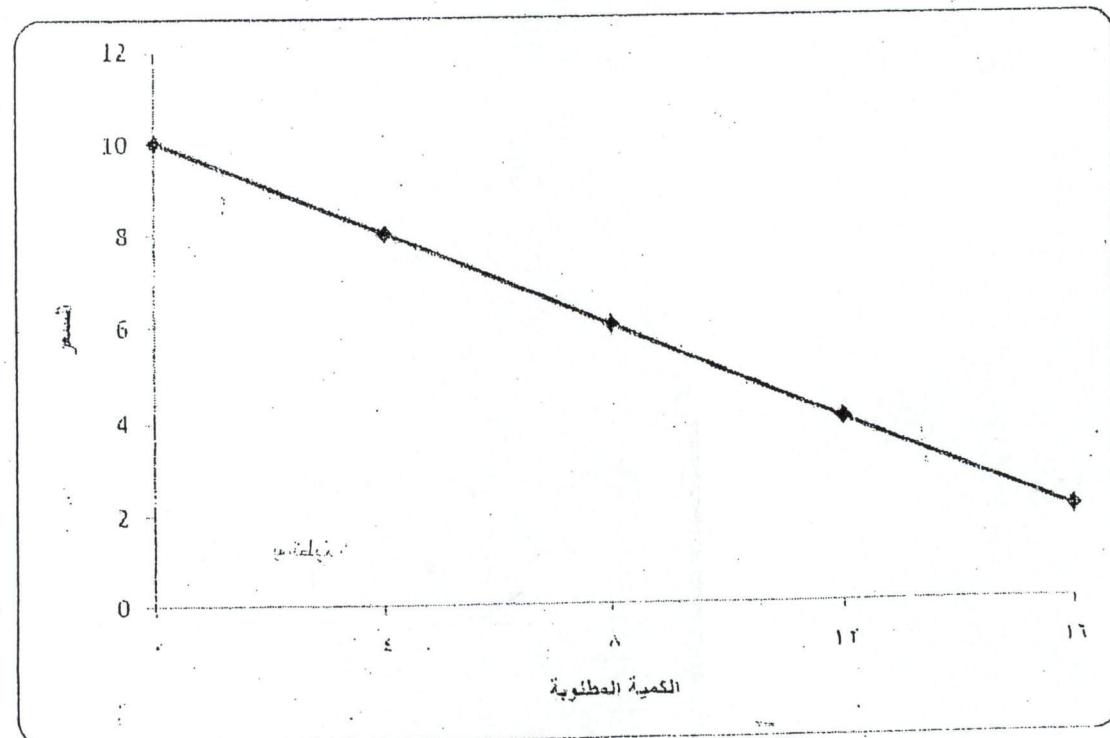
قانون الطلب: من اهم وشهر القوانين في علم الاقتصاد.

قانون الطلب (مع بقاء العوامل الثلاثة اعلاه على حالها) فان الكميات المطلوبة من سلعة معينة (متغير تابع) ~~(زدادة)~~ كلما انخفض السعر (متغير مستقل)، وتتحفظ كلما زاد السعر (علاقة عكسية).

جدول الطلب، اذا ما اردنا ان نعبر رقمياً عن العلاقة وفق قانون الطلب ، فيمكن صياغة جدول افتراضي بذلك يبين بالارقام تغيرات الكميات المطلوبة تبعاً للتغيرات الحاصلة في السعر كالتالي:

<u>الكمية المطلوبة</u>	<u>سعر السلعة</u>
صفر	10
4	8
8	6
12	4
16	2

مذكوب الطلب: هو هنا افتراضي يبين (عدم) الوحدات (من) سلعة او خدمة معينتين، والتي يرحب المستهلك شراؤها في فترة زمنية معينة بدل الاسعار الممكنة مع بقاء الامور الاخرى (العوامل) الاخرى حالها (اسعار السلع البديلة و المكملة، الدخل، ذوق المستهلك).



من الرسم اعلاه وعلى ضوء العلاقة العكسية الواردة في قانون الطلب بين السعر والكمية المطلوبة يلاحظ ان "سلوكية" منحني الطلب هي كالتالي:

ينحدر منحني الطلب من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ليشير الى ما اذا حصل ارتفاع في السعر فان هذا الارتفاع يؤدي الى تقليل الكمية المطلوبة وبالعكس. اي ان منحني الطلب ينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ليشير الى العلاقة العكسية بين السعر (متغير مستقل) والكميات المطلوبة (متغير تابع).

تفسير العلاقة العكسية في قانون الطلب(1) هناك سببان لتفسير هذه العلاقة:

الاول: في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع افتراض ثبات الدخل النقدي). هنا المستهلك يشتري كمية اقل من السلعة لأن الدخل الحقيقي انخفض.(2)

وبالعكس في حالة انخفاض سعر السلعة (مع فرض ثبات الدخل النقدي). المستهلك يستطيع شراء كميات اكبر منها لاستعمالها في اغراض اخرى - كالسكر ذو الاستعمالات المتعددة - يحدث ما تقدم لأن انخفاض السعر يعني ارتفاع الدخل الحقيقي (كميات اكبر من السلعة بنفس وحدات الدخل). لذلك يطلق على ما تقدم اصطلاح "اثر الدخل" Income Effect

الثاني:

ارتفاع سعر السلعة كالشاي (على فرض بقاء سعر السلعة البديلة (كالفوهة) ثابت) يؤدي الى تقليل الاستهلاك من السلعة الاصلية (الشاي) وزيادة الاستهلاك من السلعة البديلة في مثابة (الفوهة).

في حالة انخفاض سعر السلعة موضوع البحث الاصلية (مع فرض بقاء اسعار السلع البديلة كما هو) فان المستهلك سيزيد استهلاكه (منها)، كذلك يقلل من استهلاكه من السلع البديلة. لأن السلعة الاصلية اقل سعراً من بقية السلع البديلة. وهذه الحالة يطلق عليها بـ"اثر الاستبدال" او "اثر الاستبدال". Substitution Effect.

(1) البعض يعبر عن العلاقة العكسية في قانون الطلب كونها الاسباب التي تؤيد صحة قانون الطلب تجملها كالتالي:

- 1- عند انخفاض سعر السلعة، فإن المستهلك يستطيع شراء كمية اكبر منها بنفس الدخل المخصص لها.
- 2- قد يتغول المستهلك الى السلعة التي انخفض ثمنها نسبياً اي انه يحل السلعة التي انخفض ثمنها محل السلعة او السلع الاخرى (البديلة)
- 3- عند انخفاض سعر السلعة والذي يعني الحصول على كميات اكبر منها بنفس الدخل المخصص فانه يستطيع استعمالها في الاغراض الثانوية كالسكر في عمل الحلويات والمربيات.

(2) الدخل الحقيقي: كمية المساعي والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل النقدي.

## العوامل المحددة للطلب:

تأثير الكمية المطلوبة من سلعة ما بعدد من العوامل يمكن اجمالها بما يلي:-

ا- الاسعار وتأثيرها مختلف كالاتي:-

ا) سعر السلعة نفسها: في الظروف الاعتيادية، كلما ارتفع السعر قلت الكمية المطلوبة وبالعكس (قانون الطلب)

بـ (اسعار السلع البديلة) (المقافضة) التي يمكن ان تحل محل السلع الاصلية في الاشباع. فإذا ارتفع سعر السلعة الاصلية عن سعر السلعة البديلة تحول المستهلك الى الاخرة مثال عند ارتفاع اسعار الشاي عادة ما يتحول المستهلك الى القهوة اذا وجد فيها نفس الاشباع ... (علاقة طردية)

جـ اسعار السلع المكملة: وهي السلع التي يجب شراؤها جنبا الى جنب مع السلع الاخرى (الاصيلية). فارتفاع اسعار السيارات يؤدي الى انخفاض الطلب على البنزين (علاقة عكسية).

دـ توقعات الاسعار: اذا توقع المستهلك ارتفاع الاسعار هذا يدفعه الى شراء المزيد خاصة اذا كانت السلعة قابلة للتخزين تحاشيا لارتفاعات المتزايدة في الاسعار. ويحدث العكس في حالة توقع انخفاض الاسعار (علاقة عكسية).

(2) دخل المستهلك: ارتفاع دخول المستهلكين يؤدي الى زيادة طلبهم على السلع والخدمات، فيتمكنون من اشتراء طلبات جديدة، وكميات اكبر من الطلبات السابقة وذلك لارتفاع دخولهم. وغالبا ما يدخل المستهلك سلعا جديدة لم تكن في حسابه قبل زيادة دخله.

(3) تغير الذوق الاستهلاكي للمستهلك: قد يغير المستهلك من طلبه على سلعة ما لاسباب ليس لها علاقة بالدخل وحجمه، بل بسبب تغير ذوقه باتجاه زيادة استهلاكه منها او نقصانه. مثال ذلك تغير الموضة المستمرة بالنسبة للفضائل والالوان الموسمية وخاصة فيما يتعلق باللبسة النسائية.

(4) حجم السكان: كلما زاد السكان زاد الطلب وبالعكس.

نـ الحاجة الى السلعة: كلما زادت الحاجة الى السلعة، زاد الطلب عليها وبالعكس.

~~الاختراعات والابتكارات والادساقات العلمية~~ . ن التقدم العلمي يؤدي الى تطوير بعض  
السلع واسعها ويفيل المستهلك حتىها لفوائدها الجديدة وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الاولية  
والسلع نصف صناعي والآخر الاساسية التلفزيون الملون مخل الاشود والبيض وكل  
الاجهزه الالكترونيه، الحاسنه الالكترونيه محل الطابعه الكهربائيه وقبلها الميكانيكيه الخ ...

~~ظاهرة المنفعة المتناقصة~~ / كلم ركبت منفعة الوحدات التي يستهلكها الفرد من سلعة معينة،  
كلما ادى ذلك الى زيادة الكميات المطلوبة منها، كما ان انخفاض المنفعة (سرعة تناقصها) من  
سلعة ما يؤدي ذلك الى تقليل الكميات المستهلكة منها.

ولكن الانخفاض الواضح لاسعار هذه السلع (واطئه المنفعة) يؤدي الى زيادة استهلاكها فاما  
بامتعارها المنخفضة .

~~اعادة توزيع الدخل~~ - اعاة توزيع الدخل/اصلاح الافتات المحتاجة، له دور في زيادة الطلب  
بنسبة بالنسبة للفئة التي لها حاجات متعددة لم تسلكها اشباعها قبل زيادة دخلها.

~~استثناءات قانون الطلب~~:-

#### 1- تناقض جيفن Giffen Paradox:

فيما يتعلق بالطلب على سلع الفئل الفقيرة والتي تلمى تجاوزاً بالسلع الدنيا» وهي  
سلع ضرورية قليلة الثمن كحبوب وتشكل نسبة مهمة في ميزانية هذه العوائل كالبطاطا في اوربا  
والخنزير بالنسبة للعديد من المناطق وخاصة المنطقة العربية والاسلاميه والرز للஸليفين.

فقد وجد sir Robert Giffen (وهو اقتصادي انكليزي عاش في القرن التاسع عشر) انه  
عندما ترتفع اسعار البطاطا فان العوائل الفقيرة جداً تشتري المقلد منها. وقد فسر هذه الظاهرة  
بقوله ان ارتفاع اسعار البطاطا يجعل هذه العوائل اكثر فقراء (لان هذا الارتفاع يقل دخولهم  
الحقيقة) وعندما يصبحون اكثراً فقراء فانهم يقللون من الاستهلاك اللحم ذي السعر المرتفع  
ويغوضون عن ذلك النقص بشراء كمية اكبر من البطاطا المدعويه / الغذائي. ويمكن سحب هذه

~~الظاهره على العادات الاستهلاكية للشعوب الاجنبية~~

#### 2- سلع الاغنياء (مكمل الانتاج والمفاخرة):

ومثاها المجوهرات، الماس، الفراء الثمين، اللؤلؤ والحرائر والمعطور الثمينة والانتيكات. نلاحظ رغم ارتفاع اسعارها فالمستهلكون من فئة معينة يستمرون على اقتناءها والظهور بها للتعبير عن المكانة والرفة، ولا شجاع تطلعاتهم تجاه المجتمع. وعادة ما يزيد اقتناءها مع كل ارتفاع في اسعارها، وتسمى هذه السلع عادة بسلع "الاستهلاك المظاهري". بدليل لو ان الذهب اصبح بسعر النحاس لما اقبلت هذه الفئة من الناس على شرائه.

### توقعات الاسعار

اذا ما توقع المستهلك ارتفاع في الاسعار فقد يسارع لاقتناء المزيد خشية الزيادات المتتالية في الاسعار وعلى العكس فيما لو توقع انخفاض في الاسعار، فقد يحجم عن الشراء املا في الانخفاض المستمرة في الاسعار.

### النوع الطلب: (أ)

تختلف انواع الطلب حسب الموضوع المطروح على بساط البحث.

تعنى مستوى الاقتصاد الجزئي يقسم الطلب الى:

- الطلب الفردي: او هو يمثل طلب الفرد على سلعة معينة (أي وقت معين بسعر معين).
- الطلب الكلي (طلب السوق): مجموع الطلبات الفردية على السلع و الخدمات في وقت و سعر معينين.

كما ويمكن تمييز الانواع التالية من الطلب:

- 1- الطلب المشتق: و ذلك عندما تطلب سلعة او خدمة ما كنتيجة للطلب على سلعة اخرى، فالطلب على القمح على سبيل المثال هو طلب مشتق من الطلب على الخبز، المعجنات الخ....
- 2- الطلب المشتركة (المتصلا) (المتكامل):

يقال للطلب بأنه مشترك و ذلك عندما تطلب سلعتان او اكثر معاً في الوقت نفسه. مثل ذلك عندما يطلب الرمل و السمنت و الحصى و الحديد لعمل الخرسانة.

(1) الرغبة المعززة بالقوة الشرائية = اطلب المعزز بالقوة الشرائية و يعبر عنه "بالطلب الفعال".

الرغبة المجردة هي تعبير عن : الطلب غير الفعال.

### 3-الطلب المركب:

هو الطلب على سلعة ما و ذلك عندما تطلب هذه السلعة لاشياء اغراض عده مثال ذلك الطلب على الفحم الحجري هو طلب مركب، لانه يستخدم لعدة اغراض ففي الوقت الذي يستعمل على نطاق واسع للتدفئة ، فإنه يستخدم كذلك في وسائل النقل وتوليد القوة الكهربائية و صهر المعادن الخ....

### وئـة الـطلـب: Elasticity of Demand

قبل التطرق الى موضوعات مرونة الطلب نثير التساؤل التالي :-

س: ما هو الفرق بين الكمية المطلوبة من سلعة ، والطلب على السلعة؟ ...

ج: ان الكمية المطلوبة من سلعة ما، هي العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها وتنقل فيها على نفس منحني الطلب.

بينما الطلب على السلعة: هي العلاقة بين الطلب على سلعة ما والعوامل الاخرى المؤثرة على الطلب (غير السعر). وفيها ينتقل منحني الطلب بأكمله نحو اليمين او اليسار.

المرونة بشكل عام: هي درجة استجابة متغير تابع للتغيير الحاصل في المتغير المستقل.(1)  
وفي الاقتصاد يستخدم مصطلح المرونة لقياس درجة استجابة متغير اقتصادي تابع للتغيير الحاصل في متغير اقتصادي آخر مستقل.

### مـروـنة الـطـلـب:-

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة كمتغير تابع للتغيير الحاصل في المتغيرات المستقلة المؤثرة في الكمية المطلوبة كالسعر، الدخل، اسعار السلع الاخرى (بديلة، مكملة) وعلى ل manus ما تقدم يمكن تمييز دراسة المروونات التالية:-

- ١- مـروـنة الـطـلـب السـعـرـيـة Price elasticity of demand
- ٢- مـروـنة الـطـلـب الدـخـلـيـة Income elasticity of demand
- ٣- مـروـنة الـطـلـب الـمـتـابـلـيـة (التـبـادـلـيـة) Cross elasticity of demand

(1)المتغير المستقل: هو الذي يتحرك او لا سواء نحو الارتفاع او الانخفاض كالسعر مثلا. اما المتغير التابع: فهو الذي يتبع المتغير المستقل في الحركة، مثل الطلب على سلعة او عرضها ... الخ...

### المرونة حسابياً:

حسابياً تتراوح المرونة بين الصفر وما لا نهاية (oo) كالتالي:-

<u>نوعها</u>	<u>المرونة حسابياً</u>
عديم المرونة	= 1- المرونة اذا كانت صفراء
غير مرن (قليل المرونة)	= 2- اكبر من الصفر واقل من واحد
حادي المرونة (متكافئ المرونة)	= 3- مساوياً للوحدة (واحد)
مرن	= 4- اكبر من واحد واقل من oo (ما لا نهاية)
ما لا نهاية oo	= 5- ما لا نهاية oo

### مرونة الطلب السعرية:

هي مدى (درجة) استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في سعرها.  
وتقاس هذه المرونة حسابياً وفق القانون التالي:-

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

$$M_{\text{ط}} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

### تمارين على مرونة الطلب السعرية:

#### 1- الطلب المرن: Elastic demand

يكون الطلب مرن اذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر اي ان خارج قسمة الاول على الثاني يكون اكبر من واحد.

مثال: اذا ارتفع سعر سلعة معينة من 100 وحدة نقدية الى 125 وادى هذا الارتفاع في السعر الى انخفاض الكمية المطلوبة من 1000 وحدة الى 600 وحدة.

المطلوب: ايجاد المرونة حسابياً، ثم بين نوعها، ورسم ذلك بيانياً؟

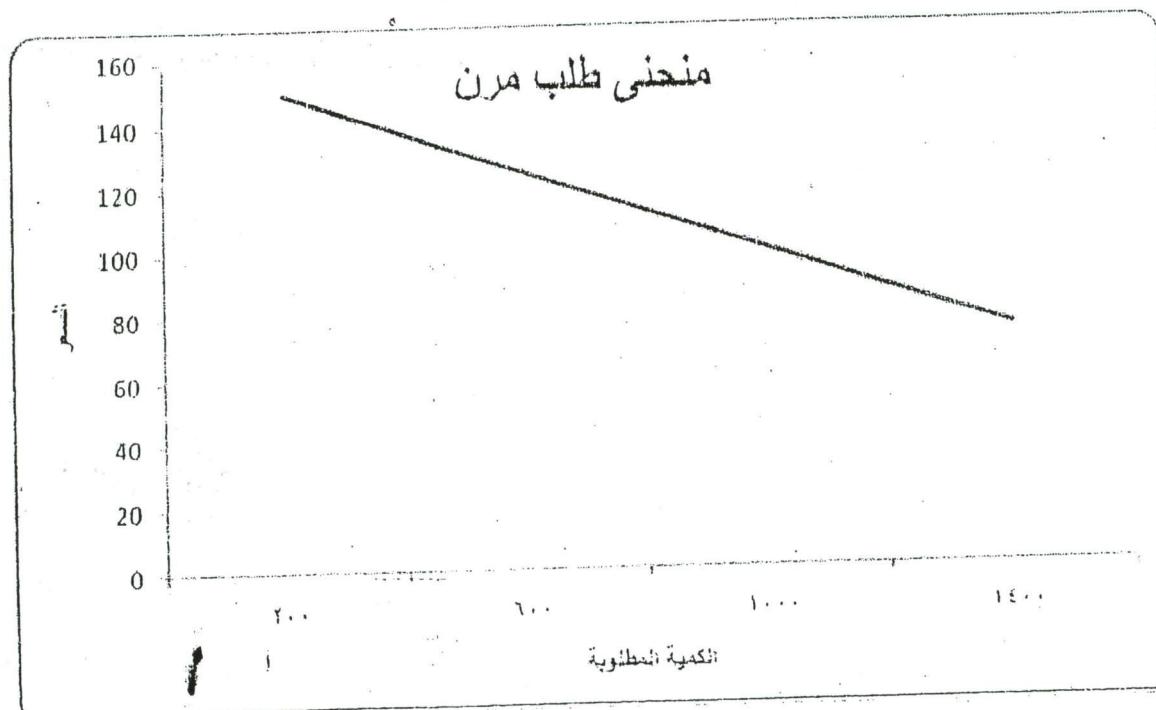
الحل: القانون بتطبيق القانون:

$$\text{م ط س} = \frac{100}{25} \times \frac{400}{1000} = \frac{400}{250} = \frac{1000 - 600}{1000 - 125} = \frac{400}{125}$$

٤) الطالب من

التحقيق: بما ان التغيير النسبي في الكمية المطلوبة هو 40% وهو اكبر من التغيير النسبي في السعر الذي هو 25%

لابد ان تكون النتيجة (خارج القسمة) اكبر من الواحد وهو كذلك.



(١) ما دامت العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة فإن المرونة السعرية تكون دائماً سالبة فتهمل الاشارة

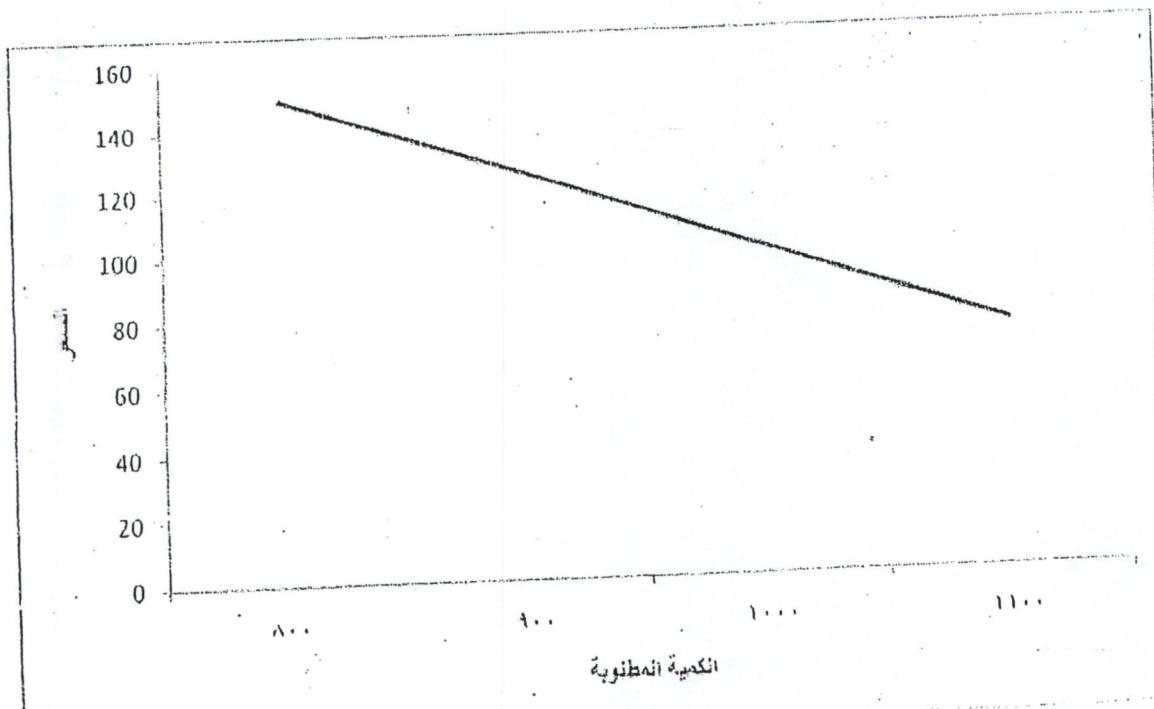
## -2- الطلب غير المرن (قليل المرونة)

الطلب قليل المرونة (غير المرن) يتحقق اذا كان التغيير النسبي في الكمية المطلوبة اقل من التغيير النسبي في السعر. اي ان خارج قسمة الاول على الثاني اقل من واحد.

مثال: ارتفع السعر من 100 الى 125 وحدة نقدية، وادى ذلك الى تخفيض الكمية المطلوبة من 1000 الى 900 وحدة.

**المطلوب:** الاجاد مرونة الطلب السعرية، بيان نوعها، ثم ارسم ذلك بيانياً؟

$$M_{\text{طس}} = \frac{\frac{125 - 100}{100}}{\frac{125 - 100}{100}} = \frac{\frac{25}{100}}{\frac{25}{100}} = 0,4 = 0,4 \text{ الطلب غير مرن (قليل المرونة).}$$



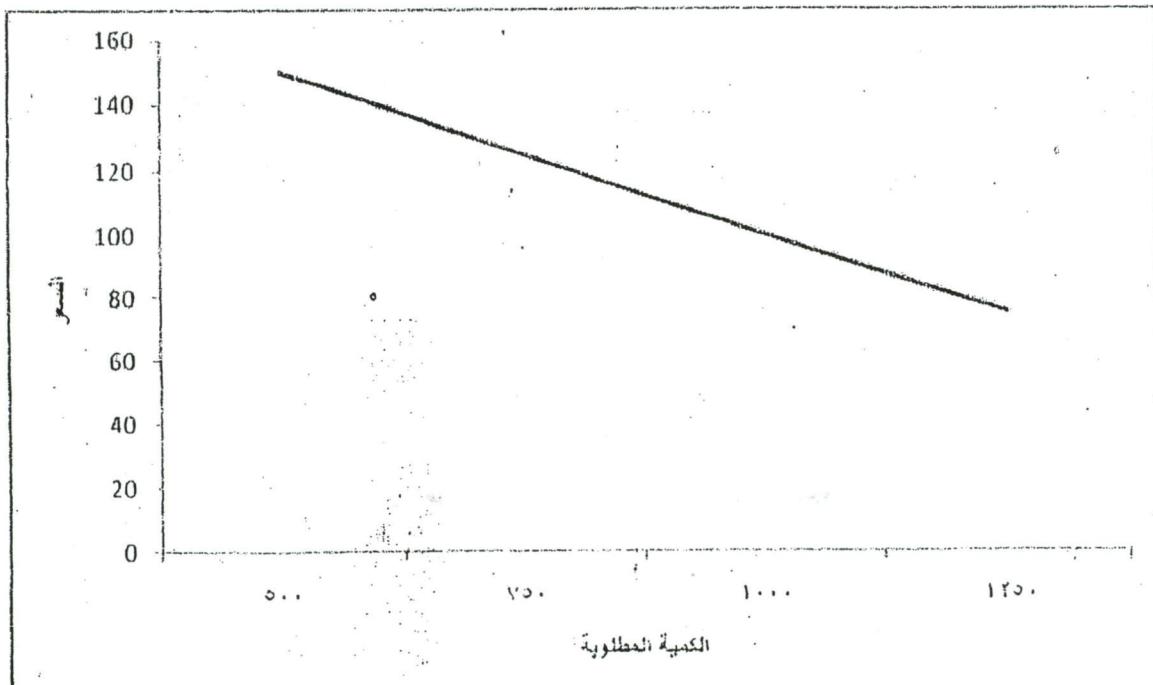
### 3-الطلب احادي المرونة: Unit Elasticity demand:

يكون الطلب احادي المرونة (متكافئ المرونة) اذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة يساوى التغير النسبي في السعر، اي ان خارج القسمة = 1.

مثال: اذا ارتفع السعر من 100 الى 125 وحدة نقدية، وادى ذلك الى انخفاض الكمية المطلوبة من 1000 الى 750 وحدة من سلعة ما.  
المطلوب: جد المرونة حسابياً، ثم بين نوعها، وارسم ذلك بيانياً؟

$$E = \frac{\text{التغير النسبي في السعر}}{\text{التغير النسبي في الكمية}} = \frac{\frac{125-100}{100}}{\frac{750-1000}{1000}} = \frac{\frac{25}{100}}{\frac{-250}{1000}} = \frac{1}{4}$$

المرونة متكافئة



### 3- الطلب عديم المرونة: Perfectly Inelastic Demand

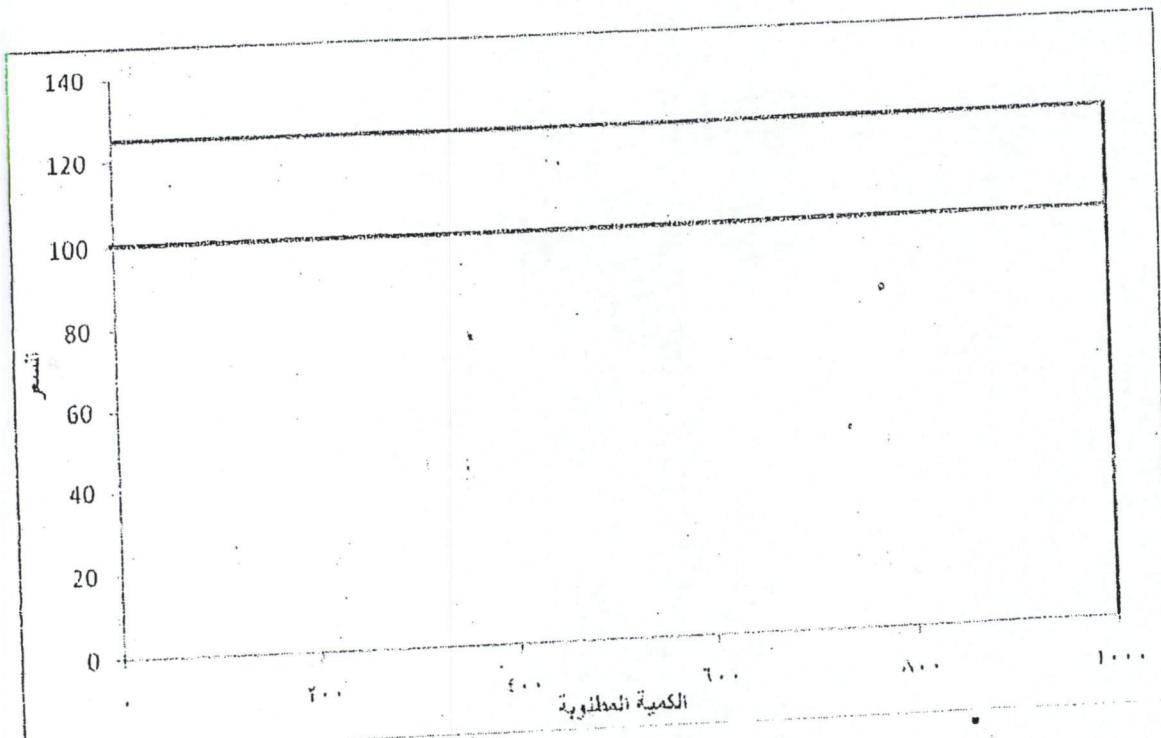
الطلب عديم المرونة، اذا كان التغير في السعر لا يؤدي الى اي تغير في الكمية المطلوبة على الاطلاق اي ان خارج قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر = صفر.

مثال: ارتفع سعر سلعة ما من 100 الى 125 وحدة نقدية، فان هذا الارتفاع في السعر ابقى الكمية المطلوبة على ما هي عليه ولنفرض 1000 وحدة.

المطلوب: ايجاد المرونة حسابيا، بيان نوعها، ثم ارسمها بيانيا؟

$$م ط س = \frac{\frac{1000-100}{100}}{\frac{125-100}{100}} = \frac{\frac{900}{100}}{\frac{25}{100}} = \frac{9}{1} = \text{صفر}$$

طلب عديم المرونة



$$* \text{ ملاحظة: } \frac{\text{سفن}}{\text{كمية}} = \text{صفر}$$

$$\frac{\text{كمية}}{\infty} = \frac{0}{\text{سعر}}$$

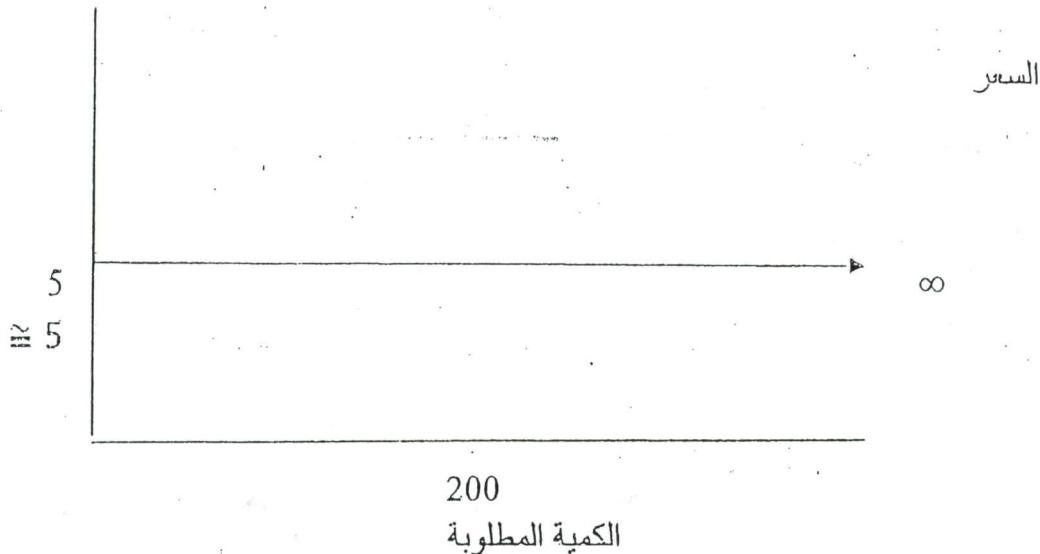
### طلب لا نهائي المرونة: Perfectly Elastic Demand، تام المرونة.

يعتبر الطلب لا نهائي المرونة اذا كان تغيراً بسيطاً (لايكاد يلاحظ) في السعر؛ يؤدي الى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة. اي ان خارج القسمة يكون  $\infty$ .

مثال: انخفض سعر سلعة ما من (5) وحدات نقدية الى ما دون هذا السعر بقليل جداً؛ وادي ذلك تحول الكمية المطلوبة من 200 وحدة الى  $\infty$ .

المطلوب: ايجاد مرونة الطلب حسابياً، ثم نوعها، وارسم ذلك بيانياً؟

$$\text{م طس} = \frac{200-00}{\frac{200-00}{5}} = \infty \text{ طلب لا نهائي المرونة.}$$



يمكن ايجاز حالات مرونة الطلب السعرية كما هو موضح بالجدول التالي:-

نوع المرونة	وصف الحالة	المقياس العددي لمرونة السعر
عدم المرونة	الكمية المطلوبة لا تتغير بتغيير السعر	1 - صفر
غير من (قليل المرونة)	الكمية المطلوبة تتغير بنسبة اقل من نسبة تغير السعر	2- اكبر من صفر واصغر من واحد

3- واحد

أكبر من واحد وأقل من  $\infty$

$\infty$ -5

غير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من تغير السعر مرن

## مرونة الطلب الداخلية Income Elasticity Of Demand

نعرف ان الدخل هو احد العوامل المهمة المؤثرة في الكمية المطلوبة من سلعة معينة، اذ ان الكمية المطلوبة من سلعة ما لابد ان تستجيب بشكل او باخر للتغيرات التي تحصل في الدخل، وتتراوح مرونة الطلب الداخلية حسابياً بين الصفر و  $\infty$  لتشير الى وجود خمسة انواع منها:-

عدم المرونة (صفوف)، غير مرن، احادي المرونة، مرن، لانهائي المرونة وحسابياً تكون مرونة الطلب الداخلية موجبة عادة لتعبير عن العلاقة الطردية بين الدخل والكمية المطلوبة، عدا بعض الحالات حيث تكون سالبة كما هو الحال مع السلع التي تدعى تجاوزاً بالدينار (ضرورية وفي متناول الجميع كالخبز والبطاطا والرز الخ...) حيث ان ارتفاع الدخل قد يؤدي الى نقصان الطلب عليها، حيث تكون الفرصة امام هذه الفئات الى زيادة استهلاكهم من اللحوم والفواكه والامور الاخرى.

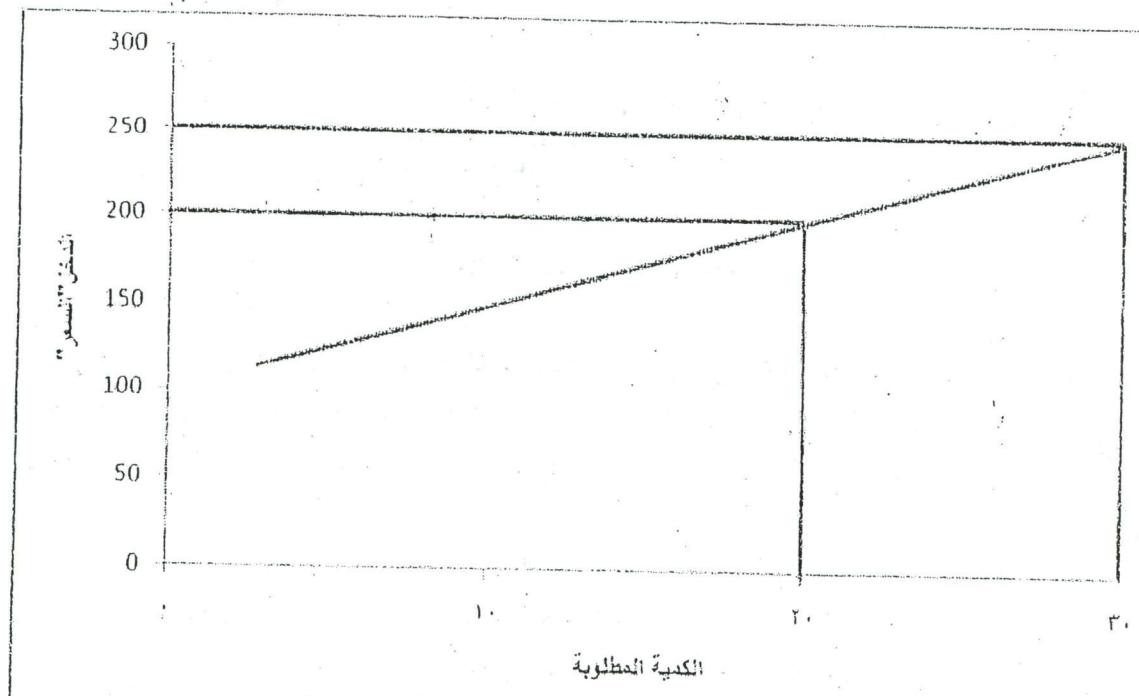
$$\text{قانون مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta D}{D}}$$

$$M_{ED} = \frac{\frac{12-25}{25}}{\frac{10-20}{20}} = -\frac{13}{5}$$

مثال: ارتفع الدخل النقدي من 200 وحدة نقدية الى 250 وادى ذلك الى ارتفاع الكمية المطلوبة من 20 وحدة الى 30

المطلوب: جد مرونة الطلب الداخلية، ثم بين نوعها، وارسمها بيانياً؟

$$M_{ED} = \frac{\frac{25-20}{20}}{\frac{100-250}{250}} = \frac{\frac{5}{20}}{\frac{-150}{250}} = \frac{\frac{1}{4}}{-\frac{3}{5}} = -\frac{5}{12} = -0.4167$$



#### استعمالات مرونة الطلب الداخلية:

تستخدم مرونة الطلب الداخلية للتمييز بين السلع الضرورية والكمالية والتي تقع بينهما.  
فإذا كانت مرونة الطلب الداخلية منخفضة دل ذلك على أن السلعة ضرورية. أما إذا كانت المرونة مرتفعة فهي مؤشر على أن السلعة كمالية وهكذا...

#### مرونة الطلب السعرية المتقطعة (التبادلية) :

في هذا النوع من المرونة فإن الكمية المطلوبة من سلعة معينة لا تتأثر فقط بسعر السلعة نفسها، وبدخل المستهلك فقط، بل تتأثر أيضاً بأسعار السلع الأخرى سواء كانت مكملة أو بديلة.

إذا لابد من قياس درجة استجابة الكمية المطلوبة من هذه السلعة إلى التغيرات في اسعار هذا النوع من السلع. وهذا ما يُطلق عليه بمرونة الطلب السعرية المتقطعة. اي ان درجة الاستجابة هنا لا تقاس بالنسبة لسعر السلعة نفسها بل الى اسعار السلع الأخرى. وتقاس مرونة الطلب السعرية المتقطعة لسلعة ولتكن (x) بالنسبة لسعر سلعة اخرى ولتكن (y) كالتالي:-

$$\text{مرونة الطلب السعرية المتقطعة} = \frac{\Delta \text{نسبة الميلبة من سلعة} y}{\Delta \text{نسبة} x}$$

ومرونة الطلب السعرية المتقطعة هي الأخرى تتراوح بين الصفر و مالانهاية  $\infty$  وعلى خمسة أنواع: عديم المرونة، قليل المرونة، احادي المرونة، مرن،  $\infty$  لانهائي المرونة. ويمكن ان تكون سالبة و موجبة فإذا كانت مرونة الطلب السعرية المتقطعة سالبة فهذا يعني ان

ارتفاعاً في سعر السلعة (y) مثلاً سيؤدي إلى انخفاض في الكمية المطلوبة من سلعة ولكن (x). ويعني أن السلعتين متكاملتان بعضهما البعض.

اما اذا كانت مرونة الطلب السعرية المتقطعة موجبة، فان هذا يعني أن ارتفاعاً في سعر السلعة (y) سيؤدي إلى ارتفاع في الكمية المطلوبة من سلعة (x). ويعني أن السلعتين x, y متنافستان لبعضهما (بديلتان).

مثال الشاي والقهوة. وكلما كانت درجة الاحلال بين السلعتين كبيرة، كلما كبرت مرونة الطلب السعرية المتقطعة. وإذا كانت y بديلاً تاماً للسلعة x تكون المرونة موضوع البحث مساوية إلى ما لا نهاية.

#### مثال: حول السلعة البديلة:

عندما كان ثمن السلعة البديلة 8 وحدات نقدية، كانت الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية 42 كيلوغرام.

وعندما انخفض ثمن السلعة البديلة إلى 7 وحدات نقدية، انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية إلى 38 كيلوغرام.

**المطلوب:** ايجاد مرونة طلب السلعة الأصلية؟

$$\text{ملاحظة: } s = \frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{\frac{42 - 38}{1}}{\frac{8 - 7}{1}} = \frac{4}{1}$$

$$0,7 = \frac{8}{1} \times \frac{4}{42} = \frac{32}{42} = \frac{16}{21} \approx 0,76 \quad \text{قليل المرونة}$$

#### مثال لسلعة مكملة:-

عندما كان سعر سلعة مكملة 15 وحدة نقدية، كانت الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية 12,5 كغم. وعندما ارتفع سعر السلعة المكملة إلى 17,5 وحدة نقدية فان الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية انخفضت إلى 11 كغم.

**المطلوب:** ايجاد مرونة الطلب السعرية المتقطعة (سلعة مكملة).

**ملاحظة:** s =  $\frac{\Delta Q}{\Delta P}$  سعر سلعة مكملة

$$0,72 = \frac{15}{2,5} \times \frac{1,5}{12,5} = \frac{12,5}{15} = \frac{1}{1,15} = \frac{1}{1,15} = \frac{1}{1,15} = 0,72 \quad \text{قليل المرونة}$$

#### العوامل المؤثرة في مرونة الطلب:-

-- إن مرونة الطلب على السلع مختلف من سلعة إلى أخرى لوجود عوامل معينة تؤدي إلى هذا الاختلاف منها:-

## ١- وجود البديل ودرجة احلاطها.

السلعة التي لها بديل تكون مرونة الطلب عليها اكبر من تلك التي لا يوجد لها بديل. وكلما زاد عدد السلع البديلة واقربت من ان تكون بديلا تماما كلما ارتفعت مرونة الطلب. والسبب في هذا الارتفاع في المرونة يعود إلى سهولة انتقال المستهلك إلى السلع البديلة في حالة ارتفاع سعر السلعة موضوع البحث (مع بقاء اسعار السلع البديلة ثابتة).

مثال ذلك مرونة الطلب على لحم الضأن كبيرة بسبب وجود عدد من البديل:- لحم البقر، السمك، الدواجن.. الخ..

## ٢- اهمية السلعة: اي مدى ضرورة السلعة)

تقسم السلع من هذه الزاوية إلى سلع ضرورية للحياة وكمالية Luxuries وهي التي يمكن الاستغناء عنها. فالسلع الضرورية تكون مرونة الطلب عليها منخفضة، او ان الطلب عليها غير مرن بسبب ان المستهلك يطابها لضرورتها ولعدم وجود خيار لديه في الاستغناء بغض النظر عن سعرها.

السلع الكمالية تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة، وان الكمية المطلوبة منها تتأثر عند تغير سعرها.

## ٣- نسبة الانفاق، عل. السلعة:

اذا كان الانفاق ضئيل على السلعة اي انه لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من الدخل، فالطلب على تلك السلع يكون عادة غير مرن. مثال ذلك الشخاط، الملح الخ... حيث انها لا تشكل الا نسبة صغيرة في ميزانية الاسرة.

اما اذا شكل الانفاق على السلعة نسبة مهمة من دخل المستهلك فان الطلب عليها يكون ممن مثلها السيارة، الابلanch ...

٤- الزمل (امكانية تأجيل الاستهلاك) كلما طالت الفترة الزمنية فإنه من المحتمل ان يتحول الطلب غير المرن الى طلب ذي مرونة لأنه بمرور الزمن فان المستهلك يستطيع تعديل نمط استهلاكه والبحث عن سلع بديلة ارخص او افضل مثال النفط والغاز الخ...

## ٥- درجة تأثير المستهلك (قد تعني الزمن).

٦- السلعة المكملة: كلما زاد سعر (تكلفة) سلعة ما، كلما زادت مرونة السلعة المكملة لها وبالعكس في حالة انخفاض السعر (ايضاً مرونة الطلب عالية).

## اهمية المرونة واستخداماتها:-

تحتل المرونة اهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية وذلك بسبب تعدد مجالات استخدامها وحيث تستخدم المرونة في:-

١- السياسات الاقتصادية:- تستخدم المرونة في توجيه السياسات المالية، النقدية، التجارية:-

- عند فرض ضريبة معينة بهدف الحصول على ايراد ضريبي اكبر، فمن الضروري التعرف على مرونة الطلب على السلعة موضوع الضريبة... (سلعة اقل ضرورة او غير ضرورية)

- اذا كان الطلب على السلعة مرن، فأن الهدف الضريبي لا يتحقق، الذي هو زيادة الايراد، بل العكس سينقص عند فرض الضريبة او زيادتها لأن الطلب على السلعة سيقل بصورة ملحوظة - وعلى العكس اذا كان الطلب على السلعة موضوع الضريبة غير مرن (سلعة ضرورية) فأن فرض الضريبة سيحقق اهدافه (الاستمرار في الطلب على ما هو عليه قبل فرض الضريبة).

٢- في التخطيط الاقتصادي:

- ا- اذا كانت الخطة تهدف الى زيادة الدخل الفردي،
  - وهذا يعني بأن الطلب على السلع سيزداد بنسب متفاوتة
- هناك بعض السلع سيرتفع الطلب عليها بنسبة اكبر من زيادة الدخل وذلك تبعاً لمرونة الطلب الدخلية

هذا الوضع يتطلب الاستعداد لزيادة الانتاج و/أو زيادة استيراد هذا النوع من السلع.

- ب- دراسة مرونة الطلب على السلع تجنب المخطط ظاهرة انشاء او توسيع المشروعات فائضة عن الحاجة. "تحاشي انشاء مشروعات فائضة عن الحاجة"
- التمييز الاهتكاري:- بهدف زيادة الربح فان المحتكر عن طريق مرونة الطلب على السلع يسعى الى التمييز بين الاسواق:-

- فهو يفرض سعر عالي في الاسواق التي تكون مرونة الطلب على سلعتها منخفضة.
- واسعاراً اقل في الاسواق التي تكون مرونة الطلب على سلعها كبيرة.

## الفصل الرابع

### سلوك المستهلك Behavior of Consumer

إن مشكلة المستهلك تتمثل في كيفية إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته من السلع و الخدمات بدخله المحدود و ضمن الأسعار السائدة إلى السوق .

في دراستنا لسلوك المستهلك سنتتبع سعيه لإشباع حاجاته المتعددة من ناحية و سعيه للوصول إلى التوازن في الاستهلاك من ناحية أخرى ، سنعمد في هذه الدراسة إلى تحليل سلوك المستهلك وفق نظريتين :-

أولاً :- النظرية التقليدية Classical Theory لسلوك المستهلك:

و تدعى أيضاً نظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory

ثانياً :- النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (تحليل منحنيات السواء) "منحنيات المفضولة"

قبل شرح و تحليل هاتين النظريتين لابد من التطرق إلى بعض المصطلحات ذات العلاقة .

#### • الاستهلاك Consumption

استعمال السلع و الخدمات لإشباع حاجات الإنسان إشباعاً مباشراً أو غير مباشر.

أما المستهلك consumer هو الشخص أو "الوحدة" الذي يقوم بعملية الاستهلاك و هو موضوع عنا فـ هذه الدراسة .

و الاستهلاك نوعين :-

#### • الأول : الاستهلاك المباشر :-

ويتمثل في الانتفاع بالسلعة لإشباع حاجة الإنسان مباشرة مثال ذلك استهلاك المواد الغذائية كما يترتب على استهلاك المباشر تلاشي السلعة مباشرة "فنائها" كما يحدث عند استهلاك المواد الغذائية أو أنها تقني "تستهلك" بصورة تدريجية في فترة قد تطول أو تقصير حسب طريقة الاستعمال مثل / الألبسة ، التلفزيون ، السيارة ... الخ

اما النوع الثاني للاستهلاك فهو الاستهلاك غير المباشر و هو استهلاك يراد به إعادة الإنتاج أي استهلاك الأموال للحصول على أصول أخرى أكثر منفعة كالمواد الأولية التي تستعمل مرة واحدة خلال العملية الإنتاجية او كالآلات و المكانن التي تستعمل "تستهلك" خلال فترات طويلة لتحقيق انتاج ما :

• سلوك توازن المستهلك :- سلوك المستهلك خلال انتفاعه بالسلع و الخدمات للوصول إلى حالة توازن بمعنى آخر كيفية توزيع المستهلك لدخله المحدود لاختيار "شراء"

السلع و الخدمات الأكثر ضرورة "الأكثر منفعة" مع التضمين بالقسم الآخر من السلع وذلك بسبب دخله المحدود وذلك خلال سعيه لتحقيق أقصى إشباع ممكن.

#### • المنفعة : Utility

و هي قدرة الشيء على إشباع الحاجة و هي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة و الحاجة إليها ، ويكتفي لقيام المنفعة أن تكون السلعة مرغوبا بها بصرف النظر عن كونها متفقة مع الأخلاق العامة و الصحة و القيم العامة الأخرى . كما ان المنفعة لا تعني الفائدة ، حيث ان الاقتصاديين حين يتكلمون عن المنفعة يتجاوزون اعتبارات غير الاقتصادية فالشيء بالنسبة لهم نافع ما دامت صفة السلعة تتحقق فيه حتى لو كان ضارا من النواحي الصحية و الأخلاقية كما و يمكن تمييز نوعان من المنفعة زمانية و مكانية فما هو مهم و ضروري في وقت ما قد يصبح غير ذلك في وقت اخر حينما تقل او تنتهي الحاجة اليه و ايضا فان ما هو مهم او ضروري في مكان "بيئة او مناخ معين" قد يكون غير مهم او ضروري او اقل اهمية في مكان اخر .

#### • المنفعة و الفائدة :-

تعبر المنفعة عن العلاقة بين مستهلك ما و سلعة معينة ، وهي تنطوي على ان أي مستهلك يطلب أي سلعة لغرض او لآخر بغض النظر عن توافق ذلك مع القواعد الأخلاقية و الصحية و من هنا فانها ذات منفعة و ان الشيء ذو منفعة اذا حقق اشباعا للفرد .  
ولكن المنفعة تختلف عن الفائدة حيث تعني الفائدة ان شيئا ما مفيد مثلا على ذلك ان التدخين لا نستطيع القول انه مفيد لانه ضار بالصحة و مع ذلك فانه ذو منفعة للمدخن لانه يشبع لديه حاجة معينة ...

#### • تناقص المنفعة :-

ان منفعة الوحدات الاضافية من سلعة ما و في وقت معين مثلا "قذح ماء" تتناقص تدريجيا كلما زاد عدد الوحدات الاضافية المستهلكة .  
قانون النفعية الحدية المتناقصة :-

كلما استهلك الفرد وحدات اضافية من سلعة او خدمة ما و في وقت معين فأن منفعة الوحدات الاضافية المتتالية تتناقص باستمرار الى ان تصل الى الصفر و اذا ما استمر الفرد في استهلاك وحدات السلعة قد تتفاقب اللذة الى ضرر او الم .

وحينما نقول انه مع كل زيادة في استهلاك وحدات من سلعة معينة هناك تناقص في منفعة كل وحدة اضافية منها ، فأننا نشير الى العلاقة العكسية بين كمية السلعة المستهلكة و منفعتها الحدية .

• ما هو الحد ؟ ان النقطة "المرحلة" التي نشتري "نقتني" "نستهلك" عندها وحدتنا الاخيرة من اي سلعة تعرف باسم "الحد" و الوحدة التي نشتريها "نستهلكها" عند هذه

المرحلة يقال انها الوحدة الحدية وذات منفعة حدية وعندما ( $\text{سعر السلعة} = \text{المنفعة المضافة}$ )

اذن المنفعة الحدية :-

هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة.

النظرية الكلاسيكية "التقليدية" لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية)

الأساس في نظرية المنفعة ان المستهلك له رغبات متعددة ( حاجات غير محدودة ) والهدف من تحقيق اقصى منفعة "اشياع ممكناً" لنفسه بحدود دخله المحدود و الابالغار السائدة للسلع والخدمات و المنفعة في التحليل الاقتصادي يمكن ان تكون سالبة ، اي ان استهلاك الفرد وحدات معينة من سلعة ما لا يزيد اشباعه فحسب بل قد يسبب له ضررا اياضا في المراحل اللاحقة من الاستهلاك لوحداتها .

\* فروض النظرية :-

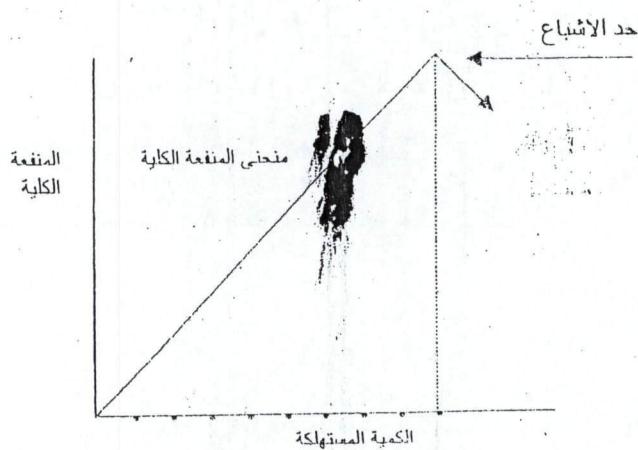
- 1- ان سلوك المستهلك رشيد اي انه يتصرف بتصيرفات منطقية و معقوله فهو يتصرف بالطريقة التي تمكنه من ان يشع اكبر قدر ممكنا من حاجاته بحدود دخله المحدود والاسعار السائدة في السوق .
- 2- ان المستهلك يستطيع قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلع عدديا اي ان النظرية تفترض ان المنفعة قابلة لقياس الكمي .
- 3- ان منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى .
- 4- تفسير هذه النظرية يعتمد على تصيرفات المستهلكين دون المنتجين .
- 5- يعتمد تفسيرها على الاصطلاح الحدي "الشراء الحدي" و ذلك لتحديد مقدار الاستهلاك من السلع و الخدمات .
- 6- ان المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك هي عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاك السلع المختلفة .

(1) سنقوم بشرح النظرية اعلاه اعتمادا على المصطلحات الحدية و هي اداة تحليلية استخدمتها مدرسة التحليل الحدي في القرن التاسع عشر و من اعلامها الانجليزي جيفونز W. S. و النمساوي كارل منكر K. Menger و ليون فالراس Walras . I، والاقتصاديون التقليديون المحدثون مثل مارشال و بيجو .

## العلاقة بين المنفعة الكلية و المنفعة الحدية :-

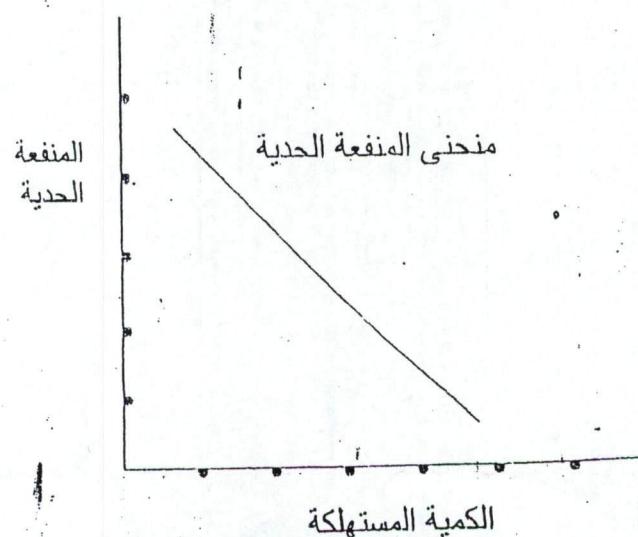
### أ - المنفعة الكلية Total Utility

و هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك (تاتحة) استهلاكاً لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة  $\therefore$  المنفعة الكلية تزيد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة، لكن بمعدل متناقص إلى أن تبلغ أقصى حد لها "الإشباع الكامل" بعدها تبدأ بالتناقص المطلق و يمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل البياني التالي الذي يبين سلوك منجني المنفعة الكلية



### ب - المنفعة الحدية Marginal utility

هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة او هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم من استهلاك وحدة إضافية من السلعة المهم لنا ان النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (موضوع البحث) تفترض ان المنفعة الحدية تكون متناقصة ، وان هناك ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية The Law of Diminishing Marginal Utility كما هو موضح بالرسم البياني التالي :-



خلاصة ما تقدم فأن المنفعة الكلية ما هي الا مجموع المنافع الحدية و ان تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ما هو الا انعكاس لتناقص المنفعة الحدية ، بهدف توضيح العلاقة بينهما نورد الجدول التالي :-

المنفعة الحدية	المنفعة الكلية	الكمية المستهلكة	
10	10	1	الوحدة الاولى
8	18	2	الوحدة الثانية
6	24	3	الوحدة الثالثة
4	28	4	الوحدة الرابعة
2	30	5	الوحدة الخامسة
صفر	30	6	الوحدة السادسة
2-	28	7	الوحدة السابعة

من تحليل الجدول اعلاه يلاحظ بان :-

- المنفعة الكلية هي دالة (تعتمد على) الكمية المستهلكة :-

كلما زادت الكمية المستهلكة كلما ارتفعت المنفعة الكلية و لكن الى حد معين تبدأ بعدها بالتناقص .....  
الخ.....

كما و يلاحظ ان المنفعة الحدية في تناقص كلما تزايدت عدد الوحدات المستهلكة و قد تقلب الى منفعة سالبة معتبرة عن الضرر الذي قد يلحق بالمستهلك بعد مرحلة الاشباع الكلي .

### توازن المستهلك في نظرية المنفعة الحدية

عادة ما يكون المستهلك في حالة توازن و لذلك عندما يصل المستوى الذي يحقق له اكبر قدر ممكن من المنفعة حيث لا يتحقق اي مستوى اخر. و اذا ما حقق هذا الوضع فأنه لا يجد ما يدفعه الى اعادة توزيع دخله على نحو اخر. و لكي يصل المستهلك الى مستوى التوازن ينبغي ان يتحقق شرطان هما :-

1 - تحقق مبدأ المنافع الحدية المتساوية ، و هو محاولة المستهلك الحصول من اخر وحدة نقدية منفعة على منافع متساوية من السلع المختلفة .

2 - ان يكون الانفاق الكلي للمستهلك مساويا لدخله النقدي ، و بخصوص مبدأ المنافع الحدية المتساوية الواردة في الشرط الاول فان المستهلك يتوجه للشراء المتعاقب من السلعة التي تعطيه اكبر منفعة حدية لكل وحدة نقدية من الانفاق و ذلك بمقارنة المنفعة الحدية بسعر السلعة المشتراء . و بما يكون المستهلك قد وصل الى الحد الاقصى للمنفعة الكلية فإذا كان لدينا ثلاث سلع على سبيل المثال فأن المستهلك يستقصي المنفعة اذا كانت :-

المنفعة الحدية للسلعة الاولى	-----	المنفعة الحدية للسلعة الثانية	-----	المنفعة الحدية للسلعة الثالثة	-----
سعر الوحدة من السلعة الاولى	-	سعر الوحدة من السلعة الثانية	-	سعر الوحدة من السلعة الثالثة	-----
-----	-	-----	-	-----	-
سعر الوحدة من السلعة ز	-	سعر الوحدة من السلعة ي	-	سعر الوحدة من السلعة خ	-----

اما في ما يتعلق بالشرط الثاني الخاص بان الانفاق الكلي للمستهلك يكون مساويا لدخله النقدي فإنه يعني ان الانفاق الكلي على مجموع السلع ينبغي ان يساوي دخل المستهلك . اي ان الانفاق على السلعة الاولى (سعر السلعة الاولى  $X$  كميتها) مضافة اليه الانفاق على السلعة الثانية (سعر السلعة الثانية  $X$  كميتها) مضافة اليه الانفاق على السلعة الثالثة ..... الخ يجب ان يساوي الدخل النقدي للمستهلك .

مثال :-

طبقا لفرض نظرية المنفعة ، ان المستهلك يحاول الحصول على اكبر منفعة ممكنة بدخله المحدود و من اجل توضيح هذه الفكرة نفترض ان المستهلك يحاول الحصول على سلعتين فقط و هما سلعة A ، سلعة B ولما كان المستهلك محدد "مقيد" باسعار السلعتين في السوق و بمقدار ما لديه من دخل فإنه من اجل تعظيم المنفعة يلجأ الى الانفاق على السلعتين وفق الاسلوب التالي :-  
لفرض اولا ان سعر السلعة A هو "6" وحدات نقدية

و ان سعر السلعة B هو "2" وحدة نقدية

وان دخل المستهلك الممكن التصرف به هو "52" وحدة نقدية و ان المنافع الحدية التي يمكن الحصول عليها من كل وحدة مستهلكة من السلعتين هي كما مبينة في الجدول التالي :-

السلعة								
السلعة - ب -					السلعة - ا -			
المنفعة الحدية لكل وحدة نقدية	سعر كغم	المنفعة الحدية	الكمية كغم	المنفعة الحدية لكل وحدة نقدية	سعر كغم	المنفعة الحدية	الكمية كغم	
32	$= \frac{64}{2} 2$	64	الأولى	20	$= \frac{120}{6} 6$	120	الأولى	
30	$= \frac{60}{2} 2$	60	الثانية	18	$= \frac{108}{6} 6$	108	الثانية	
25	$= \frac{50}{2} 2$	50	الثالثة	16	$= \frac{96}{6} 6$	96	الثالثة	
19	2 وهكذا	38	الرابعة	14	6 وهكذا	84	الرابعة	
17	2	34	الخامسة	12	6	72	الخامسة	
14	2	28	السادسة	10	6	60	السادسة	
13	2	26	السابعة	8	6	48	السابعة	
10	2	20	الثامنة	6	6	36	الثامنة	
9	2	18	التاسعة	5	6	30	التاسعة	

و كما ذكرنا سابقاً فمن أجل أن يحقق المستهلك توازنه ويحصل على أكبر منفعة ممكنة لا بد من توفر شرطين :-

الاول :- ان يحصل على اكبر منفعة ممكنة من كل وحدة نقدية منفعة

الثاني :- ان لا يزيد الانفاق الكلي على السلعتين A ، B عن دخل المستهلك

بالنسبة للشرط الاول ينبغي على المستهلك ان يبدأ بالاتفاق على السلعة التي تعطيه اكبر منفعة ممكنة لكل وحدة نقدية منفعة

لذا فأنه يبدأ بالاتفاق على السلعة (B) لأن كيلو غرام الاول منها ولو انه يعطيه "64" وحدة منفعة ، إلا ان كل وحدة نقدية تعطيه "32" وحدة منفعة وهي اكبر من المنفعة الحدية التي يحصل عليها عند اتفاق الوحدة النقدية على كيلو غرام الاول من السلعة (A) لأنها تعطيه "20" وحدة منفعة فقط

وهكذا سيستمر في الاتفاق على السلعة (B) الى الوحدة النقدية السادسة عند كيلو غرام الثالث لأنه سيحصل عنها على 25 وحدة منفعة كما يظهر في الجدول السابق عند ذلك سيستحول الى السلعة (A) لأن الوحدة النقدية المنفعة على الوحدة الاولى من السلعة ستعطيه (20) وحدة من المنفعة اما فيما لو انفقها على السلعة (B) وكانت اعطائه (19) وحدة منفعة فقط (لاحظ الجدول السابق) و هكذا سيستمر بالاتفاق بنفس الاسلوب ليصل اخيرا الى (6) كيلو شرام من سلعة (A) مقابل (8) كيلو غرام من السلعة (B) لأن :-

$6 \times 8$  للسلعة (أ) مقابل  $2 \times 8$  للسلعة (ب) =  $52 = 16 + 36$  وهو دخل المستهلك كما جاء في الفرض .\*

و من اهم الانتقادات الموجهة الى نظرية المنفعة الحدية والتي ادت الى تراجعها امام النظريات الاخرى ما يلي:-

- 1 - صعوبة قياس المنفعة و انها تختلف من شخص الى آخر، بل تختلف لنفس الشخص حسب المكان و الزمان .
- 2 - الاعلان له دور مهم في تغيير ذوق المستهلك و بالتالي تغيير مقدار المنفعة .
- 3 - عدم امكانية تجزئة بعض السلع الى وحدات عند استهلاكها .
- 4 - وجود السلع البديلة يؤثر على قيمة المنفعة .
- 5 - دور العادات و التقاليد في توجيهه المنفعة .

\* لغرض التحليل نعتبر ان كغم الواحد من كل سلعة قابل للتجزئة و ان بامكان المستهلك شراء جزء من كغم الواحد بوحدة نقدية واحدة . ففي السلعة (ب) يستطيع شراء نصف كغم بوحدة نقدية واحدة . و يستطيع شراء  $1/6$  كغم من (أ) بوحدة نقدية واحدة في كل مرة ذلك لأننا نفترض ان المستهلك ينفق الوحدات النقدية بصورة متباينة و ليسى دفعه واحدة .

## النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (تحليل منحنىات السواء)

اعتماداً على الانتقادات الموجهة إلى تحليل المنفعة الحدية (التحليل التقليدي) "الكلاسيكي" و هو التحليل القائم على أساس التحليل العددي للمنفعة Cardinal analysis ، يقوم التحليل الحديث لسلوك المستهلك على أساس التحليل الترتيبـي Ordinal Analysis هنا التحليل يقوم على أساس تحليل منحنيات السواء و ذلك طبقاً لافتراض القائل ان المستهلكون قادرون على تحديد ما اذا كانت اي مجموعة من السلع تعطي اشباعاً اكبر او اقل او مساوياً لما تعطيه مجموعة أخرى من السلع .

اي ان المستهلك وفق هذا التحليل قادر على ترتيب سلم تفضيلاته و الاختيار بين المجموعات السلعية التي تحتوي كل منها على تشكيلة من السلع التي يرغب بها ، هنا المستهلك لا يقوم بقياس المنفعة التي تعود عليه من الاستهلاك الفعلي للسلع ، بل كل ما يقوم به هو مجرد تفضيل مجموعة من السلع على مجموعة أخرى ، و يكون بذلك قد قاس اشباع كل مجموعة سلعية قياساً ترتيبياً : فهو يرتب المجموعات السلعية وفق اهميتها النسبية ، فيوضع بعضها في مرتبة واحدة و البعض الآخر في مرتبة أعلى أو أدنى منها حسب تفضيلاته .

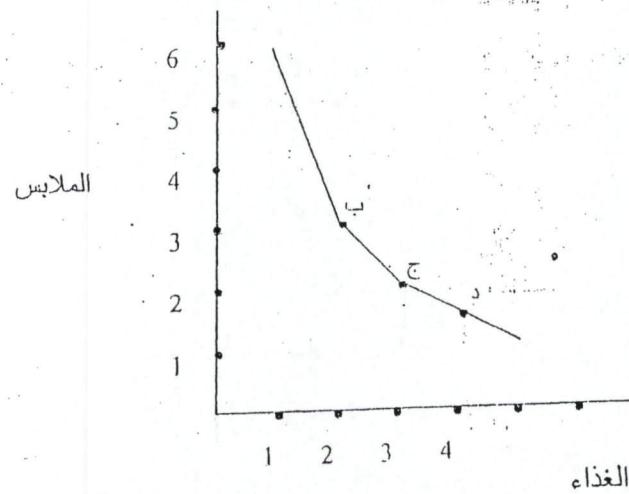
### 1 - ما هو منحنى السواء Indifference Curve ؟

يدعى منحنى السواء أيضاً بـ منحنى الإشباع المتماثل و هو يتكون من مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة منها مجموعة سلعية تتساوى في الإشباع حسب وجهة نظر المستهلك مع مجموعة سلعية أخرى تمثلها نقطة أخرى على المنحنى نفسه .

لفهم طبيعة منحنيات السواء نفترض ان المستهلك يفضل بدخله المحدود بين مجموعات سلعية كان تتكون على سبيل المثال من الغذاء و الملابس كما هو موضح في الجدول التالي بحيث يتم توزيعها على سبيل المثال على اربعة مجموعات كالتالي:-

المجموعات	الغذاء	الملابس
أ	1	6
ب	2	3
ج	3	2
د	4	1.5

واعتمادا على الجدول اعلاه نفترض ان الاشباع لا يختلف لدى المستهلك اذا حصل على (6) وحدات من الملابس ووحدة واحدة من الغذاء كما هو في المجموعة (أ) و الشيء نفسه كما هو وارد في بقية المجموعات (ب ، ج ، د). المهم ان الاشباع الذي يحصل عليه المستهلك من المجموعة (أ) هو نفسه الاشباع الذي يحصل عليه من بقية المجموعات (ب ، ج ، د) و يمكن التعبير عما تقدم بيانيا كالتالي

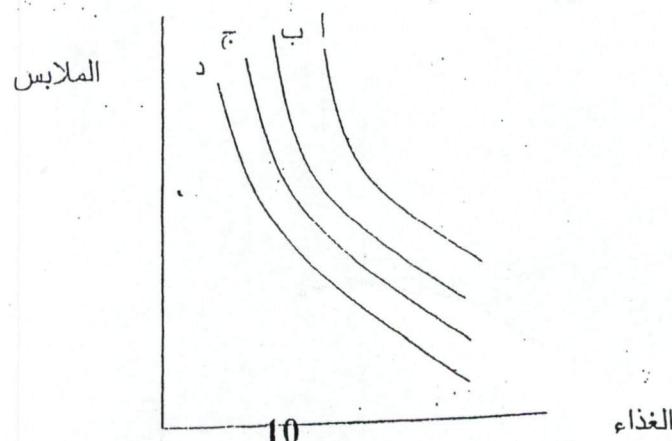


ومهم كذلك ان التحرك يتم على نفس المنحنى لأن المجموعات السلعية هي ضمن دخل المستهلك

## 2 خارطة السواء : The Indifference map :

وإذا مازاد دخل المستهلك او انخفضت الاسعار او لأي سبب آخر، فإن المستهلك يرتفع إلى مستويات اشباع أعلى من السابق . فإذا تكونت المجموعات السلعية على سبيل المثال من مستوى (2) وحدة غذاء و (7) وحدات ملابس ، (3) وحدة غذاء و (8) وحدة ملابس وهكذا ، فإن كل مجموعة يزداد اشباعها عن السابقة لها بعدد وحدات أعلى من أحد أو كلا السلعتين تنقلنا إلى منحنى أشباع جديد أي تتجه المنحنيات إلى أعلى اليمين كما في الرسم البياني أدناه

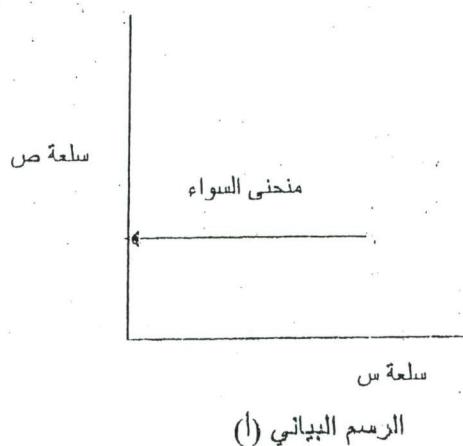
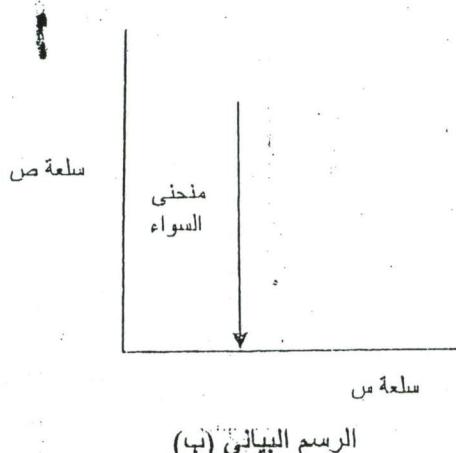
"خارطة السواء"



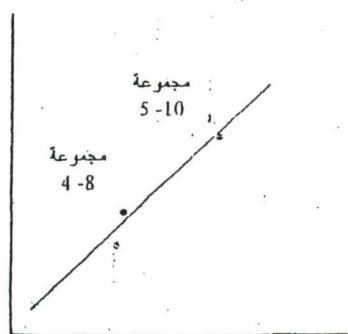
ان مجموع المنحنيات هذه تسمى بـ(خارطة السواء) ان خارطة السواء تعكس امكانات وذوق وتفاصيل المستهلك

من الرسم البياني السابق ، كلما اتجه المنحنى الى اعلى اليمين دل ذلك على زيادة في الاشباع أكثر من سابقتها . ان المجموعة السلعية (أ) أكثر اشباعا من المجموعة (ب) لأنها تحتوي حتما كمية من احدى السلعتين او كليهما أكثر من سابقاتها وهي في مثالنا (ب) ، كما أن المجموعة السلعية (ب) تحتوي على اشباع أكثر من المجموعة السلعية (ج) ٠٠ وهكذا خواص منحنيات السواء :

١\_ منحنى السواء لا يقطع الأحداثي الأفقي ولا العمودي ، لأن هذا معناه اختيار سلعة واحدة ، وهذا غير ممكن بالنسبة لنظرية منحنيات السواء التي تتعامل مع المجموعات السلعية (لاحظ الرسم البياني (أ) ، (ب) التاليين :



كما أن منحنى السواء لا يمكن أن يكون مرتفعاً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين لأن هذا معناه على سبيل المثال أن مجموعة سلعية تتكون من (10) وحدات (ص) سلعة (س) ، (5) وحدات (ص) تعطي نفس الأشباع لمجموعة ثانية تكون (8) وحدات من سلعة (س) و(4) وحدات من سلعة (ص) وهذا غير ممكن لذلك :



فإن منحنىات السواء تنحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين .

- 2 - إن منحنىات السواء تنحدر من أعلى اليسار إلى أعلى اليمين أي أنها محدبة تجاه نقطة الأصل ، وأنها مقعرة إذا ما نظر إليها من الأعلى (انظر الرسم البياني (أ) )

أن أفترض منحنىات السواء على

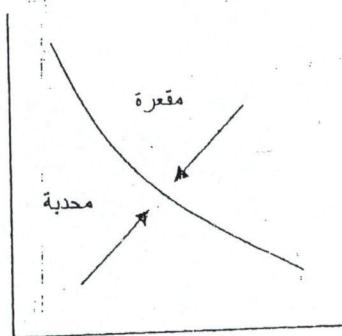
أنها مقعرة إذا ما نظر إليها من الأعلى

هو أفتراض هام لأنه يعبر عن معدل

أحلال أحدي السلع بدلالة السلعة الأخرى .

فإذا فرضنا أن المستهلك في منحنى السواء

(2) الرسم البياني (ب) هو عند (4) وحدات



الرسم البياني (أ)

من سلعة (y) ، 2،25 وحدة من سلعة (x)

فإن منحنى السواء يبين أنه في حالة اشباع

متساوي تمثلها نقطة (A) ، وأذا ما أراد أضافة

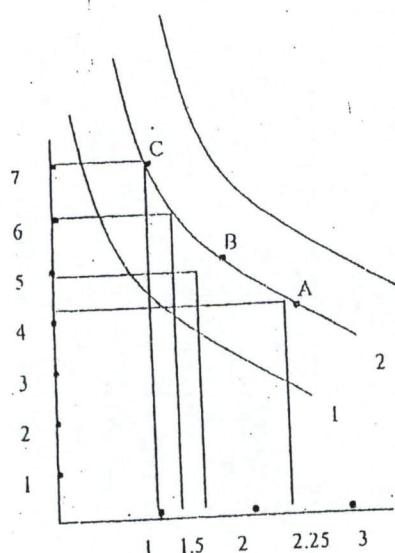
وحدة من سلعة (y) فإن عليه أن يتنازل عن 75 ،

وحدة فقط من سلعة (x) أي يحصل على (5) وحدة من

(y) ، (1,5) فقط من (x) حيث تمثل نقطة B حالة

الاشباع المتساوي ،

بمعنى أن معدل الأحلال الحدي لوحدة من (y) هو 0.75



الرسم البياني (ب)

وحدة فقط من X ، و ذلك عندما تكون الوحدة الخامسة من y هي الوحدة الأخيرة .....

\* إن معدل الأحلال الحدي للسلعة المشتراء يقاس على طول منحنى السواء بتعبير أو دلالة

كمية السلعة التي تم التنازل عنها و هي في حالتنا السلعة X التي تم التضحية بها من قبل

المستهلك في سبيل الحصول على وحدة واحدة في سلعة y بهدف البقاء على نفس

منحنى السواء ، أي نفس الإشباع مما تقدم فإن انحدار منحنى السواء عند آية نقطة يبين

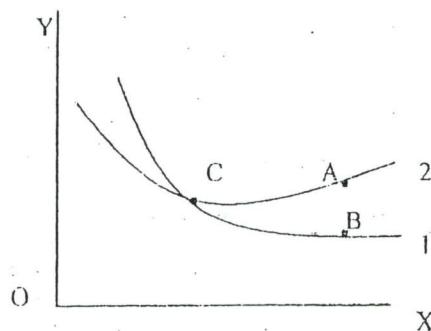
الأحلال الحدي عند تلك النقطة . إن أفترض نتعر منحنى السواء من الأعلى ،

ان افتراض تغير منحنى السواء من الاعلى ، اي تحديه باتجاه نقطة الاصل يتضمن ما يحصل من تغيرات لمعدل الاحلال الحدي عند التحرك على طول منحنى السواء . فهو يتضمن انه اذا زاد مقدار ما يحصل عليه المستهلك من سلعة  $y$  ، فإنه سيكون مجددا مستعدا للتنازل عن كمية اقل من سبقتها من سلعة  $x$  و ذلك للحصول على وحدة اضافية من سلعة  $y$

و للحصول على الوحدة السادسة من  $y$  ، عليه التخلي عن  $1/3$  وحدة من  $x$  . و اذا ما وصلنا الى الوحدة السابعة على المستهلك التخلي عن  $1/6$  وحدة من  $x$  . وهكذا .

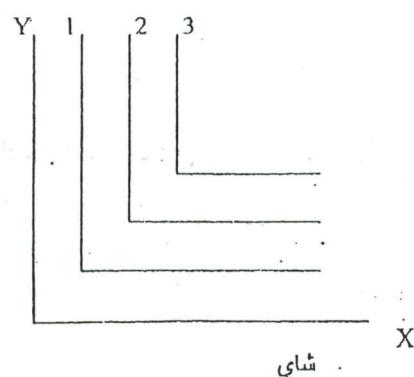
### 3 - منحنيات السواء لا تتقاطع :

من المعلوم ان منحنى سوء محدد يمثل مستوى اشباع معين ، هو يختلف عن بقية منحنيات السواء سواء كانت على يمينه او يساره كما في الشكل التالي :



ان تقاطع منحنيات السواء مع بعضها يعني وجود منحنيين يلتقيان في نقطة معينة مثل  $C$  وهي اذن تشتراك باشباع مماثل بين المنحنى 1 و هذا غير ممكن لأن نقطة  $A$  على المنحنى  $B$  اشبع اشباع اكثرا من نقطة  $B$  الواقعه على المنحنى 1 . اذن كيف ان اشباع النقطتين  $B, A$  غير متساوين و انهمما أي المنحنيين في تقاطعهما في  $C$  يمثلون اشباع متماثل . و اذن غير منطقي اذن فأن منحنيات السواء لا تتقاطع .

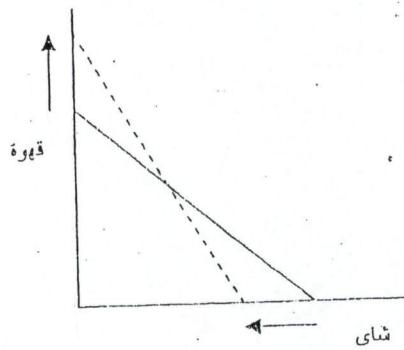
### 5 - منحنى السواء و السلع المكملة :



نعرف بأن السلع المكملة هي، التي تكمل بعضها البعض كالشاي والسكر الخ.....  
لذلك يكون منحنى السواء لهما على شكل حرف L (محور عمودي والأخر أفقي يوازيان  
الأحداثيان  $y$  ،  $x$  على التوالي )

تدلل هذه العلاقة على أن زيادة الأول يتبعه زيادة الثاني بنفس النسبة وبالعكس .  
6\_ منحنى السواء والسلع البديلة (المنافسة) كما نعرف بأن السلع البديلة هي السلع التي يحل  
بعضها محل البعض الآخر عند الاستهلاك .  
كالشاي والقهوة الخ

فإن زيادة الأول عادة ما يؤدي إلى نقصان الثاني بنفس نسبة الدخل المنفق عليهما باعتبار أن  
دخل المستهلك محدود .



#### خط السعر :

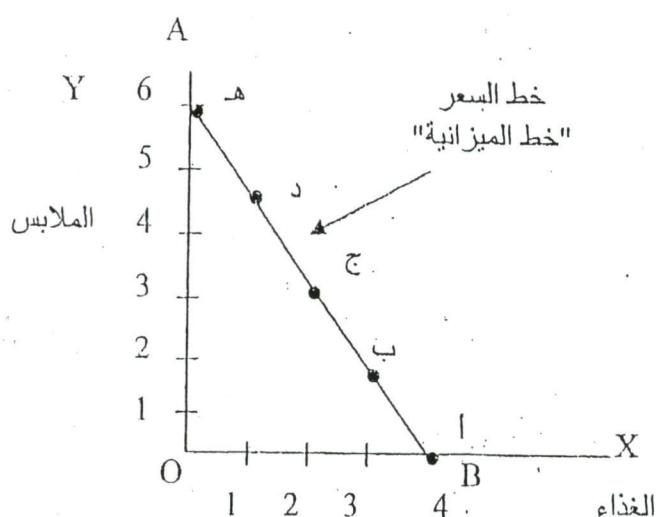
لنأخذ الآن دخل المستهلك ولتكن (6) وحدات نقدية ، وإن المستهلك يواجه أسعارا ثابتة لسلعتين  
مثلاً الغذاء والملابس ،

فإذا فرضنا سعر وحدة الغذاء هي 1,5 وحدة نقدية ،  
وأن سعر وحدة الملابس هي 1 وحدة نقدية ،

فإن هذا المستهلك يستطيع أنفاق كامل دخله على إية مجموعة من المجموعات السلعية التي  
تتكون من الغذاء والملابس ،

وإذا فرضنا أنه أنفق دخله على الغذاء ، هنا سيحصل (4) وحدات من الغذاء ، ولا شيء من  
الملابس (هذا غير مقبول) وإذا ما قرر شراء (6) وحدات من الملابس ، فإنه سيحصل على  
لأشيء من الغذاء ، والجدول التالي يبين المجموعات الممكن توزيع الدخل عليها :

المجموعة	وحدة غذاء	وحدة ملابس
الاولى A	4	صفر
الثانية B	3	1.5
الثالثة C	2	3
الرابعة D	1	4.5
الخامسة E	صفر	6



الرسم البياني يبين تمثيل المجموعات الخامسة بيانياً. أن الخط (المنحنى A, B) حصل نتيجة (توصيل) الرابط بين نقاط المجموعات السلعية الممكن التوصل إليها بدخل المستهلك ، لذا فإنه يدعى بـ "خط امكانية الاستهلاك" .

معنى هذا أن المستهلك بدخله المحدود أما أن يقتني (6) وحدات من الملابس فقط ، أو أربعة وحدات من الغذاء فقط ، إذا ما أراد الحصول على كلا المجموعتين فإنه يختار آية نقطة تقع على امتداد بین النقطتين A,B (والمستقيم هو AB ) وهذا يمثل أقصى ممكنتي الحصول عليه بدخله (ميزاناته) المحدود ، وذلك في ظل الأسعار السائدة.

ففي المكان أن يطلق عليه كذلك (خط الميزانية) .

كما ويعبر هذا الخط عن نسبة سعر الغذاء إلى سعر الملابس وأن ميله في هذه الحالة =  $\frac{2}{3}$  أو  $2/3 = 1 \div 1.5 = \text{سعر الغذاء} / \text{سعر الملابس}$ . ولذا يطلق عليه أيضاً (خط السعر) .

و استكمالاً للتحليل فإذا فرضنا أن دخل المستهلك هو M و أن سعر السلعة

وأن سعر الوحدة من السلعة  $PY=Y$  وإذا ما انفق المستهلك دخله أما على  $X$  أو  $Y$

فإنه يحصل على كميات  $\frac{MY}{PX}$  من السلعة  $X$  أو السلعة  $Y$  على التوالي.

وأن سعر الوحدة من السلعة  $PY=Y$  وإذا ما انفق المستهلك دخله أما على  $X$  أو  $Y$

فإنه يحصل على كميات

من السلعة  $X$  أو السلعة  $Y$  على التوالي.

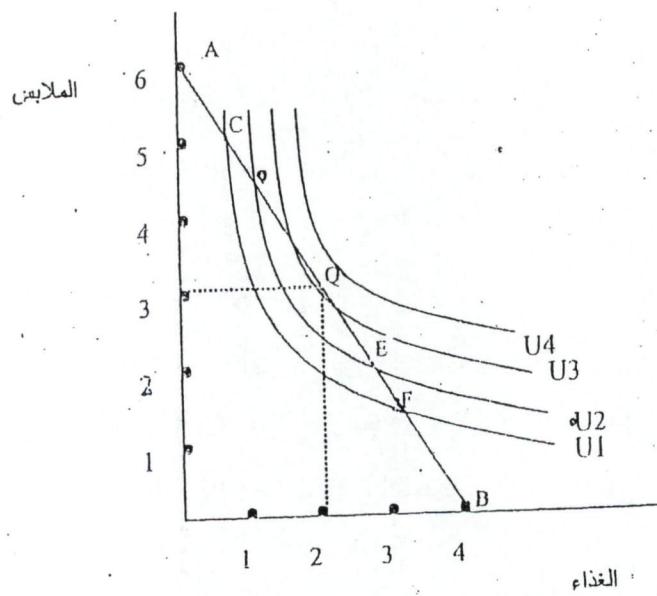
وكما هو معلوم أن ميل خط السعر هو الخط الواصل بين النقطتين  $AB$  (لاحظ الرسم البياني السابق)

$$\frac{PX}{PY} = \frac{PX}{MY} \times \frac{MY}{PY} = \frac{MY}{PX} \div \frac{MY}{PY} = \frac{OA}{OB}$$

اذن ميل خط السعر = نسبة سعر  $X$  الى سعر  $Y$

توازن المستهلك في النظرية الحديثة لسلوك المستهلك :

عند دمج (أطباق) خارطة السواء الموضحة فيما سبق مع الرسم البياني لخط الميزانية السابق تتكون لدينا فكرة عن كيفية توزيع دخل المستهلك على سلعتين ولتكن الغذاء والملابس كما وردت سابقاً. وذلك على النحو التالي :



من الرسم البياني السابق يتبيّن لنا بأن المستهلك حر في الحركة على طول الخط  $AB$  (خط السعر). وذلك لأن دخله كما مر بنا سابقاً يسمح له بشراء المجموعات السلعية الممثلة بالنقاط

منحنى سواه ممكן  $U_3$  ، فعند هذه النقطة يتساوى ميل كل من خط الميزانية وأعلى منحنى سواه ممكн بلوغه بدخل المستهلك المحدود ، فلو لم يكن الميلان متساوين ؛ لقطع خط الميزانية منحنى السواه  $U_3$  عند اي نقطة اخرى غير نقطة  $(Q)$  . وعلى هذا فان خط الميزانية يقطع ميل منحنى السواه  $U_3$  ؛ ولا يكون مماسله ؛ وهذا غير ما هو وارد في الرسم البياني.

لذا فان المستهلك يكون في حالة توازن عندما يكون خط الميزانية او خط امكانية الاستهلاك مماساً لا على منحنى سواه ممكناً بلوغه بهذه الميزانية(الدخل) .

## الفصل الخامس

### العرض Supply

**تعريف العرض :** تلقي الكمية من السلع والخدمات التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدون بيعها في السوق عند سعر معين ووقت معين معبقاء الأشياء الأخرى على حالها واهمنها :  
 حالة التكنولوجيا ، اسعار عوامل الانتاج ، اسعار السلع البديلة )  
 اذن العرض لا يفهم الا عند سعر وزمن معينين .

فالعرض عند سعر معين يختلف عنه عند سعر آخر .  
 كما أن العرض في يوم ، او شهر معينين يختلف عن العرض للسلعة نفسها في يوم او شهر اخر  
 وهكذا.....

اذن الزمن مهم في تحديد العرض ، وباعتبار الانتاج - الذي يتاثر بالزمن - هو أحد مصادر العرض (1)

قانون العرض \ مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (حالة التكنولوجيا ، اسعار عوامل الانتاج  
 اسعار السلع البديلة ) .

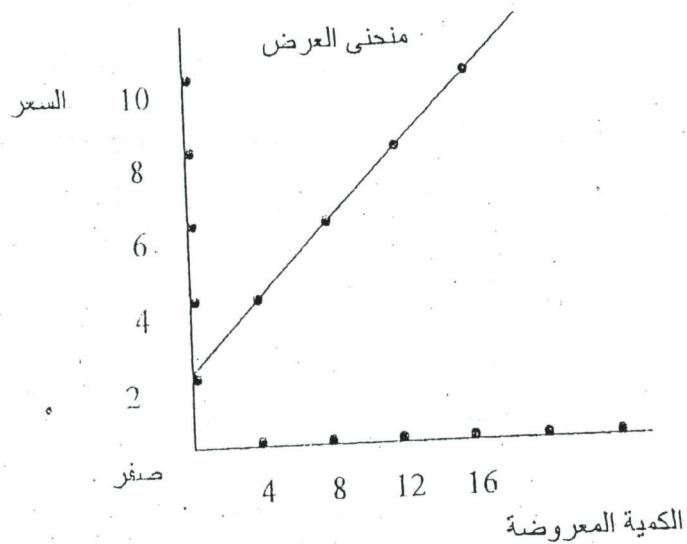
فإن الكمية المعروضة من سلعة معينة تتاسب طردياً مع سعر السلعة ، أي كلما ارتفع السعر  
 زادت الكمية المعروضة وبالعكس .

**جدول العرض :** هو افتراض رقمي يبين العلاقة الطيردية بين الاسعار المختلفة و كميات السلع المعروضة ازاء كل سعر كالاتي :-

<u>الكميات المعروضة من السلعة X</u>	<u>السعر للسلعة X</u>
16	10
12	8
8	6
4	4
صفر	2

(1) مصادر العرض : 1 - الانتاج المحلي 2 - الخزين 3 - الاستيراد من الخارج

منحنى العرض :- يمكن التعبير (تصوير) العلاقة الواردة في الجدول السابق بطريقة الرسم البياني كالتالي :-



و فيما يتعلق بسلوكية منحنى العرض فخلاف منحنى الطلب فإن منحنى العرض يرتفع من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين ليشير إلى العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة ، كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة و بالعكس . ( و كلما انخفض السعر قلت الكمية المعروضة ) .

بعض الملاحظات :-

- 1 - كل نقطة على المنحنى العرض تعبر عن العلاقة بين السعر و الكمية المعروضة
- 2 - منحنى العرض موجب الميل و هو يعكس العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة
- 3 - اذا كان التغيير في السعر و الكمية المعروضة بمعدل ثابت فإن منحنى العرض يأخذ شكل خط مستقيم لبدلاً على هذه العلاقة

العوامل المحددة (مؤثرة) على العرض

- 1 - سعر السلعة نفسها (قانون العرض) كلما زاد السعر زادت الكميات المعروضة (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) و هنا الانتقال على نفس منحنى العرض .
- 2 - اسعار السلع البديلة (منافسة) ارتفاع اسعارها يؤدي إلى زيادة عرض سلعة ما موضوع المنافسة (العلاقة طردية) .

3 - تكاليف عناصر (عوامل) الانتاج ان ارتفاع اسعار بعض هذه العوامل او كلها يؤثر سلبا على عرض السلع و الخدمات (علاقة عكسية).

4 - المستوى الفني (التكنولوجي) العلاقة بين المستوى الفني (تطويره) و العرض علاقة طردية.

5 - الإعلانات و الضرائب : العلاقة بين عرض السلعة و الإعلانات طردية ، و عكسية مع فرض الضرائب

6 - العوامل المناخية :- يتأثر العرض (بخاصية الانتاج الزراعي) بالظروف المناخية ، فان الظروف المناخية الملائمة تزيد من كمية و نوعية الانتاج (العرض) الزراعي ، وعلى العكس من ذلك فأن الحرارة المفاجئة وبرودة المفاجئة و الرياح و العواصف الرملية و سقوط البرد الخ كل ذلك يؤثر سلبا على كم و نوع الانتاج الزراعي.

7 - مدى رغبة المنتجين للاحتفاظ بالسلعة كلما زادت رغبة المنتج للاحتفاظ بالسلعة لغرض الاستهلاك الذاتي (بخاصية السلع الزراعية) او لأسباب أخرى ، كلما قل العرض من تلك السلع و عادة ما يذهب جزء كبير من الانتاج في الأقطار النامية بخاصية الزراعية منها (على وجهة الخصوص) الى الاستهلاك الذاتي فيقل عرض السوق من تلك السلع .

8 - توقعات المنتجين : ان توقع المنتجين ارتفاع الاسعار مستقبلا يؤدي الى زيادة الانتاج للاستفادة من الظروف المستقبلية لرفع هامش الربح و على العكس من ذلك عند توقع انخفاض الاسعار .

9 - الزمن : كلما طال الزمن كلما امكن زيادة العرض ، والزمن مهم في زيادة الانتاج الزراعي اذ لا بد من فترة زمنية بين بدء عمليات الانتاج (الزراعة) و جني المحصول قد تطول او تقصر حسب نوع الانتاج الزراعي ، علما بان زيادة العرض في الانتاج الصناعي اسرع بشكل عام فیاسا بالانتاج الزراعي .

## العرض المتصل و العرض المنفصل

هذا نوعان من العرض العرض المتصل و العرض المنفصل

1 - العرض المتصل :- هناك سلع لا يمكن انتاجها الا اذا كانت مرتبطة بانتاج سلعة اخرى . فلا يمكن انتاج القطن الا مع بذرته . بمعنى اذا تطلب الامر انتاج بذور القطن لعرض الصناعات الزيتية فلا بد و الحالة هذه من انتاج القطن . و كذلك لا يمكن الحصول على اللحوم ان ينتج معها الجلود و الصوف . هنا فان انتاج هذه السلع الاخيرة هو انتاج (عرضي) متصل بانتاج او عرض سلعة اخرى . فإذا كانت اللحوم هي الانتاج الرئيس (الاساس) فيكون

آخرى ، فإن الزيادة في الطلب على أحدى السلعتين قد يؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر السلعة الأخرى و العكس صحيح .

## 2 - العرض المنفصل (العرض المتعدد) أي السلع البديلة :-

يقال بأن العرض متعدد اذا كانت هذه السلع بديلاً لبعضها البعض فالشاي و البن على سبيل المثال سلعتان تشعان حاجة معينة ، فإذا استخدمنا أحدى السلعتين فقد يكون ذلك سبباً في الاستغناء عن السلعة الأخرى في نفس اثنين هذه الحاجة . فعلى هذا الأساس إذا انخفض سعر سلعة ، أدى ذلك إلى زيادة الطلب عليها و نقص الطلب على السلعة البديلة لها . أما إذا ارتفع سعر سلعة ما ، لادى ذلك لنقص الطلب عليها و إلى زيادة الطلب على السلعة البديلة لها .

## دالة عرض السوق ، و انتقال منحنى العرض :-

عرفنا أن قانون العرض يشير إلى العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة ( مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ) \* فعندما نقول : في حالة ارتفاع السعر ترتفع الكمية المعروضة ، فأنتنا نكون بصدق جدول عرض معين للسلعة يبين العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة و المهم ان الحركة تكون من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض ؛ مع التسليم بفرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها . هنا العلاقة تتم بين متغيرين فقط هما السعر و الكمية المعروضة .

ولكن إذا تغيرت الأشياء الأخرى كلها أو بعضها مع بقاء السعر ثابتاً ، فأنتنا نكون أمام منحنى عرض جديد ( تحول منحنى العرض يميناً أو يساراً حسب اتجاه الأشياء الأخرى ) أي ان تعرض كمية أكثر أو أقل من السلعة ، و هذا يعني وجود جدول عرض جديد حل محل الجدول السابق .  
لذا يجب التمييز بين تغير الكمية المعروضة نتيجة لتغيير سعر السلعة نفسها مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، و تغير العرض نتيجة لتغيير الأشياء الأخرى ( كلها أو بعضها ) و ثبات سعر السلعة على ما هو عليه . و في حالة تحول انتقال منحنى العرض فإن فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ينافي ، لأن تحول منحنى العرض يكون بسبب تغيير هذه العوامل .  
مما تقدم فإن دالة عرض السوق يمكن صياغتها كالتالي :-

$$QS_1 = f(P_1, P_2, \dots, P_n, F_1, \dots, F_m, T, S)$$

\* حالة التكنولوجيا، أسعار عوامل الانتاج، أسعار السلع البديلة.

$$QS_1 = f(P_1, P_2, \dots, P_n, F_1, \dots, F_m, T, S)$$

حيث ان  $QS_1$

$P_2, \dots, P_n$

$F_1, \dots, F_m$

$T$

$S$

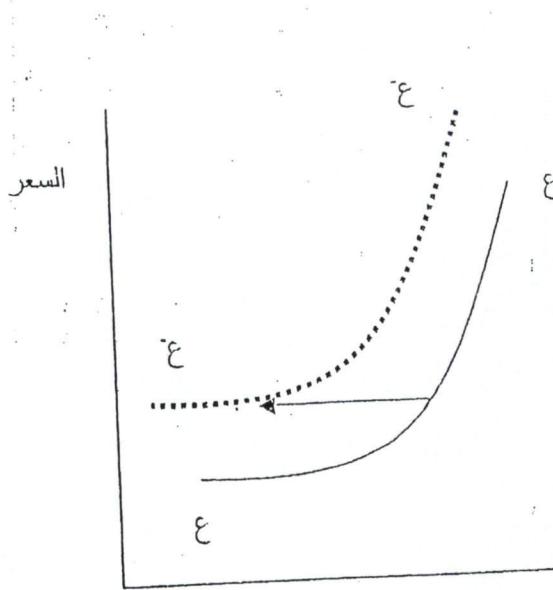
اسعار السلع الاخرى

اسعار عوامل الانتاج

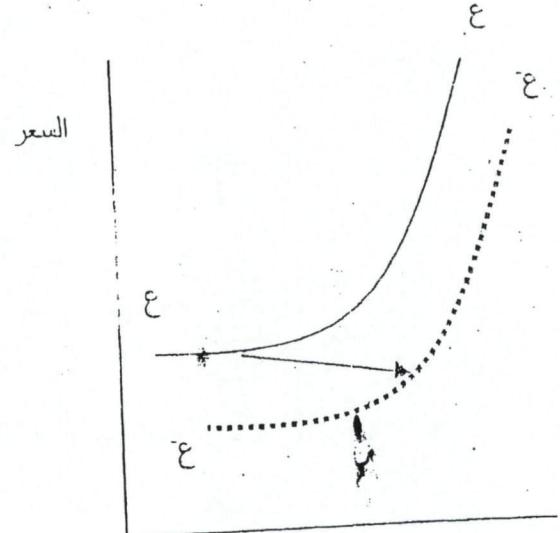
المستوى التكنولوجي

الاعانات والضرائب

وحيث ان دالة عرض السوق هذه تعتمد على عدد من المتغيرات المستقلة مما يجعلها اكثر تعقيدا، فان الاهتمام يقتصر على بحث العلاقة بين سعر السلعة و الكمية المعروضة منها، و هذا هو موضوع اهتمامنا هنا و الشكل التالي يبين اثر تغير العوامل الاخرى على الكمية المعروضة تمثلا ذلك بانتقال منحنى العرض، يمينا او يسارا حسب وضيع العوامل الاخرى.



الكمية المعروضة عند فرض الضرائب  
فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الربح فينخفض  
العرض من  $U$  إلى  $U'$ . و هذا يمثل  
انتقال منحنى العرض نحو اليسار



الكمية المعروضة عند مصوب تقدم  
טכנولوجي او تقديم مساعدات فإن العرض  
يزداد من  $U$  إلى  $U'$ . المتمثل بانتقال  
منحنى العرض نحو اليمين كما في  
المخطط أعلاه

## مرونة العرض Elasticity of Supply

مرونة العرض السعرية :-

هي درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغير الحاصل في سعرها وتقاس حسابيا التغيير النسبي في الكمية المعروضة مقسوما على التغير النسبي في السعر. (مع شرط بقاء الامور الأخرى على حالها).

التغير النسبي للكمية المعروضة

مرونة العرض (السعرية) =

التغير النسبي في السعر

و العرض كذلك يكون ، مرنًا غير مرن ، أحادي المرونة ، عديم المرونة ، لا نهائي المرونة .

على أساس ما تقدم فإن معامل المرونة للعرض يتراوح بين صفر ← → مalanهایه .

$$\frac{\frac{\Delta Q}{Q} - \frac{Q_2 - Q_1}{Q}}{\frac{P_2 - P_1}{P}} = \frac{\Delta Q}{\Delta P}$$

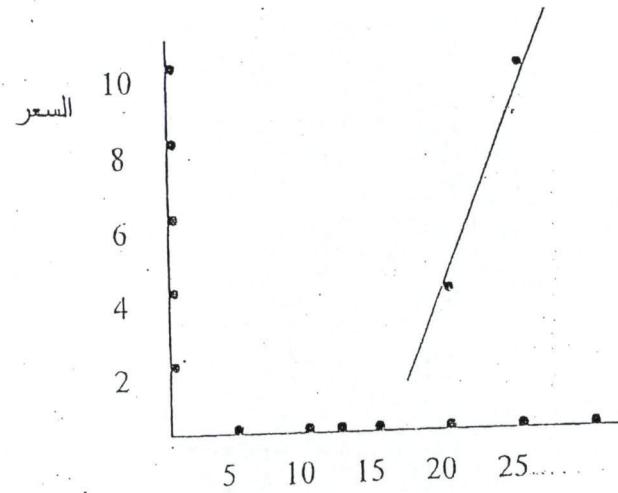
مرونة العرض السعرية =

تطبيقات على مرونة العرض السعرية

مثال :- اذا ارتفع ثمن السلعة من خمس وحدات نقدية الى عشر وحدات و ادى ذلك الى زيادة الكمية المعروضة من 20 كيلو غرام الى 25 كيلو غرام المطلوب ايجاد مرونة العرض السعرية ، نوعها مع الرسم البياني .

$$\frac{\frac{5}{20} - \frac{20 - 25}{20}}{\frac{5 - 10}{5}} = \frac{\frac{1}{4} - \frac{1}{5}}{\frac{1}{5}} = \frac{\frac{5 - 4}{20}}{\frac{1}{5}} = \frac{1}{4} = 0.25$$

$$0.25 \% \text{ عرض قليل المرونة} = \frac{1}{1} \times \frac{1}{4} = \frac{5}{20} = \frac{1}{4}$$



كمية معروضة

مثال :-

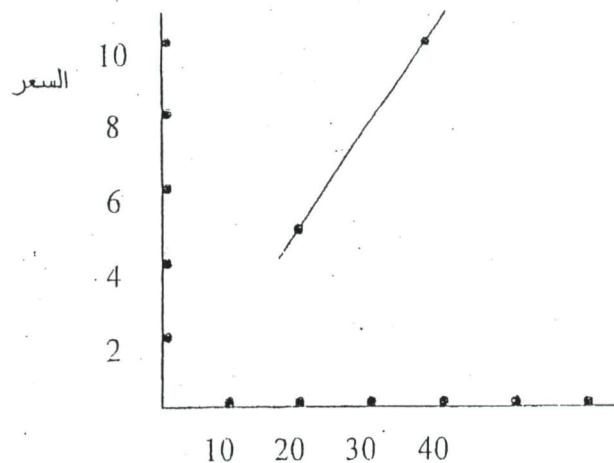
سلعة ما انخفض سعرها من 10 وحدات نقدية الى 5 وحدات ، فلدي ذلك الى انخفاض عرضها من 40 وحدة الى 20 .

المطلوب ايجاد مرونة العرض السعرية ، بيان نوعها ، مع الرسم البياني

$$\frac{20}{40} = \frac{40 - 20}{40} = \frac{10 - 5}{10} = \frac{\frac{20 - 10}{10}}{\frac{40 - 20}{20}} = \frac{1}{2}$$

مرونة العرض السعرية

$$\text{عرض متكافي المرونة } \textcircled{1} = \frac{2}{2} = \frac{2}{1} \times \frac{1}{2} = 1$$



كمية معروضة

مثال اخر :-

سلعة انخفضت سعرها من 150 وحدة نقدية الى 100 وحدة فادى ذلك الى انخفاض عرضها من 1000 وحدة الى 200 وحدة

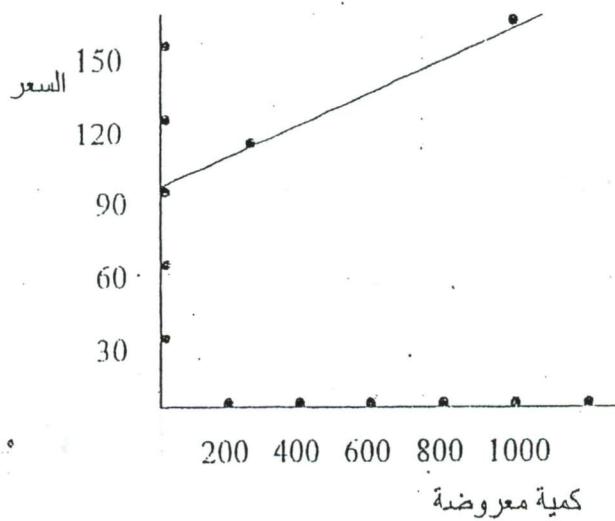
المطلوب ايجاد مرونة العرض السعرية ، نوعها ، مع الرسم البياني

$$\frac{800}{1000} = \frac{1000 - 200}{1000} = \frac{1000}{150 - 100} = \frac{1000}{150} = \frac{1}{\frac{1000 - 200}{150}} = \frac{1}{\frac{1000}{150}} = \frac{1}{\frac{1000}{150}} = \frac{1}{\frac{1000}{150}} = \frac{1}{\frac{1000}{150}} = \frac{1}{\frac{1000}{150}}$$

مرونة العرض السعرية

عرض كبير المرونة

$$(2.4) \quad \frac{120}{50} = \frac{15}{5} \times \frac{8}{10} =$$



كمية معروضة

سعر

سعر

عرض عديم  
المرونة = صفر

كمية معروضة

عرض لانهائي المرونة  
oo

كمية معروضة

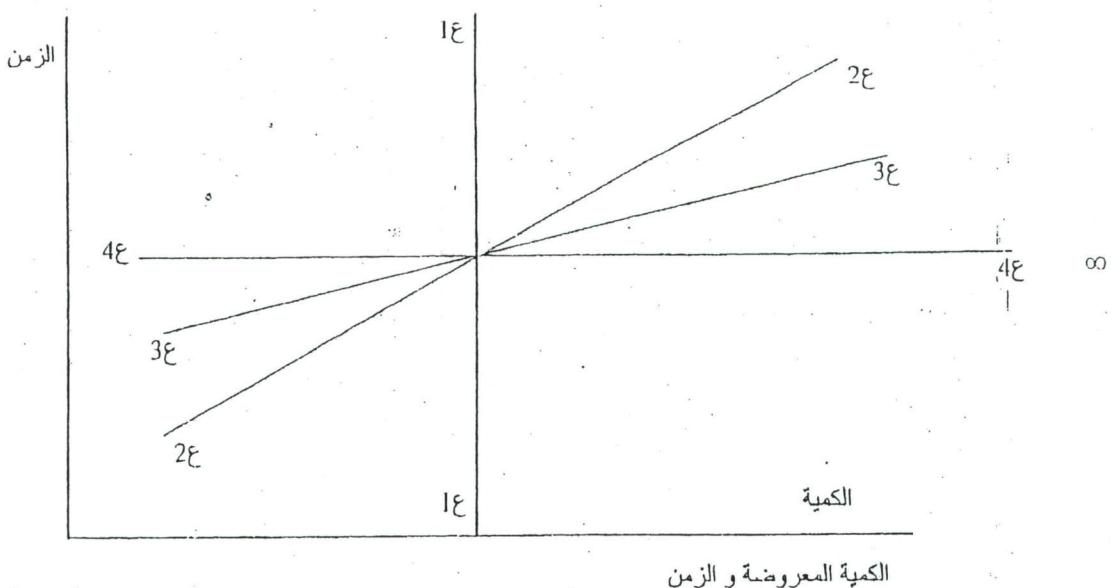
### العوامل المؤثرة على مرونة العرض

#### ١ - قابلية السلعة للتخزين :-

كلما زادت قابلية السلعة على التخزين كلما زادت كرونة العرض ، مثلاً الحبوب مرونة عرضها عالية عكس الخضروات فهي سريعة التلف فمثلاً بالحبوب التي يمكن حزنها طويلاً .

#### ٢ - مرونة العرض و الزمن :-

بعد الزمن من الأمور المهمة في مرونة العرض أكثر ما هو في مرونة الطلب . و كلما كانت الفترة الزمنية أطول كان العرض أكثر مرونة . فمرونة العرض تتناسب طردياً مع طول الفترة الزمنية . و بمعنى آخر كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة لانتاج السلعة (وحدة من السلعة) كانت مرونة العرض أكبر . فعلى هذا الاساس فإن الانتاج الصناعي تكون مرونة عرضه أكبر من مرونة عرض الانتاج الزراعي ، لأن الأخير يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول أو تقصر (حسب نوع الانتاج الزراعي) لا يمكن اختصارها لاسباب خارجة عن قدرة الإنسان ؛ و اذا ما قلنا بأن مرونة العرض تتناسب طردياً مع طول الفترة الزمنية فإن الرسم البياني التالي يوضح ذلك :-



- أ - ففي فترة قصيرة جداً (في لحظه معينة) يكون العرض عديم المرونة (صفر) اي لا يمكن زيادة العرض و هذا ما يمثله المنحنى  $1ع$
- ب - اما في الفترة الطويلة نسبياً و هذا يمثلها المنحنى  $2ع$  فهي تسمح بزيادة في الانتاج (العرض) اعتماداً على العلاقة الطردية بين طول الزمن و زيادة العرض .
- ج - اما المنحنى  $3ع$  فهي فترة اطول من سابقتها فهي تسمح بزيادة اكبر في الانتاج (العرض) و قد يكون المحفز على ذلك الزيادة في سعر السلعة .
- د - و اخيراً في الفترة الطويلة جداً فهي قد تسمح بزيادة لا نهائية في العرض و هذا يمثله المنحنى  $4ع$  الموازية للمحور الافقى .

## 2 - توفر عناصر الانتاج :-

كلما زادت امكانات توفير عناصر الانتاج (الارض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) كلما زادت مرونة العرض؛ اي استجابة العرض للتغير في سعر هذه العناصر؛ لأن توفر عناصر الانتاج بكثيارات و نوعيات ملائمة يزيد الانتاج بسهولة و سرعة مطلوبتين . علماً بأن الانتاج هو احد مصادر العرض كما مر بنا سابقاً .

## الفصل السادس

### تكوين الثمن في السوق

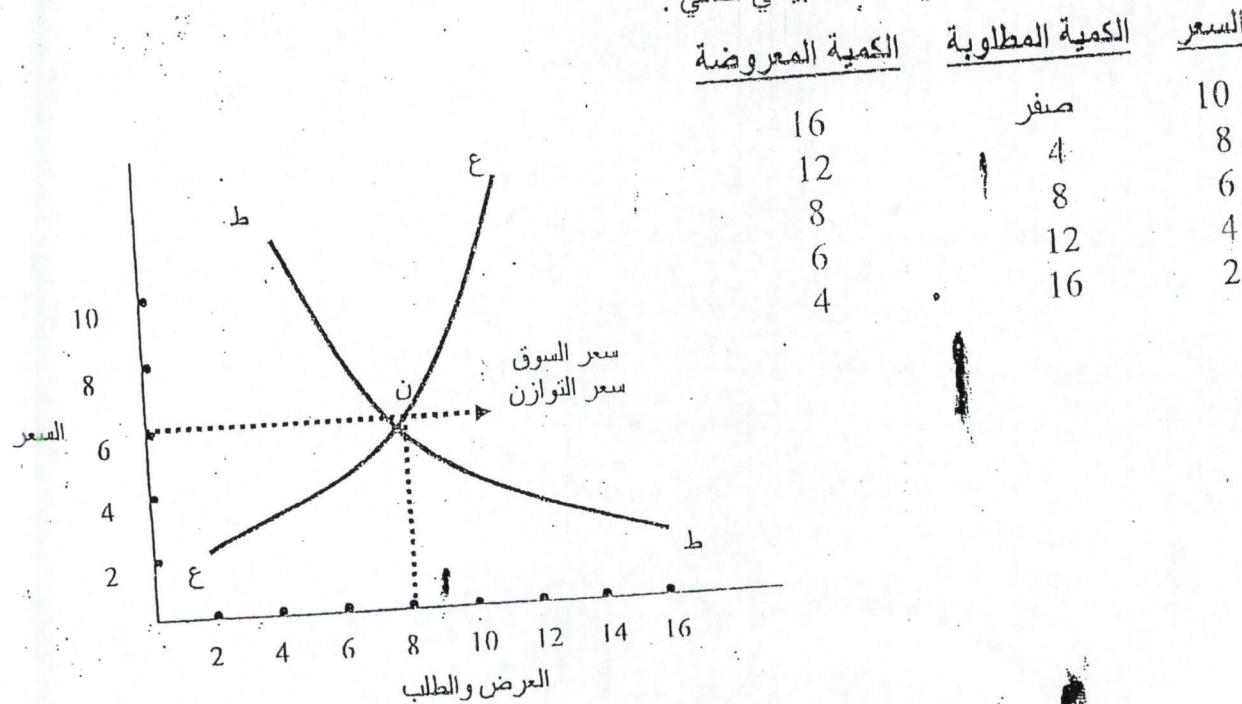
المقصود هو

توازن العرض مع الطلب و هذا عادة ما يحدث في سوق المنافسة التي ستنطرق اليها بشيء من التفصيل على الصفحات القادمة . وبالنسبة الى موضوع توازن العرض و الطلب نود ان نبين انه توصلنا فيما سبق الى ما يلي خلاصة :-

- ان منحنى طلب السوق يبين كمية السلعة التي يرغب الافراد شرائها عند كل سعر من اسعار السوق مفترضين بقاء الدخول ، الذوق الاستهلاكي ، اسعار السلع البديلة دون تغير. كما توصلنا الى ان منحنى الطلب ينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ليشير في سلوكه هذا الى العلاقة العكسيّة بين السعر و الكمية المطلوبة .

- كما توصلنا ايضا الى ان عرض السوق يبين كمية السلعة التي يرغب المنتجون (البائعون) ببيعها (باعوها) عند كل سعر من اسعار السوق على افتراض ثبات حالة التكنولوجيا ، اسعار عوامل الانتاج ، اسعار السلع البديلة .

- و ان منحنى العرض يرتفع من اسفل اليسار الى اعلى اليمين مبينا العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة . اذن يفهم من سلوكية كل منحنى انهما لا بد ان يتقاطعان في نقطة معينة ليشير ذلك الى نقطة التوازن عند سعر معين . أي عند ذاك السعر تتساوى الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة و ان سعر التوازن هذا يمثل ايضا سعر السوق كما في الشكل البياني التالي :



من تحليل الجدول السابق يلاحظ انه عند السعر (6) وحدة نقدية تساوى العرض مع الطلب عند الكمية (8) وحدات من السلعة لكل منها . و اشاره الى الشكل البياني اعلاه يلاحظ ايضا انه عند السعر (6) تساوى العرض مع الطلب حيث يعبر عن ذلك تقاطع منحنى العرض و الطلب في نقطة (ن) ، و ان الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة هي (8) وحدات من السلعة لكل منها والسعر الذي حدد هو سعر السوق او سعر التوازن .

#### • بعض المصطلحات ذات العلاقة :-

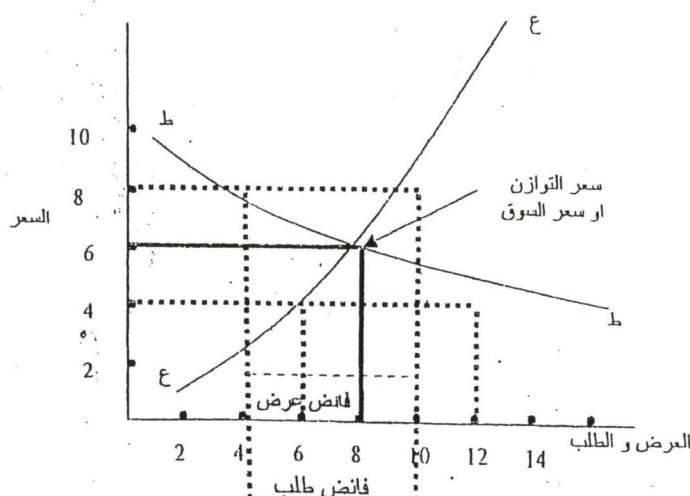
**القيمة :** - شيء ما يقاس في اطار الاشياء الاخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من ذلك الشيء .

مثال : متر من القماش مقابل عدد من كغم الحنطة "الشيء هنا نقصد به سلعة ما".  
**السعر :** - اذا ما تم التعبير عن قيمة الشيء في اطار نقدى سمي بذلك سعر لذلك الشيء . علما بأن السعر هو الثمن في نفس الوقت؛ لأن نقول سعر ذلك الشيء او ثمن ذلك الشيء سبان .  
 ان افتراض حيادية النقود يعني اعتبار سعر ذلك الشيء مقاييسا لقيمتة في اطار الاشياء الاخرى عموما بحيث يصبح مفهومما السعر و القيمة بديلين البعضهما .

#### تدخل الدولة في تحديد الأسعار :-

تتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض السلع لأسباب اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، صحية وبهذا الخصوص هناك حالتان :-

**اولا :-** تحديد ثمن (سعر) اقل من ثمن التوازن (فاضل الطلب) طلب لا يمكن تلبيته .  
 قد تقوم الدولة بهدف توفير السلعة الى اكبر عدد من المستهلكين بتحديد ثمن اقل من ثمن التوازن كما هو موضح في الرسم البياني التالي :



حيث حدد سعراً (جبرياً) ملزماً هو (4) وحدات نقدية و هو اقل طبعاً من الثمن المسلط (التوازن) عند هذا السعر و اعتناداً على قانون العرض سيفعل الاخير الى (6) وحدات . بالمقابل و اعتناداً على قانون الطلب فأن هذا الانخفاض في السعر سيقابلة زيادة في الطلب و لنفترضها الى (12) وحدة من السلع . كما نعرف فأن السعر التوازن يقبل تدخل الدولة هو (6) وحدات نقدية يقابلة كل من العرض التوازن و الطلب التوازن عند الكمية (8) وحدات من السلعة . و بهذا فان تدخل الدولة لخفض السعر ولد عجز لا يمكن تلبية مقداره (6) وحدات و هو ما يعبر عنه (فائض الطلب) .

ثانياً :- تحديد ثمن أعلى من ثمن التوازن (فائض العرض) عرض لا يمكن تصريفة قد تلجأ الدولة الى فرض ثمن على بعض السلع أعلى من ثمن التوازن بهدف تشجيع المنتجين على الاستمرار في الانتاج او زيادته لاغراض مختلفة كان تعمد الى شراء الفائض و خزنه لمقابلة الظروف الحرجة او لتصديره الى الخارج توخيًا لعدة اهداف منها :-

فعلى سبيل المثال اعتناد الولايات المتحدة الأمريكية و منذ عقود عدة الى تحديد اسعار تشجيعية لمنتجي الحبوب ، حيث تمنح اسعار أعلى من ثمن التوازن و تحصل بدورها على فائض انتاج الحبوب تستخدمه لشتي الاغراض السياسية و الدعائية ؛ كالضغط على الدول المحتاجة في العالم الثالث؛ و على الدول الاشتراكية (سابقا). لتوضيح ما نقدم انعد الى ارقامنا السابقة :-  
لنفرض ان الدولة فرضت سعراً أعلى من سعر التوازن (6) وحدة نقدية و ليكن السعر الجديد (8) وحدات نقدية ، هنا العرض سوف يزداد لنفرض الى كمية (10) وحدات من السلعة . بالمقابل الطلب سوف يهبط الى كمية (4) على سبيل المثال .

هذا العجز المقدر ب (6) وحدات من السلعة هو الذي يمثل فائض العرض .  
تغير ظروف العرض و الطلب و دورهما في تغيير ثمن التوازن :-

هناك عدة حالات فيما يلي شرحها :-

اولاً :- تغير ظروف الطلب مع ثبات العرض :-

1 - زيادة الطلب مع ثبات العرض .

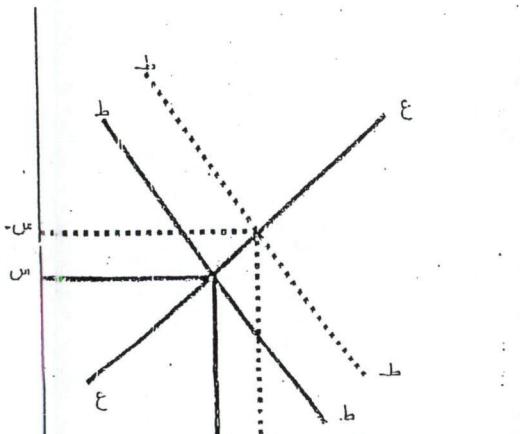
في هذه الحالة ينتقل ثمن التوازن (ثمن السوق)

للأسفل (نحو اليمين) و ذلك بسبب زيادة الكميات

المطلوبة مع ثبات العرض و ذلك لاسباب التالية :-

ا - زيادة دخل المستهلك

ب - تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة .



ج - ارتفاع سعر السلعة البديلة

د - زيادة السكان.

النتيجة :- ارتفاع اسعار السلعة موضوع البحث.

2 - انخفاض الطلب مع ثبات العرض :-

في هذه الحالة ينتقل ثمن التوازن (ثمن السوق) إلى الأسفل (نحو اليسار) و ذلك بسبب انخفاض الكميات المطلوبة و ذلك لاسباب منها :-

أ - انخفاض دخل المستهلك

ب - تغير ذوق المستهلك في غير صالح السلعة (نحو السلعة البديلة الأخرى)

ج - كون السلعة البديلة أقل سعرا

د - انخفاض السكان . توقع المستهلك انخفاض سعر السلعة مستقبلا

النتيجة :- انخفاض سعر السلعة موضوع البحث

ثانيا :- تغير ظروف العرض مع ثبات الطلب

1 - زيادة العرض مع ثبات الطلب

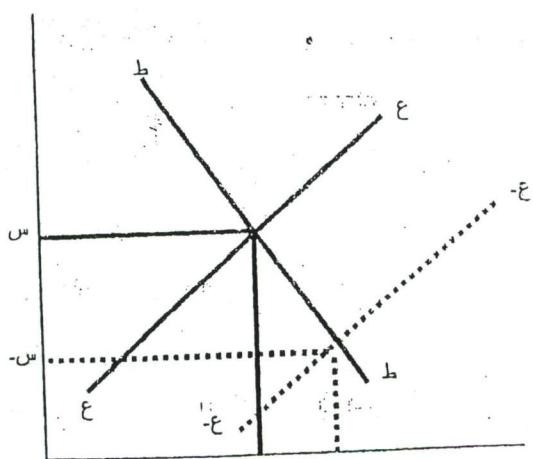
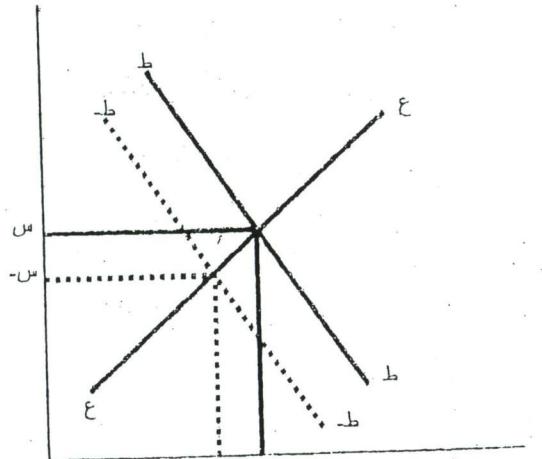
في هذه الحالة ينتقل ثمن التوازن إلى اليمين نحو الأسفل (ليشير إلى زيادة الكميات المعروضة مع ثبات الطلب) لاسباب منها :-

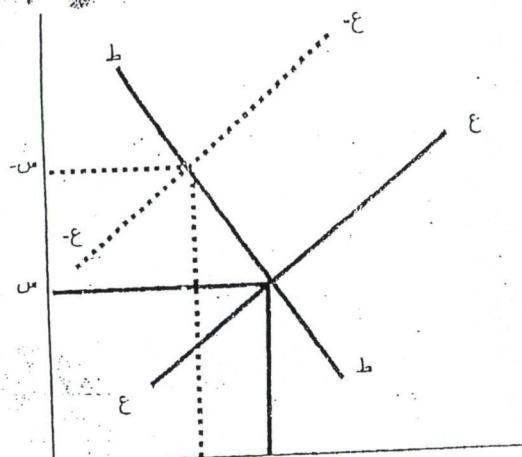
أ - استخدام التكنولوجيا المتقدمة

ب - توقع المنتج بزيادة الأسعار

ج - الحصول على المساعدات

النتيجة :- انخفاض السعر





## 2- انخفاض العرض مع ثبات الطلب :-

هنا ينتقل ثمن التوازن (ثمن السوق) لل أعلى

( نحو اليسار ) بسبب انخفاض الكميات المعروضة

مع ثبات الكميات المطلوبة و ذلك للأسباب التالية :

- أ - تراجع المستوى التكنولوجي " الفنون الانتاجية المستعملة "

ب - توقعات المنتجين انخفاض الثمن ... الخ  
النتيجة ارتفاع الأسعار

ثالثا : - تغير ظروف العرض و الطلب معا و هناك اربع حالات

### أ - زيادة العرض و الطلب معا

في حالة التحسن العام في الوضع الاقتصادي

و اذا ما زاد الطلب بنفس نسبة زيادة العرض

فإن الاسعار تبقى على حالها و لكن منحنى

(مستوى) الطلب و العرض ينتقل الى مستوى

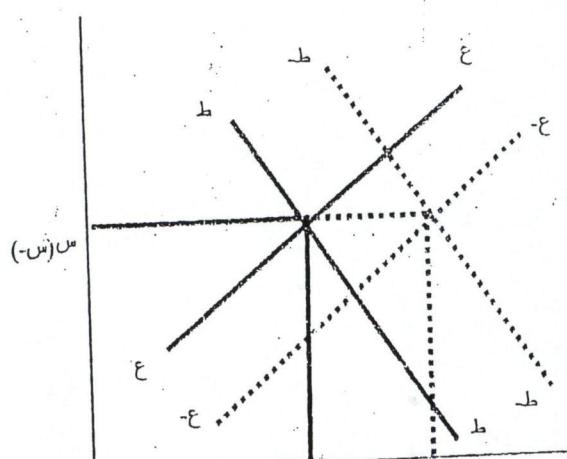
اعلى كما يلاحظ من الرسم البياني :-

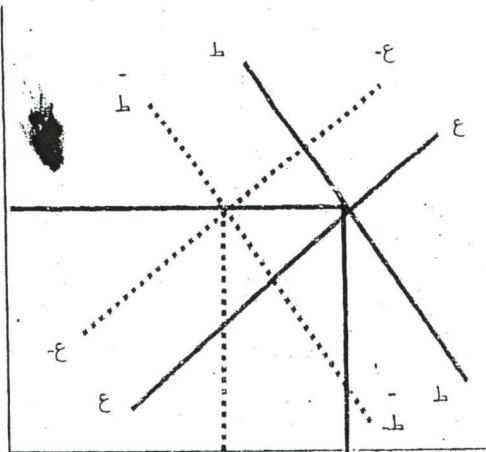
النتيجة :-

- 1 - زيادة كل من العرض و الطلب و تحسن الوضع المعاشى .

2 - بقاء الاسعار على حالها

بسبب تساوي نسبة زيادة كل من العرض و الطلب



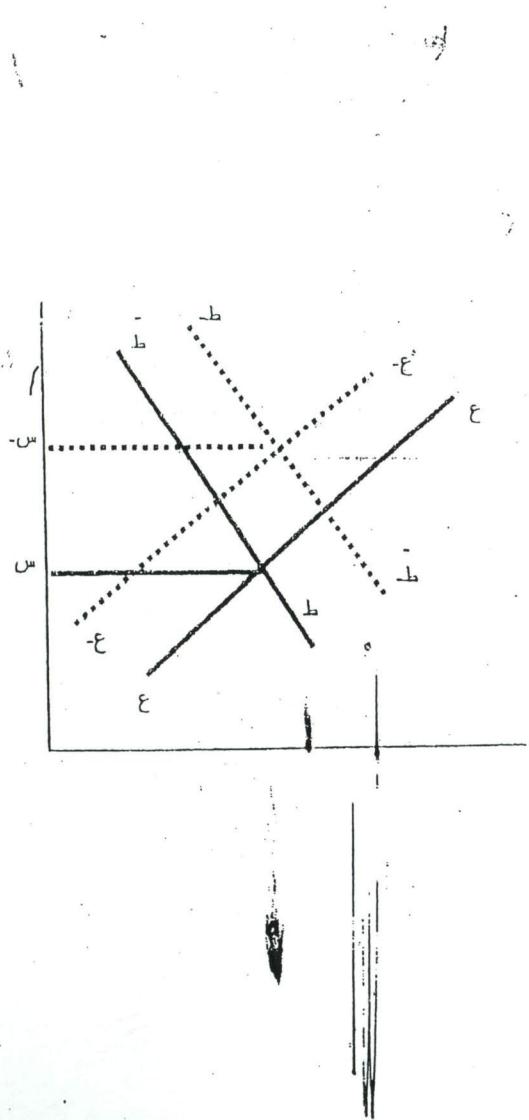


ب - انخفاض العرض و الطلب معاً :-

اذا تراجع كل من العرض و الطلب بنفس النسبة  
لأسباب تعود الى تراجع الوضع الاقتصادي  
هنا يتراجع كل من منحنى العرض و الطلب  
الى اليسار كما يلاحظ من الرسم البياني المجاور  
النتيجة :-

1 - انخفاض العرض و الطلب بنفس النسبة

2 - بقاء الاسعار على حالها



ج - ارتفاع الطلب مع انخفاض العرض

في حالة ارتفاع الطلب مع انخفاض العرض  
فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع كبير في الاسعار  
اما اسباب ارتفاع الطلب فهي :-

1 - ارتفاع مستوى الدخل

2 - تحول الذوق الاستهلاكي لصالح السلعة

3 - زيادة السكان ..... الخ

اما انخفاض العرض فقد يكون بسبب :

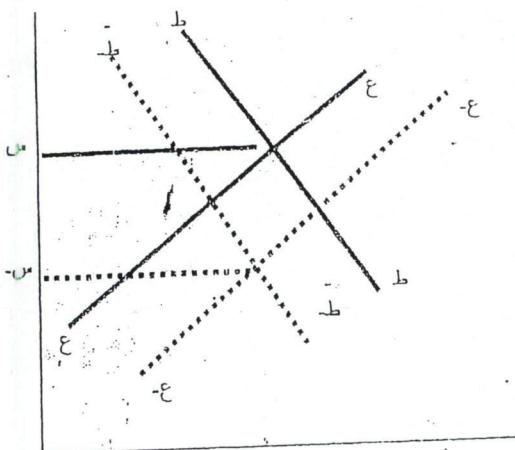
1 - شحة المواد الاولية و ارتفاع اسعارها

2 - تراجع الكفاءة الانتاجية

3 - توقع المنتجين انخفاض الاسعار ..... الخ

النتيجة :-

ارتفاع كبير في الاسعار



- ارتفاع العرض مع انخفاض الطلب

في هذه الحالة يتحول ثمن التوازن نحو الاسفل

وكذلك منحنى العرض و الطلب

أسباب ارتفاع العرض هي :-

1 - مساعدات للصناعة و المنشرو عات

2 - التحسن التكنولوجي

3 - توقع ارتفاع الاسعار ... الخ

اما اسباب انخفاض الطلب

1 - اهبوط الدخل

2 - توقع انخفاض الاسعار

3 - تغير الذوق في غير صالح السلعة ... الخ

النتيجة :-

انخفاض شديد في الاسعار

## الفصل السابع

### الانتاج والتكميل والابراز والسوق

#### أولاً : الانتاج The Production

تعريفه : خلق (ابجاد) المنفعة او زيادتها في الشكل المطلوب لصالح الاقتصادي ناتج .

الانتاج : هو المرحلة الاولى من مراحل الفعاليات الاقتصادية حيث يعقبه التوزيع ،

فالمبادرات والاخيرة الاستهلاك .

لماذا الانتاج ؟ .. لأن اغلب الموارد الازمة لاشتباخ الحاجات لاتصلح في شكلها الأولي لهذا الغرض .

ان لا بد من تكييفها وتحويلها الى الشكل الذي تصبح فيه صالحة لاشتباخ تلك الحاجات ،  
كما (ويعبر عن قابلية الشئ لاشتباخ حاجة ما "بالمنفعة" Utility ) فالمنفعة هي المقدمة  
التي تتحقق بالشيء حينما يصبح صالحًا لاشتباخ الحاجة . على هذا الاساس تم تحريف  
الانتاج بأنه خلق (ابجاد) المنفعة او زيادتها .

ان خلق المنفعة في الشئ (سلعة او خدمة) او زيادتها يتضمن صوراً عده كالاتي :-

1- المنفعة المكانية تقل السلعة من مكان تقل فيه الحاجة اليها (منفعتها) الى مكان  
آخر تزداد فيه هذه المنفعة مثل ذلك نقل المعاشر من مناطق حارة او  
معتدلة حيث تقل الحاجة اليها الى المناطق الباردة حيث تزيد الحاجة اليها  
لابل وتكون ضرورية هناك وبذلك تزداد منفعتها .

ان استخراج المعادن كالحديد والنفط من باطن الارض (قد يكون) بمثابة خلق او  
ابجاد المنفعة .

2- المنفعة الزمانية :- خزن السلعة في زمان تكثر فيه فنقل منفعتها الى زمان اخر  
تشجع فيه فتكثر منفعتها مثل خزن المحبوب في زمان او موسم جذبيها الى زمان  
آخر تشجع فيه فتزداد منفعتها او خزن المعاشر والاحتفاظ بها وعرضها في  
فصل الشتاء حيث تزيد منفعتها .

3- المنفعة الشكلية :- تحويل المادة من شكل تقل فيه منفعتها الى اخر تزداد فيه  
هذه المنفعة مثل ذلك : تحويل المواد الأولية الى مواد تصنف مصنوعة او تامة .

الصنع مثل الجلود ، ثم تحويلها الى أحذية او حقائب او ما شابه ، تحويل  
النفط الخام الى منتجات نفطية متعددة

٤- المنفعة الحياتية :- تحويل ملكية سلعة ما من شخص قاتله عن حاجته ،  
الى شخص اخر تزداد الحاجة اليها عنده ، اذن هي اكثـر منفعة له

٥- منفعة الخدمات الشخصية (التعليم والتدريب المهني)  
ان تقديم خدمات التعليم والصحة والتدريب "اعادة انتاج قوة العمل" كما اصطلح  
بعض على تسميتها ؛ حيث ان تقديم هذه الخدمات ترفع من مقدرة وتنزيد من  
منفعته كونه عنصر انتاج اكثـر اهمية . وكذلك فيما يتعلق بالخدمات السياحية  
(صناعة السياحة) والخدمات المصرفية فهي تقدم خدمات تزيد من منفعته الشئي .  
وتساعد على زيادة الثروة القومية (ثروة البلد) بطريقة مباشرة وغير مباشرة .  
وكذلك فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية الاخرى فهي تساعـد على الانتاج وزيادته  
بطريقة غير مباشرة .

#### نظريـة الانتاج :

في الامكان دراسة نظرية الانتاج من ناحيتين :-

الأولى : الانتاج من الناحية التكنولوجية (الفنية) :-

تبين العلاقة بين عوامل الانتاج الداخلة في العمليـه الانتاجـيه المدخلات Input  
ومقدار الانتاج الممكن الحصول عليه put out اي المخرجـات ؛ وذلك بغضـن  
النظر عن اسعار عوامل الانتاج ، وأسعار السلع المنتجـة ونسمـي هذه العلاقة بـ  
دالة الانتاج Production Function

نـاهـي دالة الانتاج ٩٩

دالة الانتاج : هي العلاقة التكنولوجـية (الفنـية) بين المدخلـات كمتغير مستقل ، وكمـية  
الانتاج (المخرجـات) من سلعة معينة كمتغير تابـع .

الثانية : الانتاج من الناحـية الاقتصادية : تبحث في تحقيق اقصـى انتاج ممـكـن بأقل  
التكلـيف ، مع المحافظـة على عـنصـر الجودـه .

## معادلة الانتاج :-

في دراستنا هنا نفترض ان الوحدة المنتجة داخل الاقتصاد هي المشروع الخاص،  
وأن هدف المشروع هو تحقيق الفائدة ربعة ممكناً (تعظيم هامش الربح) كما ان:

الربع = الإيراد الكلي للمشروع - التكاليف الكلية

ويبيهى ان المشروع الخاص في ظل المنافسة التامة يهدف الى خفض التكاليف  
الى ادنى حد ممكناً.

بما ان الانتاج عملية هو دالة (يعتمد على) عوامل الانتاج . اذن يمكن التعبير عنه  
رياضياً بالمعادلة التالية :-

$$Q = FCL \cdot K \cdot T$$

كمية الانتاج =  $Q$

دالة Function = F

L = العمل

K = اسعار انتاج

T = التكنولوجيا (التقنية)

--- تعنى الاجل الطويل .

الانتاج والزمن :-

يوجد نوعان من علاقات الانتاج - المنتج في دوال الانتاج :

الاول : العلاقة التي تكون فيها بعض عوامل الانتاج ثابت ، وبعض الاخر  
متغير وذلك في الفترة القصيرة .

الثاني : العلاقة تكون فيها جميع عوامل الانتاج متغير و ذلك في الاجل الطويل .

عوامل الانتاج المتغير : وهي العوامل الانتاجية التي يمكن تغيير كميتها في  
الاجل القصير وذلك اذا ما طلب السوق تغيير الانتاج مثل العمل ، المواد الأولية  
، الطاقة الخ ...

عوامل الانتاج الثابت : وهي العوامل التي تكون كميتها في الاجل القصير ثابتة .  
ويتحققها يتطلب السوق تغيير الانتاج مباشرة فليبيان من المسئولة تغيير كميتها مثالاً

المكائن والمعدات ، المباني الخ ...

الاجل القصير : هي الفترة الزمنية التي تسمح بتغير الانتاج من خلال اجراء التغيرات في العوامل المتغيرة فقط !!

لأنها من القصير بحيث لا تسمح بتغير العوامل الانتاجية الثابتة .

الاجل الطويل : وهي الفترة الزمنية التي تسمح بتغير الانتاج من خلال اجراء تغيرات في جميع عوامل الانتاج !!

لأنها من الطول بحيث تسمح ان تكون فيها جميع عوامل الانتاج متغيره مثلاًها : توسيع المصنع والطاقة الانتاجية ، توسيع المباني استبدال المكائن والمعدات ، دورات تدريبيه لرفع كفاءة العاملين الخ ...

النسب الثابتة والنسب المتغيرة في العملية الانتاجية :

- نسبة المزج الثابتة: خلال العملية الانتاجية فان النسبة الثابتة تعني ان هناك نسبة مزج واحدة من العوامل الانتاجية التي تستخدم في انتاج السلعه مثل ذلك استخدام اداه حفر واحدة (كرك) لكل عامل عند حفر ساقيه . فاخصافه اداه حفر اخرى لهذا العامل لا يؤدي الى زيادة معدل الانتاج .

- نسبة المزج المتغيرة : لها مفهومان خلال العملية الانتاجية :

\* المفهوم الأول : انتاج ثانية معينة من سلعه ما يمكن التوصل اليها باكثر في طريقه مزج العوامل الانتاجية مثل ذلك ان انتاج (100) وحده من سلعه ما يمكن انتاجها باستخدام (1) وحدات من عنصر العمل مع وحده واحدة (1) من عنصر رأس المال .

ويعتبر الضروف المحيطة بكلمة عوامل الانتاج واسعارها ومسؤولية الحصول عليها من عدمه يمكن التلاعب بنساب المزج حيث ان انتاج الكمية السابقة (100) وحده من السلعه يمكن تحقيقه بـ (6) وحدات من العمل مع (2) وحده من عنصر رأس المال ويتبين مما تقدم ان نسبة مزج عناصر الانتاج الأولى هي 1/9 . اما في الحاله الثانية فهي 2/6 .

\* المفهوم الثاني : انتاج كميات مختلفه من الانتاج يمكن ان يتم من خلال زيادة بعض عناصر الانتاج المختلفة دون البعض الآخر او زيادتها كلها .

ففي مثالنا السابق استخدمنا (6) وحدات من عنصر العمل مع (2) وحدة من عنصر رأس المال لإنتاج (100) وحدة من سلعه معينة . فإذا أردنا زيادة الإنتاج إلى (150) وحدة مثل ذلك يمكن أن يتم باستخدام وحدات أكثر من عنصر العمل دون رأس المال وبالعكس (وحدات أكثر من عنصر رأس المال دون العمل !!)

أو بزيادة كل العنصرينحسب الظروف المتوفرة عنها سابقًا .

### الإنتاج وقانون الغلة المتباينة (قانون التناقضية المترافقية) :

يهتم قانون الغلة المتباينة بوصف ما يحدث الناتج (الغلة) من تغير عند تغيير الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج ، معبقاء الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة .

ينطبق قانون الغلة المتباينة على الزراعة مثل انتسابه على الصناعة ولكن انتسابه على الزراعة أكثر وضوحًا . وعلى أساس من ذلك متقدمه .

شرط قانون الغلة المتباينة : لا بد من توفر شروط معينة لسريانه منها :

1- وجود عناصر إنتاج ثابتة وأخرى متغيرة . فلو كانت بمجموع عناصر إنتاج متغيرة لا يمكن تجنب الوصول إلى مرحلة الغلة المتباينة .

2- تجانس وحدات عنصر الإنتاج المتغير .

3- ثبات المستوى التكنولوجي خلال سريانه "كما ونوعاً" .

ولتحليل قانون الغلة المتباينة لأبد من التمييز بين ثلاثة أنواع من الماءابعد :

1- الناتج الكلي : مجموع الكمية المنتجة من السلعة خلال العملية الإنتاجية .

2- الناتج المتوسط : الناتج الكلي مقسوماً على الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير .

3- الناتج الحدي : مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الإنتاج المتغير . أي (ناتج العامل الأخير المستخدم) .

لتحليل قانون الغلة المتباينة بأستخدام هوشر الناتج الكلي :

عند استخدام وحدات متتالية من عناصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الانتاج

الثابتة فإن :

1) الناتج الكلي يزداد أولاً بمعدل متزايد ، إلى أن يصل إلى نقطة الانفصال ... وهذا يوشر نهاية المرحلة الأولى

2) بعدها يستمر بالتزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى أعلى مستوى له وهذا يأشر نهاية المرحلة الثانية :

3) بعدها يبدأ في التناقص المطلق وذلك خلال المرحلة الثالثة

- تحليل قانون الغلة المتناقصية باستخدام مؤشر الناتج الحدي :  
عند اضافة وحدات متتالية من عناصر الانتاج المتغير إلى عناصر الانتاج الثابتة  
فإن :-

1- الناتج الحدي يزداد أولاً إلى أعلى حد وهذا يوشر نهاية المرحلة الأولى .

2- ثم يتناقص ومنذ بداية المرحلة الثانية إلى الصفر وهذا يوشر نهاية المرحلة الثانية

3- ومنذ بداية المرحلة الثالثة يبدأ في التناقص السالب (المطلق) .

تساوي نتائج الناتج الكلي مع الناتج الحدي في تحليل قانون الغلة المتناقصية ..  
المهم لنا ان استخدام مفهوم الناتج الكلي في وصف قانون الغلة المتناقصية  
لأيختلف في جوهره عن استخدام مفهوم الناتج الحدي .. وذلك للإسباب التالية :

1- إن الناتج الحدي .. كما عرفنا سابقاً .. يعبر عن مقدار التغير في الناتج الكلي .

2- لذا فإن الناتج الكلي هذا لا يمكن أن يتزايد بمعدل متزايد إلا إذا كان الناتج  
الحدي متزايداً .

3- وعندما يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ، فإن الناتج الحدي لا بد أن يكون  
متناقصاً .

4- وفي حالة بلوغ الناتج الكلي اقصاء ؛ لا بد للناتج الحدي أن يكون صفرًا .

5- أما عندما يبدأ الناتج الكلي في التناقص ، فإن الناتج الحدي لا بد أن يكون  
سالباً .

وفيما يلي توضيح ذلك بالمثال التالي مع الرسم البياني :

مثال حول سلوكية قانون الغلة المتافقية في تطبيقه على الزراعه :-

لتفرض ان ارض مساحتها (10) دونم كعامل انتاجي ثابت واستخدم فيها (10) عمال كعنصر انتاج متغير ، وعلى مرابل وكان الناتج الكلي كما هو مثبت اداء كل مجموعه من عنصر الانتاج المتغير .

المطلوب : ايجاد الناتج المتوسط ، والناتج الحدي مع تتبع قانون الغلة المتافقية بمرحله الثلاث وفقاً لمؤشر الناتج الكلي والناتج الحدي ؟

العامل " العامل " المدخل	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط	العامل	العامل	العامل
عامل	عامل	عامل	عامل	عامل	عامل	عامل
المرحلة الأولى تزأيد الغلة بمعدل متزايد	6	6	6	1	1	1
	12	9	18	2	2	2
(الانتقال) نهاية المرحلة الأولى	15	11	33	3	3	3
	7	10	40	4	4	4
المرحلة الثانية استمرار تزأيد الغلة بمعدل متناقص	5	9	45	5	5	5
	3	6	48	6	6	6
	1	7	49	7	7	7
نهاية المرحلة الثانية	6	49	49	8	8	8
المرحلة الثالثة مرحلة التناقص العكسي	4	5	45	9	9	9
الغلة (الناتج)						

ملخصة : يتم استخراج

$$\text{الناتج المتوسط} = \frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{عدد العمال (متغير)}} \quad \text{---}$$

الناتج الحدي = الناتج الكلي للعامل الثاني - الناتج الكلي للعامل الأول وهذا ...

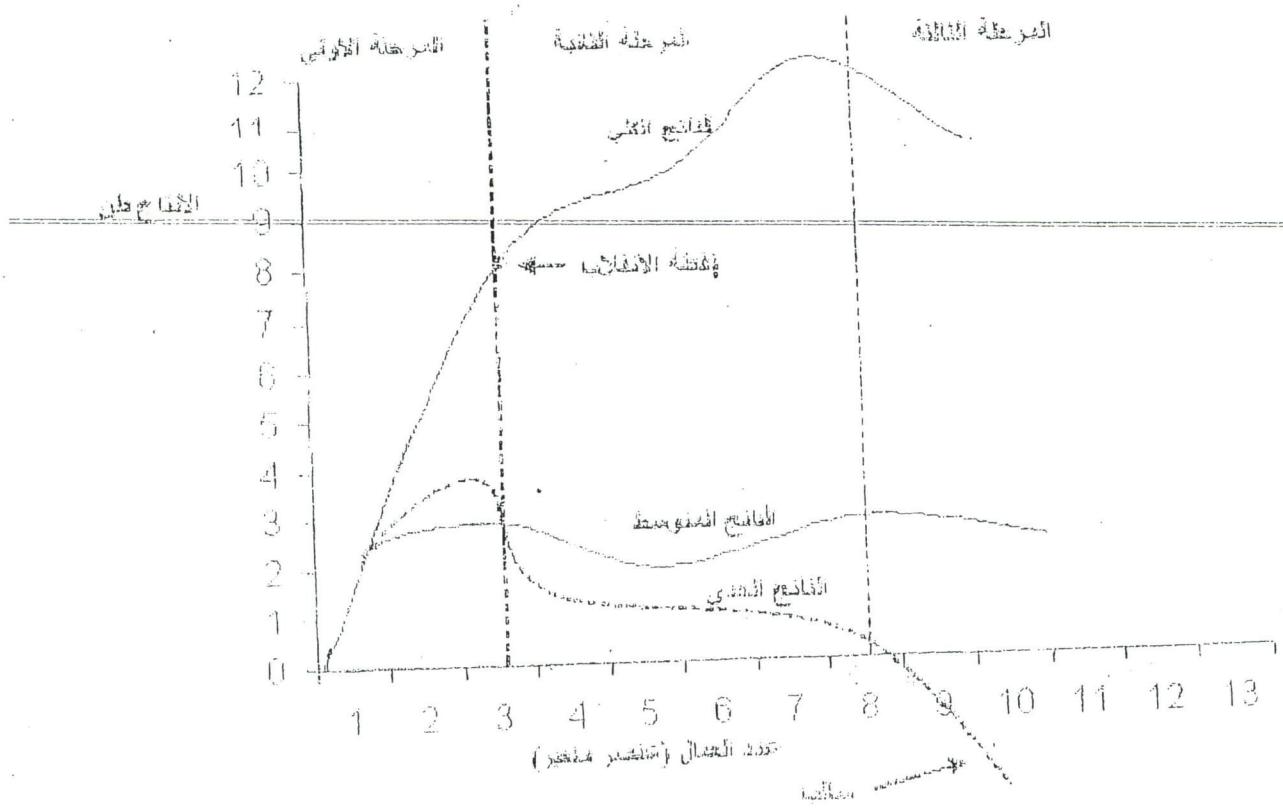
أي، إنتاج العامل الشقيق - إنتاج العامل السابق له ...

$$18 - 6 = 12 \text{ وهكذا ...}$$

جنود ومميزات من داخل الغلة المتباينة :  
المرحلة الأولى : تبدأ من نقطة الأصل وتنتهي عند مستوى الإنتاج الذي يتساوى فيه الناتج المتوسط مع الناتج الحدي

وتشير بـ

- 1- إن الناتج الكلي فيها يتزايد بمعدل متزايد .
  - 2- الناتج الحدي يكون أكبر من الناتج المتوسط (لاحظ الرسم البياني) .
- المرحلة الثانية : تبدأ من مستوى الإنتاج الذي يتساوى فيه الناتج المتوسط مع الناتج الحدي ، وتنتهي عندما يكون مستوى الإنتاج الكلي عند حد الاقصى ، وهو المستوى الذي يكون فيه الناتج الحدي متساوياً بالتصدير . وتشير هذه المرحلة بـ :
- 1- إن الناتج الكلي يتزايد فيها بمعدل متباين .
  - 2- إن الناتج الحدي يكون أقل من الناتج المتوسط .
- المرحلة الثالثة وتنبدأ عندما يكون الإنتاج الكلي عند حد الاقصى ويستمر عليها بالتناقض التام . وتشير بـ :
- 1- تناقض الناتج الكلي خلالها بشكل مطلق .
  - 2- الإنتاج الحدي يكون قابلاً



### تالي يوم فانون الغلة المتداهنة :

هو حقيقة واقعة ، وأن الخواص الاقتصادية تؤيد صحة سريانه ، إذ لو لم يتحقق كذلك ! لامكنا الحصول على ما يحتاجه ، بل ما ، في هذه العالم كله من مستحصل ، مدين كالقمح مثلاً من زراعه أرض محدودة !! . وبالرغم من أنه يظهر في الزراعة كظهوره في الصناعية ، إلا أنه أوضح ظهوراً في الأولى وعلى أساس من ذلك تم تقديم المثال السابق . وأخيراً في الإمكان دراسة قانون تذايق الغلة بأعتماد أكثر من عنصر انتاج متغير (متغير مستقل) كالعمل ورأس المال على سبيل المثال ، مع نفس عنصر الانتاج الثابت وهو الأرض في مثالنا السابق . ونذكر لاهميه ذلك في الحياة الواقعية فإن ذلك سيكون موضوع بحث في دراسات لا بد ...

## مفهومه حول الانتاج الكبير - المنشرو عناته (الوحدة)

### الإنتاجية الكبيرة

المشروع Firm : هو مجموعة من عوامل الانتاج تعمل تحت اشراف منظم

الصناعة Industry : مجموعة مشاريع تعمل في انتاج سلعة معينة

### حجم الوحدة الإنتاجية

يلاحظ أن الوحدة النموذجية في بعض النماحات هي وحدة صناعية كما في مجال الزراعة ؛ حيث توجد الوحدة الأكثر شيوعا التي يشتغل عليها عدد قليل من العمال الزراعيين . أما في مجال الصناعة كصناعة المصطب مثلاً ، فإن المنشآت الانموذجية هي منشأة كبيرة ، وبحيث لا يقل عدد العمال في هذه المنشآة عن 500 عامل بالدهون فقط .

ما هي العوامل المحددة لحجم المنشآت (الوحدة الإنتاجية) ؟

أن الحديث عن إيجابية شفافية لهذا التساؤل تقوينا إلى التعرف على ثلاثة عوامل رئيسية ، هي التي تحدد فعلاً حجم المنشآت :

1- طبيعة الصناعة (نوع النشاط في المنشآت)

2- طبيعة المنتج .

3- طبيعة الطلب على المنتج .

(1) طبيعة الصناعة (نوع النشاط)

في الزراعة وبعض الصناعات الاستخراجية ، فإن الوحدة الانموذجية على الأغلب هي وحدة صغيرة ، لأنها سرعان ما يتم الوصول إلى نهاية بعد ذلك المتزايدة <sup>1</sup> .

أي أن الغلة المتداصنة تظهر في مرحلة مبكرة . وعلى هذا الأساس فإن التوسيع الذي وحده كبير قد لا يكون تصرفًا من بعده وذلك بوجه عام .

<sup>1</sup> وهو ذلك الحد الذي تدقق عليه الغلة المتزايدة إلى غلة متداصنة إذا تزايد التوسيع غير الانتاج .

اما في الصناعات التحويلية، فإن الوحدة الانمودنجدية في العادة هي وحدة كبيرة الحجم  
سبعين؟ ولأن نمة سجالاً أوسع لأن يعمل قانون الخلة المتزايدة عمله ولأن الإنتاج  
الكبير هو الإنتاج العائد بأكبر فائدته اقتصاديه

## (2) طبيعة المنتج

كذلك فإن حجم المنشآت يتغير حسب طبيعة المنتج. إن حجم المنشآت يكون  
كبيراً حيثما يتضمن تكديك الصناعة المعنية توفر قدر كبير من رأس المال الثابت  
(الآلات الثقيلة، ومشتلزمات الصناعي الشخصي) كما هو الحال في صناعة السفن  
، قاطرات السكك الحديدية، او حيثما يمكن لمنتج ان يكون نصطاً كما في صناعة  
السيارات . في مثل هذه الفنون فان مزايا هذه شانه تعود الى العمليات التي  
تجري على نطاق واسع.

## (3) طبيعة الطلب على المنتج:

هناك صناعات تحويلية مدعنة تميل فيها الوحدة الانمودنجدية الى ان تكون  
مسخيرة الحجم ، وهذه الصناعات التي لا يمكن المنتج فيها ان يكون نصطاً، إذ ان  
طبيعة الطلب تجعل من الصعب تحقيق التوزع الكبير في التصميم ، وفي مواد  
الصناعة كالاثاث ، صناعة الطباشير ، والصناعات التي تشبع الطلب القليل غير  
المختلف او "الطلب العصري" ، كالحروف الفنية ، وصناعات السطح الظرفية  
كالصلب ، زجاجات والاحذية والاربطة الحريرية الفاخرة الخ ...

وإذا ما كان الطلب كبيراً وثابتاً وغير خاضع للتغيرات في الموضع، يكتفى  
الصوابين والادوات المطلوبة - ذات الاستعمال اليومي - شأن المنتجات الانمودنجدية وهي  
منشأة كبيرة وتنتج انتاجاً كبيراً.

إن الوحدة الانمودنجدية تكون مسخيرة في المنشآت التي يطلب فيها الامر توسيعه  
أهتمام كبير بمواد الستمثال وشباته كثما في حالة الحديد ، فروع تجارة التجزئة ،  
مثل المعلم الكمالية كالألبسة الرافية والمقننات المظهرية حيث ينتجون طبائن  
متخصصاتهم وعلوي ملائتهم وفي مقاسات وقياسات محددة على

## المياد العمل في الانتاج الكبير Mass production

ان السمة الغالبة للتنظيم الصناعي الحديث هي الانتاج الكبير

ان المنتج اذا استطاع العمل على نطاق واسع، فسيكون لديه عدد من مجال واسع للحصول على مزايا الغلة المتزايدة وتقسيم العمل، حيث تتوسع لديه النفقات الثابتة وهي التي لا تتغير بتغيير حجم الانتاج - على عدد اكبر من وحدات المنتج. كما ان وحدات الصناعية والآلات والادوات والمواد تستخدم بدرجات اكبر من الكفاءة والاقتصاد. ويمكن لمنشأة كبيرة اجراء البحوث والتجارب فضلاً عن توفرها على فرص للإعلان والدعایة افضل من المنشآت الصغيرة.

ان المنشأة الاكبر حجماً عادة ما تحصل على مكاسب صناعية اكبر مما تحصل عليه المنشأة الصغيرة، وذلك بما تتحقق من توفير في نفقات الانتاج وذلك بسبب عوامل داخلية وخارجية وهذا ما سنتعرض له لاحقاً بعنوان وفورات الانتاج الكبير ...

من ناحية الانتاج فإن للتنظيم الكبير مساوى قليله تنشأ اساساً من صعوبه الرقابه على المنشأة الكبيرة، وتشكل كذلك من ضعف القدرة على التغيير والتكييف بغيره من تغير الظروف والمتطلبات الموضوعية. اي ان تنظيم كبير لا يمكنه ان يتغير بسهولة من سعيه اتجاه جهده او طبيعة منتهيه لان ظروفه معينة تطلب ذلك ، فعلى سبيل المثال منشأة كبرى لانتاج سيارات ... بناء (صالون) من اجل التسويق الخارجي ، فاما لا يمكن لها تحويل انتاجها الى صناعه اخرى او حدث اغلاق في السوق السياسي الخارجي لسبب او لآخر ... كان تفرض قيود هدارمه على اختياره منشآت ... محدودة مما يؤدي هذا الوضع الاحترازي الى الاستغلال والتغليف بالمنشآت . كلّ يحصل على سلع دون المستوى المطلوب ، او ان يدفع اثمناً مرتفعاً عن سلع شملها السوق الانتكاري .

يفهم مما تقدم ان المشروع الكبير يمكن تمييزه من صفات رؤوس الاموال المستمرة فيه ، كبر حجمها (مباني او مساحات بالنسبة للمشروعات الزراعية) عدد

العمال ، التخصيص وتقسيم العمل ، ضخامة انتاجه ؟ حجم انتاجه قياساً بالصناعات  
(النشاطات) المماثلة الخ ...

### وفوارات الانتاج الكبير الداخلي والخارجي

أولاً : الوفارات الداخلية :- وهي الوفارات التي يتم التوصل اليها نتائجه التزويع داخل المشروع ومنها :-

- 1- وفارات اداريه تتمثل بالحصول على العمال والمنظرين والمدراء الاكفاء
- 2- وفارات فنيه تتعلق باستدام مزايا التطور التكنولوجي .
- 3- وفارات ناتجه عن التخصيص وتقسيم العمل .
- 4- الحصول على مزايا مادية : الهواتف قر وطن ، مساعداً ، سلحف ، عذابية طبيعية ، خدمات البهارات ، التعاونية الخ ...
- 5- وفارات مالية وتجاريه تتعلق بالحصول على الانتمان والخصم التجاري .
- 6- توزيع المصادر نتائجه توزع الانتاج والاسواق وتعدد مصادر الحصول على المواد الاولية

### الميليات المصاكيه داخل المشروع الكبير :

- 1- ان تعمل المشروع بالبعد الاقتصادي المطافه الإنتاجيه يودي الى سرعه الانتشار
  - 2- مشاكل وصعوبات التوسع الاداري .
  - 3- الصعوبه في توسيع المطافه الإنتاجيه .
- ـ توجه المشروع يودي في ظروفه مهمله الى فقدان السيطره على ادارته ،  
ـ اربالك العطل ، وضيق السيطره النوعيه على الانتاج الخ ...

### ثالثاً : الوفارات الشارجهية

ـ هي الوفارات والمزایا المكتسبة من خارج المشروع اهمها :

- 1- تقويه الصناعه والانتاج الكبير يوفر فرصه القيادة من خدمات المصادر في  
ـ مؤسسات التنمية الصناعية ، خدمات مؤسسات التصدير والاغاثه من  
ـ تغيرات البحوث وتطوير الانتاج ، براءات الاختراع وتحسين الجوده الخ ...

2- اهتمام الدولة بآقامه معاهد ومراكز التدريب والتأهيل المهني وتطور العاملين وذلك لرفد المشروعات الكبيره بحاجتها من الخبرات والكفاءات وهذا ما يطور حجم العمالة الماهره للبلد كما ونوعا.

3- أهميه مشروعات الإنتاج الكبير تدفع باتجاه توفير المياكل الازتكاريه (مشروعات البنية التحتيه كالماء والكهرباء ، جسور طرق وغيرها مما يساعد هذه المشروعات للعمل في احسن الظروف).

4- ان المشروعات ذات الإنتاج الكبير تدفع باتجاه نشوء الأسواق المتخصصه ذات الأهميه لتسهيل انسابه سعى هذه المشروعات وتنبيه اسعارها

5- مشروعات الإنتاج الكبير تدفع باتجاه قيام صناعات مسانده ومتكمله لانتاجها، اي الصناعات الداعمه او المسانده مما يوفر عليها الكثير من المصاريف والجهد

ان محصلة ما تقدم هو نمو وتشابك بين الصناعات الوطنيه تدفع باتجاه نمو وتسويقه اقتصادي لتكامل الاقتصاد الوطني.

هل هناك جو اذيب سلبيه للإنتاج الكبير ؟

يرى البعض ان هناك بعض السلبيات قد تبرز نتيجة كبر حجم انتاج هذه المشروعات وتحدها مما يؤدي الي زيادة الطلب وبصورة مفرطه على عوامل الإنتاج وفي اوقات معينة يودي هذا الوضيع الى شح في بعض هذه العوامل وارتفاع اسعارها لكنه يمكن تلافيها بحضوره كبيره اذا ما سبق اقامه مثل هذه المشروعات دراسات دقيقة ومتكمله للجذب اقتصادي وهذه بالاعتبار الابعاد المكانية وهو وتطور مثل هذه الصناعات

النهايـه للمشروعات :

عن هنا سابقا المشروع وذكرنا باختصار بأنه مجموعه من عوامل الإنتاج تعمل تحت اشراف المنظم .

ويشتمل التفصيل فالمشروع هو تنظيم له صفة الديمومه يتولى إيجاد (خلق) قيمه سوقيه وذلك عن طريق التوفيق بين عناصر الإنتاج بالشراحت المنظم وبيع المنتج

الذى تتدرب لـ هذه المعايير بانتاجه بهدف تحقيق الربح الذى يمثل عاده الفرق بين دفع المنتج ونفقات انتاجه

على ضيق ماتقدم فأن المعايير او العمليات التي يقصد منها تحقيق منافع خارجية او المعايير العارضة للمعايير لا تعتبر من قبيل المعايير الاقتصادية

### المشاريع حماسته الملكية في المشاريع

ولذا ما أخذنا بعدها عائدية الملكية بنظر الاعتبار يمكن تمييز المعايير الاقتصادية

أ- مشروع عائدية الملكية القطاع العام

2- مشروع عائدية الملكية التي القطاع الخاص "المعايير الشخصية"

3- المشروع عائدية الملكية وهي التي تعود ملكيتها لقائمين العمل والمساهمين

أولاً : المشروع عائدية الشخصية : ويتمكّن تمييز الأنواع التالية :

1) المشروع الفردي :- وهو اقى انواع المشاريع ويتكون من مالكه بأداء ثابت وظائف (تسيير)

أ- المالك لرأس المال

بـ تنفيذ الاعمال التي يمتلكها المشروع .

جـ يقوم بدور المدير المشرف (ادارة المشروع)

هدف المشروع : الهدف الرئيسي لمثل هذه المشروعات هو تحقيق الربح في رفع هامش الربح الى اقصى حد ممكن .

مميزات المشروع الفردي :

أ- سلامة اتخاذ القرارات

بـ استبدال اجراءات العمل والادارة والابتعاد عن الروتين .

جـ وجود صافى شخصي لرفع الكفاءة الانتاجية والطريق نحو الافضل ... والسوبي كلما امكن الى تقليص النفقات وصافى التدبر .

2) شركات الاشخاص : وتأخذ شكل اشتراك شخصيين او ائتمان ( عند قابل عن الاشخاص ) في ملكيه رأس مال المشروع وهي عادة ما تكون عائلية .

## العمل (أيام) :-

نفقات من إيجار المنشرون عائد الفرق زمرة :-

نكفي بها :

أ- الخسارة لا تحدد برأسي مال الشركة ، بل يخوّل جودات مثل شريك أيضًا  
بـ: القرارات تتخذ بصورة جماعية سمائية و غير قل اتخاذ القرار

جـ: المشروع وبشكل يومي لعدد الشركاء

(3) الشركات المعاشرة (شركاء الأموال) :-

جـ: عدد كبير من المساهمين في رأس مال الشركة (المشروع)

ويوجد هنا النوع التالفي بين المشروع وعائداته و الشركات المعاشرة

ثانياً: المشروع وعائداته العامة

ذلك لها اشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات التي المجتمع ولها يدعوها البعض  
بالمشروع وعائد ذات انتفاع العام ، وتصود اسباب قيام الدولة بهذه المشروع وعائداته التي  
أ- المشروع العام يقدم خدمات لا يقتضى من ورائها الربح . كذلك لهم  
و الصفة التي

جـ: خدمة رفيعة اعلى هذه المشروع وعائد لا يشجع الأفراد للدخول فيه

جـ: انخفاض الإثبات المعنوية ، مما يبعد عنه اهتمام رأس المال - لا يشجع

الأفراد على اقامة مثل هذه المشروع وعائدات

جـ: ذلك يجيئ دخول عائد القطاع العام بين انتفاع فيها (خدمات المخاطر)

وما يبعد القطاع المخاطر (دخول مثل هذه المشروع وعائدات

جـ: المشروع العام :

أ- ضعف الحافز لدى العاملين لزيادة الانتاج والانتاجية

جـ: تحمل الدولة نفقات انشائها وتمشيتها باعتبارها تقدم خدماتها بالمبان او

بأسعار بسيطة (قريبة من المثلث)

ثالثاً: المشروع المختلط :-

يساهم به كل من رأس المال العام والخاص وله البعض من مزايا وعيوب

المشروع المخاص والعام.

رابعاً: المشروع التعاوني:

الهدف منه التخلص من الوسطاء واستغلالهم ، والسعى لتقديم أفضل السلع والخدمات للمستهلكين له . ويمكن تعريف جماعيات استهلاكية وأخرى انتاجية ، جماعيات تعاونية سهلية » وجماعيات زراعية وأخرى سكنية الخ ...

## الفئران (عوامل الانتاج) Factors of production

بینا ذیما سبق بأن الانتاج هو خلق (ابجاد) المنفعة او زیادتها في الشئ ، ولم يتم تحضیر القوى المعده لها هذا الانتاج .

في العصر الحديث يتطلب تامين الانتاج اشراف اربعة عوامل انتاجية توفرها متعددة تسلسلها التاريخي :- الأرض (الطبيعة) ، العمل ، رأس المال ، ثم التنظيم .

ان المنافع في بعض الحالات يمكن ان تتحقق بجهود بشرية فقط دون الاستعانة بالأشياء المادية كخدمات المدرسين والاطباء والمهندسين الخ ...

اما فالجهد الشعري او عنصر العمل فهو عامل انتاجي هام لا ينافي ذلك ، و غالباً ما يضاف الجهد البشري لبعض المواد المادية التي يمكن الحصول عليها من الطبيعة كالخشب والأرض والمعادن لتشكل مواد اكثر فعالية ... لذا فإن الطبيعة هي أيضاً عامل انتاجي لا يمكن الاستغناء عنه .

وفي معظم الحالات وبخاصمه في القرارات اللاحقة من تطور البشرية فإنه غالباً ما يستدعي الانتاج إلى بعض الآلات والمعدات لتكثيف ونطوير المواد التي تزودها الطبيعة لتكون اكثراً فعالة ايضاً لذا فإن هذه المواد التي تدعى برأس المال هي عامل انتاجي ثالث ، وهو من الأهمية يمكن أن يتحقق الأمر بزيادة وتحسين الانتاج .

ويزيد مما تستدعي حواسل الانتاج الثلاثي السابقة لتنفيذ عمليات انتاجية واسعة وعميقة ، فلابد والحال هذه من جمع والتخطيط هذه العمليات الانتاجية وتسيير بجهود العاملين للحصول على أفضل النتائج ممكن . وهذه الأخيرة هي مهام المنظم ، عنصر الانتاج اخر أربع .

وفيما يليبي استعراض لهذه العوامل نوردها حسب تسلسلها التاريخي

## 1- الأرض Land

الارض بالمعنى الواسع : جميع الموارد الطبيعية كما وجدت عليه في الطبيعة

التي لا تشمل فقط مالى الارض ، من انهر ، بحيرات ، بحوار ، بركات طبيعية

و其它ات الخ ... بل تشمل ما في باطن الارض من معادن وثروات اخرى .

الحقيقة الجوهرية هنا ان الارض كعامل انتاجي يجب ان تعد بانها اكبر من مجرد

مساحات مساحتها ؟ فمن وجهة نظر التصنيع يعد الموقع اهم خاصية للارض .

بينما من وجهة نظر الزراعة ، تعد خاصية المسؤولية هي الاكثر اهمية ، رغم ان

الواقع مهم ايضا للارض الزراعية ، لكن يأتي من حيث الاهمية بالذريعة الثانية

قياسا للارض المستخدمة لاغراض الصناعية .

وتسى الرغم من الاعتقاد السائد قدما بأن الارض الصالحة للانتاج ثابتة من حيث

الكم والنوع (2) . وأن المستوى التقني والتطور العلمي الثالث لم يوف لالإنسان سبيل

تطوير الكم والنوع . الا ان التطور التكنولوجي والمعزز في في السراحل اللاحقة

أوجد فرصه لزيادة مساحة الارض كما وتحسينها نوعا ؛ ذلك من خلال

مشروعات الري والبرل وتجفيف المصطبات السائية واستعمال التسميد

والخصبات الخ ...

ان وضع الارض اذا ما تغير عند استخدام العمل ورأس المال واصناف مساحات

جديدة قابلة الاستعمال (الاستثمار) . وإذا ما اخذنا بالمفهوم القياسي للارض

فمن ذلك يمكن اعتبار هذا العامل الجديد (الارض المضافة) انها مزيج من

الارض ورأس المال والعمل اكثر مما هي ارض بحته as pure land .

## 2- العمل Labour

مفهوم العمل : هو الجهد الازادي الذي يبذله الإنسان لتحقيق شروط اقتصادي

ناشر ؛ ولا تغير طبيعة العمل سواء كان جهدا فكريا او عينيا .

(1) في الحضن أنها لا تشمل الموارد التي تملك بعيل الارض والارض الملكية والمستصلحة .

## السلر و يطلع العمل

- ١- انه يجهد انساني صادر عن اراده واعيه
- ٢- ان غرضه اقتصادي نافع اي انتاج السلع والخدمات المفيدة للانسان  
و على هذا الاساس ، وفيما يتعلق بال نقطه الاولى فالبرغم من اهميه عمل  
البيوانتات في العمل والجزء ؛ الا ان ذلك لا يعتبر عملاً من الوجهة الاقتصادية  
وبالنسبة للنقطه الثانيه فأن جهد بسلفي الجبال وانواع الرياحنه الاخيره  
يترافق بتنوعه وتنباعه على سبيل المثال ، لا يسع ذلك عملاً من الوجهة  
الاقتصاديه ، لأن الفرق بين منه الالهو وقضاء وقت القراءه ، وعلى المثال من ذلك  
فإن جهد المدرسين وادلاء المسئلنه يعتبر عملاً اقتصادياً لأن جهودهم يتم مقابل  
اجور ورواتب ونظم معيشه ، ولو كانت مجزنه

### ثمار فعل العمل

يتحقق بغير حمل ؟ تعدد الابدي العامله المتمثله بالجهد المبذول ورض فعل او  
المستعد العمل خلال ذكره زمانه معينه ؟ وهو من ادله لاصطلاح "القوة العامله"  
وهو ينبع من عده بذلك الجزء من السكان الكلي الذين تقع اعتمادهم بين ١٥ -  
٦٥ سنة ، ويسمى بالسكان الفعال بعد استبعاد العاجزين عن العمل وتحدد اضافته  
الافراد الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة والآخرين الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥  
سنة ولا يعملون فان هذه الفئة تمثل السكان غير الفعال  
هذا ويكتون عن حمل العمل من الفئات الآالية :

- ١- اصحاب العمل : وهم الافراد الذين يديرون نشاطاً اقتصادياً معييناً لحسابهم  
الخاصين ، ثنانين آخرين قدمت ادارتهم .
- ٢- العاملون لحسابهم الخاصين : وهم الذين تقع ملكيتهم ملكية الاداره والعمل في  
الميدان .
- ٣- الاجراء : وهم الاشخاص الذين يعملون في الانتظام الاقتصاديه العامة  
والخاصة ، مقابل اجر او رواتب مع مواد حسيمه احياناً .

٤- العمال العائليون : وهم الأفراد الذين يعيشون مع عوائلهم سواء بآجنبه أو  
بدونه

هذا ويتوقف عرض العمل على شدة عوامل منها :-

١- حجم السكان : كلما زاد السكان زاد عرض العمل وبالعكس .

٢- ساعات العمل : يزيدان عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة له  
وبالعكس .

٣- نسبة السكان في سن العمل : كلما زادت نسبة السكان في سن العمل زاد  
عرض العمل . كما أن المعادات والتقاليد دور في زيادة أو نقصان عرض  
العمل .

٤- حرية اختيار العمل ، (الرتبة في مزاولة العمل) خاروف وظيفته العمل ،  
كفاءة العامل والعوامل المؤثرة فيه كالتعليم والارتفاع المهني وتقدير العمل ،  
وخارج العمل المعين .

أن لكل ما تقدم دور هام في زيادة عرض العمل أو نقصانه .

٥- التركيبة التوعيية للسكان من حيث الجنس والعمر ففي البلدان النامية يبدأ  
العمل مبكراً قياساً بدول أخرى كما أن إسهام المرأة في قوه العمل عادة  
ما يكون منخفضاً قياساً بدول المتقدمة .

٦- الهجرة : حيث يؤثر انتقال العاملين فيما بين مناطق البلد الواحد أو الهجرة  
من بلد إلى آخر في زيادة عرض العمل .

٧- معدلات الأجور السائدة في السوق .

نهاية الـ ١ : هي مقدرة العامل على انتاج السلع والخدمات بوقت أقل دون أن يؤثر  
ذلك على نوعيتها (متانتها)

أنا العوامل المؤثرة على كفاءة العمل فما ها :-

١- حرية العامل في العمل .

٢- ان للتعليم والتدريب التقني والمهني والدفائه العالية والدورات المستمرة دور  
كبير في زيادة كفاءة العمل .

### ٣- تقسيم العمل

٤- خلوف المعيشة والأوضاع العامة النفسية والاجتماعية للعاملين.

٥- كفاءة العوامل الانتاجية (المستوى التكنولوجي)

ال الشخص وتقسيم العمل : تجزئة العملية الانتاجية الواحدة الى مجموعات وتوزيعها على الأفراد العاملين ، حيث ان كل منهم يقوم بتكرار عملية معينة يتم توجيهه اليها حسب بثباته وكفاءته ، وهذه هي نسخة الانتاج في الحضرة الحديث ، الذي يتسم بكثرة وتعقيد العمليات الانتاجية والوسائل المستخدمة في الانتاج من مكان وآلات المنتظرون

### ثانياً تقسيم المهام :

١- يؤدي تقسيم العمل الى تطوير مهارات العمل

٢- الاقتصاد بالوقت اي زيادة إنتاجية العمل

٣- زيادة في الانتاج كم ونوعاً وذلك لصغر وتكرار العملية الانتاجية

٤- يفتح المجال امام العديد من العاملين ومن مختلف الكفاءات للانخراط بالعمل وذلك لصغر وسهولة العمليات الانتاجية المسجراة

٥- يشجع تقسيم العمل على استعمال المكان والآلات ، وكذلك الاختراع والتطور .

٦- يشجع الشخص وتقسيم العمل على تجزئه وتبسيطه فنارات التعليم والتدريب

### الثالث تقسيم العمل :

١- انتشار ملكي التفكير والإبداع عند العامل وذلك لتكراره عمليات معينة (رتابة العمل) وصيغة انتقاله الى عمل اخر

٢- نتائجه لما تقدم يزيد احتمال تعرض العامل للبطالة .

فما هي البطالة ؟ وما هي أواصرها ..؟ وأسبابها ؟

تعريف البطالة :

البطالة: هو عزوف لا يجد الفرد عملاً قادراً على إدائه ، وعذاباً لكتفاته ، ومستعداً للقيام به عند الطلب وبالاجر المسائد في سوق العمل .

### أنواع البطالة :

(1) البطالة الإجبارية (القسرية) : وتحدث عندما يعرض العامل قوه عمله ضمن الأجر المسائد في السوق ولا يجد فرصه العمل هذه .

(2) البطالة الاختيارية : وتحدث عندما لا يرى العامل بالعمل ضمن الأجر المسائد في سوق العمل ، مع وجود فرصه العمل .

(3) البطالة الاحتكاكية : وتنشأ عند انتقال العامل جغرا فيها وكذلك خلال الفترة مابين فقدان العمل ، وإيجاد عمل آخر .

(4) البطالة الفنية : وتحدث عند تغير الهيكل الفني للإنتاج (من الانتاج اليدوي البسيط إلى الإنتاج الأكثر تعقيداً من الناحية الفنية) . وتعتبر أخطر أنواع البطالة لأنها قد تتحول إلى بطالة مزمنة . وهي معه العصر الحالي .

(5) البطالة المقتدية : وتحدث عندما يكون الناتج الحدي للعامل الآخرين صفراء أي أن مخروجه من العملية الإنتاجية لا يؤدي إلى نقصان في الإنتاج .

(6) البطالة الموسمية : وتحدد نتيجة موسمية العملية الإنتاجية كما في الزراعة .  
حيث تفتقد توقيت عن العمل قد تطول أو تقتصر بين الموسمين أو  
الاستثناء منها في الزراعة والصناعات المعتمدة على الإنتاج الزراعي  
مثل تربية الفواكه والخضير ، والصناعات المعتمدة على الإنتاج الموسمي  
بشكل حمل .

### رأس المال Capital

رأس المال هو : المطبع المنتجه المستخدمة في انتاج اضافي .

ويشمل نفس رأس المال كذلك : بخلاف ذلك الأموال المادية (وسائل الإنتاج) التي ينبع منها  
والمزيد من استهلاكها في إنتاج سلع وأسواق جديدة . كالسكنى والمباني وأدوات  
بناء وغيرها وكذلك البنية التحتية الخ ...

ويشكل عام يتضمن رأس المال كل ما من شأنه أن يساهم في إنتاج السلع والخدمات  
الاستهلاكية بشكل مباشر أو غير مباشر

### الأنواع (أقسام) المال :

يمكن النظر إلى رأس المال من عدة زوايا ، فمن زاوية استهلاكه :

مثلاً المباشر في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية يقسم إلى :

#### أ- رأس المال الإنتاجي :

وهو يشمل التجهيزات والألات والمواد الخام وتشتمل تضمن المصنوعة كافية  
التي توجد في جميع الاقتصاديات المنتجة للسلع والخدمات الاستهلاكية ،  
الخاصة إلى المنشآت والمباني الضرورية للمشروعات كافة التي تمارس عمليات  
الإنتاج بصورة مباشرة .

#### ب- رأس المال الاجتماعي :

وهو يشمل جميع الأنواع الأخرى من رأس المال التي تساهم في العمليات  
الانتاجية بشكل غير مباشر ، والتي تعتبر أساسية للمشروعات كافة التي تمارس  
الإنتاج بشكل مباشر ؛ مثل : الطريق والجسور والموانئ والستوديوهات والمختبرات ومباني  
الاجتماعات والمدارس والمستشفيات الخ ... وهي ما يطلق عليها مشروعات البنية  
التحتية Infrastructure أو البنية الارتكازية .

كما ويمكن تقسيم رأس المال عن زاوية النفقات التي يحملها المشروع الانتاجي إلى :

#### أ- رأس المال الثابت Fixed capital

والثانوي . كلية التي يتضمن المنتج تكاليفها كاملاً ، والتي لا بد من دفعها  
(تضمينها) سواء أنتهى المشروع أو لم ينتهي . وهي تقابل التكاليف الثابتة  
في رأس المال الثابت . وتشتمل لفترة زمنية طويلة نسبياً خلال  
الإنتاج . رأس المال الثابت

Fixed Capital

ويشمل المواد الخام (المواد الأولية). والسلع نصف الصناعية والمصنوعات من السلع تامة الصناعة وهي تتغير تبعاً لمستوى الإنتاج وان الإنتاج عليها يكون بمثابة دالة للإنتاج أي أن كمية الإنتاج من يدعى ما تعتمد على حجم (كمية) رأس المال المتبقي.

اما من حيث طريقة الإشباع فهناك :

أ- رأس المال المنتج (أموال الإنتاج) وهي التي لإنشئها يتطلبها حاجيات المستهلكين بشكل مباشر ، بل تساعد على إنتاج أموال أخرى تقو بأشباع حاجيات المستهلكين كالمكان والآلات والصياغي .

ب- رأس المال المستهلك (أموال الاستهلاك) :

تشمل جميع السلع الجاهزة التي تتيح حاجيات المستهلكين بصورة مباشرة كالمواد الغذائية والسلع المعمره والملابس والآلات الأخرى (سلع نهائية) أما من حيث التفصيص وأوجه الاستخدام فهناك :

أ- رأس المال المتخصص: الأموال المستعملة في عمليات الانتاج بدل القوافل ، مركبات مخلطة ونقل الكوادر و غيرها كثيرة .

ب- رأس المال غير المتخصص: الأموال المستعملة في انتاج اكبر من ذلك سعية كالآلات ، المركبات والآلات ذات الأسطوانات الائتمانية .

إذاً ما أخذنا بنظر الاعتبار (المفهوم البعدى) فهذا :

أ- رأس المال النقدي: وهو مجموع المبالغ النقديه المستخدمة لتمويل العمليات الانتاجية .

ب- رأس المال العيني: وهي السلع الانتاجية المستعملة في انتاج السلع الاستهلاكية اي هي التي تساعد على زيادة كفاءة العمل كالمكان والآلات .

رأيها : organization

تعريفه : فيه الجمع بين عناصر الإنتاج والتوفيق بينهما بحيث تؤدي إلى احسن نوع ممكن من السلع والخدمات

والمُنْظَلِمُ : هو الشخص الذي يقوم بهذه المهمة  
والتَّنْقِيْلُمُ هو نوع من العمل الرفيع والمُنْظَلِمُ يكتون مسؤول عن عمل الآخرين؛ بينما  
العامل يكتون مسؤول عن عمله فقط.

#### وَشَائِقُ الْمُنْظَلِمِ :

أ- تتحمل المخاطر وهي على نوعين :-

أ- المخاطر التي يمكن التأمين عليها .

ب- المخاطر التي لا يمكن التأمين عليها ؛ كالمخاطر الناجمة عن تغيير طلبات  
المستهلكين نتيجة تغير في القوة الشرائية ، وحجم السوق . ومخاطر ناجمة عن  
سوء تقدير انتاج (سوق) المنتجين الآخرين من السلع والخدمات .

وهذه المخاطر وتشير لها تأتي من جملة أمور منها :

-- قدرة المنظم على اتخاذ القرار الصائب .

-- قدرته على تنفيذ البرامج المعده بصورة صحيحة وفي اوقاتها المستدقة .

-- مدى تفهم المنظم واستيعابه طبقاً لكتفاته الشخصية .

2- اتخاذ القرارات الإدارية المتمثلة باختيار المستخدمين (العمال والمستهلكين  
والقديرون الخ ... ) الذين يتولون تنفيذ قرارات المنظم ، وتوزيع المسؤوليات  
عليهم كل حسب كفايتها وكتفتها .

3- تحديد الكميات المنتجة من السلع والخدمات مع تحديد الطريقة المستخدمة في  
الإنتاج وتحديد أنواعها وأسعارها لضمان تحقيق الأقصى (أي تحديد أسباب المزاج بين  
الأشخاص (عوامل) الإنتاج الأخرى .

4- تطوير المشروع وأشكال الإبتكارات وإجراء التغييرات بأستخدام التقنيات  
الحديثة للعاملين ودخول السكك الحديدية والسيارات التي تقليل كلفة الإنتاج مع  
المحافظة على النوعية وتطورها .

5- وضع السياسة الاقتصادية للمشروع والعمل على تنفيذها وتعديلها حسب  
تطورها ودعوه الشركات لتأمين المال .

## الفصل الثاني

التكاليف، والإيرادات

أولاً: التكاليف Costs

تقديرها

-- إن الفرضية الأساسية في نظرية العرض، أي عند اتخاذ قرار انتاج فإن المشروعات - في اقتصاد السوق - تسعى لتخفيض ارباحها ما أمكن.

-- كما أنربح من الإنتاج يتكون من الفرق بين قيمة المخرجات Out put وقيمة المدخلات in put وهي عوامل الإنتاج كالعامل ، المواد الأولية ، تكاليف ثابنة الخ ...

-- إن قيمة المخرجات هي الإيراد Revenue ؛ الذي يحصل عليه المشرع من بيع منتجاته

-- أما قيمة المدخلات وهي تكلفة Cost هذه المدخلات ومعادلتها التالية تعبّر عن هذه العلاقة ببساطة:

$$R = C + I$$

حيث أن  $R$  = الأرباح

$I$  = الإيرادات

$C$  = التكاليف

بعبر في التكلفة

هي كل ما ينتمي المنتج من أموال لإنتاج السلع والخدمات كأجور العامل ، فوائد رأس المال ، عائد الأرض ، ربح المنظم ، اثنان مواد أولية ، الوقود ، تكاليف النقل ، الضريب ، الإنفاق ، التأمين الخ ... عادة ما يعبر عن التكلفة بضمور في تقديرها

كلفه الفرص البديله : اي بمعنى الانتاج الاخر الذي تم التفضيل به في سبيل انتاج هذه السلعة

## التكاليف الظاهرة Explicit cost

هي الاموال التي يتضمنها المنتج مقابل الحصول على خدمات عوامل الانتاج المستخدمه في العملية الانتاجيه مثل :

الاجور ، اثمان المواد الاوليه ، التكاليف الثابته الخ ...

## التكاليف المختفيه Implicit cost

هي التكاليف التي لا تظهر على هيئة مدفوعات ظاهره ، ولا يترتب عليها عقد اتفاق قانوني مثل استخدام المدخلات المملوكة للمنتج وجهوده الشخصية (اشارة ، كتابه ، نر ايه) حاجاته الشخصية مثل هاتف المسكن ، السيارة الشخصية ، الخدمات التي يقدمها افراد عائلته للعمل الخ ...

## أنواع التكاليف :

1- التكاليف من الناحيه المحاسبيه (من ناحيه الدفع المقابل للمحصول على خدمات عوامل الانتاج) هنا يمكننا التمييز بين :

- تكاليف ظاهره

- تكاليف شخصيه و غيرها شرحهما فيما يلي

### التكاليف من الناحيه الرئيسيه :

في الحال القسمين يمكن تعيين

- التكاليف الثابته كالأجور والعمال و المعدات الاخر في العمل ...

- التكاليف المتغيره كالعمول والمواد الاوليه والوقود الخ ...

اما في الحال العلوي فالكل انتقام من التكاليف المتغيره !!

2- التكاليف من الناحيه الكمييه : يمكن تعيين :

- التكاليف الكليه : مجموع التكاليف الثابته والمتغيره

- التكاليف المتعديه : التكاليف الكليه ب عدد الوحدات المنتجه

- التكاليف المختفيه : تكاليف اخرين ويحدد من قبله

## التكاليف في الأجل القصير :

- التكاليف الثابتة Fixed costs : تشمل جميع التكاليف التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج ، حيث تبقى ثابتة عند مستوى معين ، سواء استغلت طاقة

المشروع جزئياً أم كلها ، أو لم تستغل أصلاً . مثل المباني ، الإجراءات المبنية المتلاحد عليها ، الضرائب ، رواتب الموظفين ، المسكان والآلات ، وسائل النقل والتخزين الخ ...

- التكاليف المتغيرة Variable costs

وهي التكاليف التي تتغير مع تغير كمية الإنتاج مثل المواد الأولية ، الطاقة ، أجور العمال وبخاصة الأجور اليومية الخ ... ! أنها دالة طردية لمقادير الإنتاج .

العلاقة بين التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة :

على ضوء ما قدم ، وبما أن التكاليف الثابتة هي مقدار ثابت فإن التغيير في التكاليف الكلية يعود أساساً للتغيير في التكاليف المتغيرة ؛ أي أن التكاليف الكلية هي دالة تعتمد على (التكاليف المتغيرة (في الزيادة والنقصان) والمعاملة هي :

$$TC = F + VC$$

يمكن توضيح ذلك ببيان كالتالي :

التكاليف

منهائى التكاليف الكلية

التكاليف المتغيرة

بعض التكاليف الثابتة F

نقطة

من تحليل الرسم البياني أعلاه يظهر بأن:

- التكاليف الثابتة تم تمثيلها بخط مستقيم مواز للمحور الأفقي و هنا يعبر عن ثبات حجمها عند تغيير الكمية المنتجة.

- أما التكاليف المتغيرة فقد ثابت بالمنحنى  $VC$  الذي يukkan (يحدد) مراحل دالة (اتجاه) منحنى التكاليف الكلية.

- ثابت التكاليف الكلية بالمنحنى  $TC$  الذي نجم عن اضافه التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة وذلك عند كل مستوى من مستويات الانتاج.

عمل: منحنى التكاليف الكلية يظهر أن التكاليف الكلية المتغيرة

الجوانب: لما كانت التكاليف الثابتة لا تتغير في كل مستوى من مستويات الانتاج فإذا لاحظ أن منحنى التكاليف الكلية يأتي موازياً لمنحنى التكاليف المتغيرة؛ لأنها يتكون من التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة وذلك عند كل مستوى من مستويات الانتاج وحيث أن (منحنى التكاليف الكلية) يزيد بنسبة ثابتة خلال مرحلة ابتداءه، وذلك بناء على (سلوكه) منحنى التكاليف المتغيرة.

النهاية: متوسط التكاليف الثابتة أو (المittel المتشكل)  
=  $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

تعرف بـ متوسط التكاليف أو (معدل التكاليف) Average cost

هو سعر أن يتصدّر كل وحدة منتجة من أنواع التكاليف والمشار إليها سابقاً كالتالي:

متوسط التكاليف الثابتة  $= APC$

(تصدّر الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة)  $= \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

متوسط التكاليف المتغيرة  $= AVC$

(تصدّر الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة)

عدد الوحدات المنتجة

متوسط التكاليف الكلية  $= ATC$

(تصدّر الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية)

عدد الوحدات المنتجة

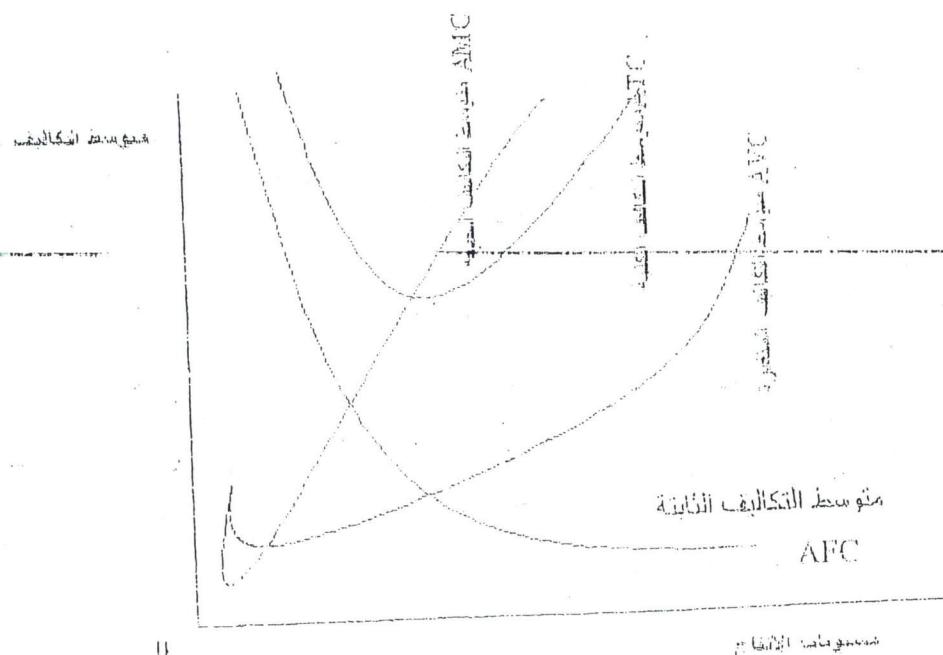
## - التكاليف الم边际ية - Marginal costs

هي مقدار التغيير في التكاليف الكلية نتيجة لتغيير الإنتاج بوحدة واحدة  
أي هي التكلفة الإضافية الناتجة عن إنتاج وحدة واحدة، وتستخرج كالتالي : التكلفة  
الكلية السابقة - التكلفة الكلية اللاحقة

$$\text{التكليف الم边际ية} = \text{AMC}$$

عدد الوحدات المنتجة

ويمكن التعبير بيانياً عن العلاقات السابقة كما في الرسم البياني التالي :



ومن تحليل الرسم البياني أعلاه يتضح أن :

ـ منحنى متوسط التكاليف الثابتة AFC يتافق باستمرار كلما زادت الكمية المنتجة ، وأنه يقترب من المحور الأفقي ، لكنه لا يتقاطع معه . ونوع العلاقة عكسيه ، لذا كل مشارق عطفاته للتراجعيه متجدد

-- منحنى متوسط التكاليف المتغير  $AVC$ : يتناقص هذا المتوسط عند زيادة الإنتاج حتى يصل تناقصه إلى حد معين (يقطع مع متوسط التكاليف الثابتة)

وهذا له علاقة بمرحلة تزايد الغلة، وبعدها يأخذ في الارتفاع (مرحلة تناقص الغلة).

-- أما فيما يتعلق بمتوسط التكاليف الكلية  $ATC$ ، والذي = متوسط التكاليف الثابتة + متوسط التكاليف المتغيرة. هذا المنحنى يتناقص بتزايد الإنتاج حتى يصل إلى حد معين ثم يأخذ بالارتفاع (بالترايد) منفذًا شكل حرف U وفسير ذلك أنه في مسيرة يشهد سلوكه كل من العنتين السابقتين أي متوسط التكاليف الثابتة، ومتوسط التكاليف المتغيرة، مما تقدم توصل إلى بعض خواص منحنيات التكاليف نوجزها كالتالي:

#### خواص منحنيات التكاليف:

أ- اعتمادًا على القيم القياسية السابقات توجز الخصائص بما يلي:

1- يشهد منحنى التكاليف الكلية (سلوكه) شكل حرف U، وهذا يفسر تاليًّا أساس أن التكاليف تذبذب في المراحل الأولى من العملية الإنتاجية مع كل زيادة في الإنتاج، وبعد الوصول إلى الطاقة القصوى تبدأ هذه التكاليف بالزيادة مع كل زيادة في الإنتاج.

2- منحنى التكاليف المتغيرة يكون دائمًا تحدٍ منحنى التكاليف الكلية، وإنجبره بينهما تمثل التكاليف الثابتة

3- دليل زائد الإنتاج كلما اقترب منحنى متوسط التكاليف المتغيرة من منحنى متوسط التكاليف الكلية، وإنكهما لا ينطبقان بسبب وجود التكاليف الثابتة ضمن التكاليف الكلية، وذلك لأن زيادة الإنتاج لا يؤدي إلى تغيير حجم التكاليف الثابتة ولكن كل ما دلالك أن هذه التكاليف تقسم على عدد أكبر من الوحدات المنتجة، كما أنها لا يمكن أن تكون سالبة

4- عندما يمتد منحنى التكاليف الكلية نحو الانخفاض يكون منحنى التكاليف الحدية تجته . وعندما يبدأ منحنى التكاليف الكلية بالارتفاع ، يكون منحنى التكاليف الكلية فوقه

تمرين تطبيقي حول التكاليف باتوا عندها :

فيما يلي جدول بالتكاليف المتغيرة ، والتكاليف الثابتة ، والتكاليف المترتبة

المطلوب : على ضوء الأرقام جد كل من : التكاليف الكلية ، متوسط التكاليف الثابتة ، متوسط التكاليف المتغيرة ، متوسط التكاليف الكلية ، التكاليف الحدية

الحل :-

الناتج	التكاليف الكلية الثابتة	التكاليف المتغيرة	الناتج						
VC	FC	AVC	TC	AFC	MC	ATC	MC	ATC	VC
55	55	55	55	55	-	-	-	-	55
30	55	85	30	30	-	-	-	-	30
25	55	25	27.5	27.5	-	-	-	-	25
20	55	43.3	25	18.3	-	-	-	-	20
30	55	40	26.3	13.8	-	-	-	-	30
50	55	42	31	11	-	-	-	-	50
70	55	46.7	37.5	9.2	-	-	-	-	70
90	55	52.9	45	7.9	-	-	-	-	90
110	55	60	53.1	6.9	-	-	-	-	110
130	55	67.8	61.7	6.1	-	-	-	-	130
150	55	76	70.5	5.5	-	-	-	-	150

## الفورات المجمم وشخص التكاليف

يتأتى لمشروع تحقيق فورات في التكاليف وذلك عن طريق تغيير مجمم المشروع (توسيع المشروع).

ان توسيع المشروع قد يؤدي الى تشخيص نفقات الوحدة المنتجية ، مع تحديد مزايا وتحسينات في نوعية الانتاج والانتاجية .  
هذاك نوعين من الفورات :

1- فورات داخلية .

2- فورات خارجية .

1- الفورات الداخلية : كما يدل على انها فوتي تأتي من داخل المشروع وتقسام الى فورات ايجابية ، وآخر سلبية .

- الفورات الايجابية وتنقسم من امور اهمها :

ا- عوامل فنية كاستخدام تكنولوجيا متقدمة .

ب- استغاثة القصوى من مزايا التخصص وتقسيم العمل .

ج- مزايا مالية : مخازن مادية ، قروض ميسرة ، مساعدات ، سلف الخ ...

د- مزايا ادارية واجتماعية : تنظيم اداره الموظفين ، تعاونية حلبية و توفير الادوية ، جمهوية تعاونية استهلاكية وسكنية ، توفير السكن والانتقال من والى العمل الخ ...

- الفوريات .

أ- الوصولة الى الحد الاعلى للطاقة القصوى يؤدي الى سرعة الانتشار .

ب- صدوره التوسيع الاداري بعد عدد معين .

ج- صدوره التوسيع في مجمم العمل والعمالين .

د- قد يتعرض المشروع الى فقدان السيطرة على جوانبه تسببا بجهة مسؤلية ذلك الى ارباك العمل وضعف السيطرة الذؤبية ، واستشراء ظاهرة التناقض والهشال ويشعره الموارد الأولية الخ ..... .

هـ الفوريات المضاربة .

وهي الوهورات المدانية من خارج المقدمة وتقسم كذلك الى وفورات ايجابية وآخرى سلبية

### - الوفورات الاجابية

أ- نمو الصناعة وذلك لتوفير متطلبات الانتاج الكبير مثل : نمو وتطور  
الخدمات العامة ، البنوك ، مؤسسات التنمية الصناعية ، مؤسسات

السوق الداخلي والخارجي (التصدير) الخ...

بـ-قيام وتطوير مؤسسات ومعاهد التدريب المهني والفنى .

جـ-تطور قيام هيكل البنى الارتكازية (Infrastructure) مشاريعات  
الماء والكهرباء ، الصناعة والمستشفيات ، طرق وجسور ، موصلات  
واتصالات الخ ... ان كفاءة وتنوع خدمات البنية التحتية تساعده على زيادة  
انتاج وانتاجية المشروعات كما ونوعاً وتقال من كلاتها .

### - الوفورات السلبية

ان أكبر حجم هذه المشروعات وتعددها قد يؤدي الى زيادة الطلب على نوع معين  
من المواد الاولية وعوامل الانتاج الأخرى كالعمال الماهر ، بكمياته ووقت قد يؤدي  
إلى شحتها (واو وفتيا) وارتفاع اسعارها

## ثانياً: الإيرادات Revenues

في سوق المنافسة النامية

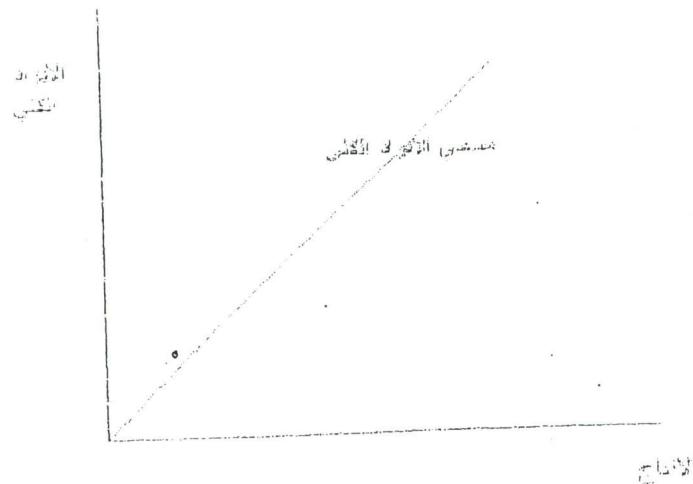
الإيراد ما يحصل عليه البائع من ثمن (عائد) للوحدة المباعة ،  
الإيراد الكلي . جموع ما يحصل عليه البائع ثمناً ((عائد)) للكمية المباعة من سلعة  
ما ، ويساهم

$$TR = Q \times P \quad \text{السعر} \times \text{الكمية المباعة او}$$

الإيراد الكلي = عائد كل وحدة × عدد الوحدات المباعة = عائد كل وحدة × (نوع العرض)  
+ تكاليف المخزون + تكاليف التسويق + تكاليف التسليم + تكاليف التسويق  
+ تكاليف التسليم

ان منعنى الایراد الكلى في السوق المنافسة الكاملة هو خط مستقيم يبدأ من نقطة الاصل ويميله (سلوكيته) يساوي السعر ؟ !!

التعليق : ان البائع في السوق المنافسة الكاملة لا يستطيع (وحده) التأثير في السعر سواء نفع الارتفاع او الانخفاض . اذن السعر هنا مسلم به او محيطي (محدد) من قبل كوى العرض والطلب في ذلك السوق . لذا فأن ميل خط الایراد الكلى لا يتغير ابداً ويساوي السعر ثابتاً كما تقدم . وكما هو موجود في الرسم البياني التالي :



الايراد المسوسط Average Revenue

هو سبب الوحدة المباعة من الایراد الكلى .

$$AR = \frac{\text{الإيراد الكلى}}{\text{عدد الوحدات المباعة}} = \frac{TR}{Q}$$

عليك : الایراد المسوسط في السوق المنافسة الكاملة لا يتغير بتغير الكمية المباعة ويكون خط مستقيماً موازياً للمحور الأفقي !!

التعليق : السبب في ذلك : بما ان السعر في هذه السوق يكون ثابتاً (محيطي سلفاً) (اي لا يستطيع البائع او المشتري التحكم به) في اي طرف من اطراف السوق لذا فأن

<sup>١</sup> مثلاً بين هذين الطلب في السوق المنافسة الكاملة يكون خط مستقيماً موازياً للمحور الأفقي .

الأيراد المتوسطيسيقي كما هو مهما تزايدت أو تناقصت الوحدات المباعه، وذلك في وقت محدد كما يلاحظ في الرسم البياني.

- يمكن القول كذلك بأن الأيراد المتوسط = السعر الذي تباع به السلعة

باعتبار إن

$$\text{الأيراد الكلي} = \frac{\text{الأيراد المتوسط}}{\text{عدد الوحدات المباعة}}$$

لأن  $\text{السعر} \times \text{الكميه} = \text{السعر}$

$$\text{لأن} \frac{\text{عدد الوحدات المباعة}}{\text{الكميه}} \times \text{السعر} = \text{الأيراد الكلي}$$

$$\text{السعر} - \frac{\text{الأيراد الكلي}}{\text{عدد الوحدات المباعة}}$$

$$\text{لأن} \frac{\text{الأيراد المتوسط}}{\text{الكميه}} = \text{السعر}$$

وبذلك يكون مدخل الأيراد المتوسط خط مستقيم مواز للمحور الأفقي، وهو لا يتغير بحسبما تغير الكمية المباعة

بنـ :- مانا لو عدد الباقي او المنتج الى رفع او خفض السعر ؟ !!

ان الباقي لا يستطيع ذلك ، وليس من مصلحته تغيير السعر لأن انتاجه هو جزء ضئيل

من الانتاج الكلي في السوق ؛ فلا فائد من تغييره في السعر لانه لا يشكل له تأثير بيع السلعه بالسعر الحال ، ثم ان هامش الربح في مثل هذه السوق هو محدود اصلاً

ذى ما لا يجد مصلحة من رفع السعر ، لأن ذلك يزيدى الى انصراف المستهلكين عنه

عما ين التحليل السابق يفترض بأن السعر موضوع البحث هي متباينة

الأيراد المدعي : Marginal Revenue

هو مقدار التغيير في الأيراد الكلي الناجم من تغيير الكمية بوحدة واحدة او هو الإضافة إلى الإيرادات الكلية التي يحققها المشروع من بيع وحدة اضافية من

$$\Delta R = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

من الرسم البياني التالي يلاحظ أن الإيراد الحدي ي تكون خططا مستقيمة وانها مستمرة  
الافقية

لأنه يبقى ثابتا حتى عند تغيير الكمية المباعة وهذا يعني بأن :-

الإيراد الحدي = السعر

بما أن الأداء الكلي = السعر × الكمية

وبما أن السعر ثابت في سوق المنافسة الكاملة فإن الإيراد الكلي

يتراوح بحسبه ثابته

مع كل زيادة في الوحدات

المباعة (خط مستقيم) والتي هي نفس الوقت السعر

أي أن السعر = الإيراد الحدي كما مر سابقا (منافسة كاملة)

هذا شرط مطلوب لتحقق الربح - السعر = تكاليفه حدية

- الإيراد الحدي = التكاليف الحدية

الخلاصة : توصلنا فيما سبق بأن :-

السعر = الإيراد المتناسب

السعر = الإيراد الحدي

فن الإيراد المتناسب = الإيراد الحدي = السعر كما في الشكل المبسط التالي :-

الإيراد الحدي	إيراد متناسب	إيراد مقطعي	إيراد مختلط	سعر المتناسب	النسبة المئوية
10	10	10	10	10	1
10	10	20	10	10	2
10	10	30	10	10	3
10	10	40	10	10	4
10	10	50	10	10	5

## الأسواق

السوق في الأساس : هو المكان الذي تباع وتشتري فيه السلع والخدمات . وبين جن

اصل إلى المكان المحدد في كل قرية أو مدينة (تجمع سكاني) تجلب إليه سلع  
المرادعين والمصنوع ودوى الخدمات لتباينها وحيث اصطلاح على تسمية بالسوق .

اما اصطلاح السوق اليوم فهو ذو معنى اوسع : اذ لا يشير فقط إلى مكان جمع الـ

محدد تباع وتشتري به السلع والخدمات بل يشير على الاسم إلى مجموعة من  
الظروف التي تسمى للبائعين والمشترين لسلعه ما ان يتصلوا بهم عليهم صير وجود (في)  
ذلك الـ (الحال) قادر من العناصر في تبادل الظرفـ

اذن لهم هناك سوق لكل سلعه لها بالعنوان ومشترون (مستهلكون) حتى لو لم يكن لهم  
مكان محدد يجتمعون به

تسويق المنتج : عملية انتقال السلع من المنتج إلى المستهلك تنتهي بتسويق المنتج  
/ في سوق مدين ويكون كذلك تجريف السوق بأنه : تنظيم يتم به تقسيمه إلى  
الوئق بين المتعاملين في سلعه معيده بالبيع والشراء او هو تنظيم يتم به تقسيمه تفاصيل  
قوى العرض والطلب المحسوب على بيعه او خدمه معيده ، وقد يكون السوق  
محلياً او إقليمياً او دولياً

اذن يدخل وسائل الاتصال والتواصل المتطور هنا يشار إلى السوق اذن يكون  
له مكان يجتمع فيه معاشر

السوق العالمي : عادة ما يتناول في السلع التي تكون لها سوق واسع ، ويكون الطلب  
عليها ثابتاً ، ذاته الاستعمال ، قابلة للنقل والنقل لعمليات بعيدة ، ولها سهولة في  
تصنيف رتبتها لذلك وتحديد عيناتها بذلك كسوق المصرف الاجنبي (العملات  
الدولية الرئيسية) ، الذهب ، الفضة ، المعادن ، النikel ، الماس ، والقطن ، المطاط ،  
القمح ، الأرض والشحنة ، الشاي ، السكر ... الخ ...

اما السلع سريعة التلف - عدا النصفية - كالفاكهه والخضروات ، والزهور ،  
الاسماك ، فتصوّقها عادة محلية ونذلك اصبعوه بخزنها ونقلها وحفظها وتحديد رتبها  
بوضوح .

#### وظائف السوق :

- 1- تحديد قيمة السلع والخدمات عن طريق قانون العرض والطلب .
- 2- تنظيم الانتاج وذلك عن طريق ضبط التكاليف ، حيث تخصص الموارد  
الأمثل .
- 3- توزيع الناتج : حيث ان كل فرد - من الناحيه النظرية - يستلم دخلاً حليقاً  
لما ينتجه ؛ اي ان الأفراد الأكثر انتاجاً هم الذين يملكون حجم أكبر  
من الامكانيات المنتجة (مادية وغير مادية) ويحصلون تبعاً لذلك على دخول  
أعلى . ونتيجه منطقه لذلك هم أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات .
- 4- تقنين الاستهلاك ؛ اي تقييد الاستهلاك الجاري طبقاً للإنتاج الموجود ؛ وهذا  
هي جوهر عملية التسعير .

#### عناصر السوق :

يتكون سوق أيه سلعه مهما اختلف شكله وآلية عمله على ثلاث عناصر :

- 1- البائعون : يمثلون جانب العرض .
  - 2- المشترون : يمثلون جانب الطلب .
- ويكون الاتصال بين المعنصرين اعلاه بشكل مباشر (وجهها لوجه) او غير وسائل  
الاتصال او معاشريه التي تطورت تطوراً هائلاً في الوقت الحاضر .

#### 3- المسألة مدخل التسويق .

ان اختلاف العناصر اعلاه تأثر بـ عدد البائعين والمشترين ومسار فتحهم بظروف  
السوق ، درجه تجانس السلعه من سوق الى اخر ، سهولة وحرقه الاتصال بين  
الاطراف ... الخ كل ذلك يؤدي الى اختلاف في طبيعته وحجم السوق ؛ وآلية عمله

وذلك من حيث طبيعة التكاليف التي يتحملها المنتج ، والإيرادات التي يحصل عليها ، واختلاف طبيعة الارباح التي يحققها .

إن كل ما نقدم يقودنا إلى تمييز أنواع من الأسواق كالتالي :

١- سوق المنافسة التامة Perfect competition market

٢- سوق الاحتكار (الصرف أو التام) Monopoly market

٣- سوق المنافسة الاحتكارية monopolistic competition market

٤- سوق احتكار القلة Oligopoly market

وفيما يلي استعراض وتحليل لما نقدم ذكره من أسواق :-

سوق المنافسة التامة : لاهمي هذه السوق لذا سنعرض لها بشئ من التفصيل :-

ان سوق المنافسة التامة هي حالة افراطية بحثه وبالنسبة لللاقتصادي تعني خياب قوه الاحتكار ؟ اي خياب قوه مشروع فردي او مستهلك له تأثير فاعل في السوق .

كما ان الاتصال بين المتعاملين (بائعين ومشترين) سهل وسريع وشفاف .

شروط سوق المنافسة التامة :-

١- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين . بحيث لا يستطيع اي طرف من التأثير على احوال السوق . (المصدر السادس)

٢- البائعين والمشترين من الدخول والخروج من السوق .

٣- تجانس السلعة ( اي ان المشترين ليس لديهم تفضيل بين البائعين المختلفين للسلعة ) او اتجاه .

٤- المعرفة التامة بأحوال السوق .

٥- البائع يبحث عن اعظام ارباحه ، والمستهلك يبحث عن تفضيل اشخاصه .

٦- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

## مشكلات ومشكلات

الإنتظام من وجه نظر الاقتصادي : هو عنصر من عناصر الانتاج و عناصره هو الربح . والآخر على توقيع :

الربح الاقتصادي : ويدخل عناصر ضمن عناصر الانتاج . ويمثل الحد الأدنى من

الربح التي يحصل عليها المنتج ليستمر في الانتاج .

الربح غير الاقتصادي : وهو مزاد عن الربح الاقتصادي .

معدل الانتاج الامثل : الكمية المنتجة بادنى كلفة معكنة .

- الإيراد الكلي : مجموع ما يحصل عليه المنتج ثمن الكمية التي يبيعها .

- الإيراد المتوسط : مجموع الإيراد مقسوماً على عدد الوحدات المباعة .

- الإيراد الحدي : إيراد الواحد الآخر المباع .

ففي سوق المنافسة النامية :

السعر = الإيراد الحدي = الإيراد المتوسط

الكلفة الحدية = الكلفة المتوسطة .

مثال لو فرضنا ان السعر = 50 وهذه نظريه فيما يلي التحليل عما تقدم من علاقات ببيانها  
نالاتج :

المصدر  
الكتاب  
في الاقتصاد

$$AR = MR = P$$

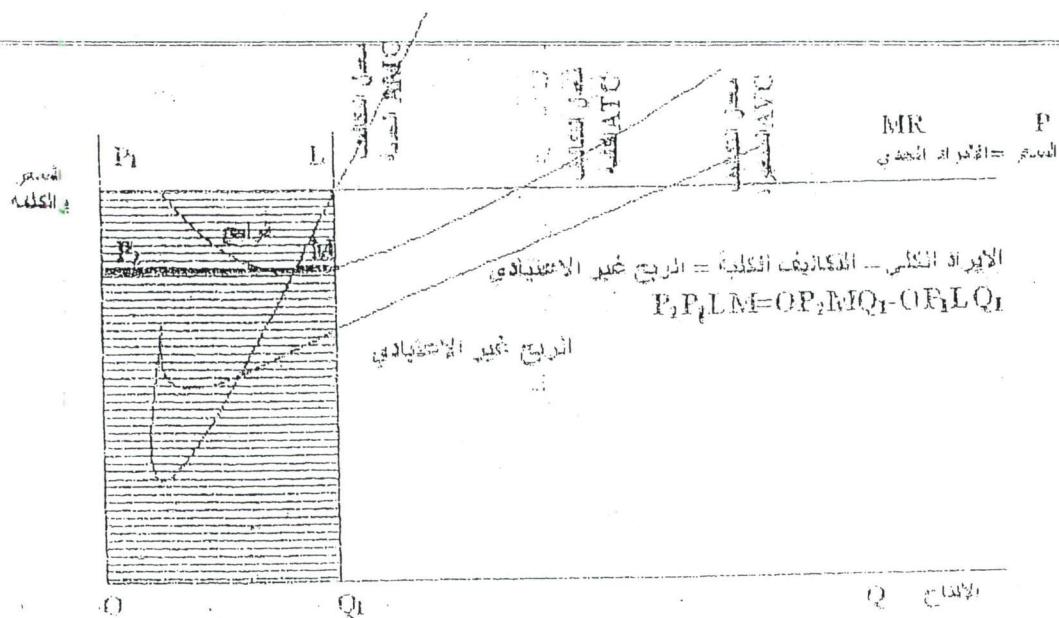
السعر = الإيراد الحدي = الإيراد المتوسط

الكلفة الحدية = الكلفة المتوسطة

$$AC = MCF$$

توازن المنتج في سوق المنافسة النامية (في الأداء القصدير)  
يسعى توازن المنتج في هذا السوق من نقاطه من حيث الكلفة العدية مع منتج  
الإيراد الحدي . في ذلك أربعة حالات :

أ- حالة المتصول على ربح غير اعتيادي .  
إذا كان معدل التكاليف أقل من السعر ، هنا المنتج يحصل على (فائض) ربح  
أعلى من الربح الاعتيادي كما يبينه الرسم البياني :



كما يلاحظ من الرسم البياني أعلاه ، مadam معدل التكاليف الكلية أقل من السعر فأن المنتج هنا يحصل على ربح (فائض) أعلى من الربح الاعتيادي كما أن المنتج هنا يحصل على الربح غير الاعتيادي في الأجل القصير ، لأن حصوله على هذه الارباح تدفع بالمنتجين الآخرين للدخول إلى هذه السوق للمتصول عليه ارتد أوفر . بذلك يزداد المجموع من السلعه ويبدا السعر بالانخفاض ويحصل على حصول المنتج على الربح الاعتيادية

ملاحظات :

هذالك شرطين لتعظيم الارباح :

الأول : عندما السعر = الكلفة المدعي ...

الثاني : عندما الأجراد المدعي = الكلفة المدعي ...

و هذان يعنيان نفس الشي لأن :

العلاقة بين السعر والإيراد في سوق المنافسة تتحقق كون:

$$\text{الإيراد الكلي} = \text{السعر} \times \text{الإنتاج}$$

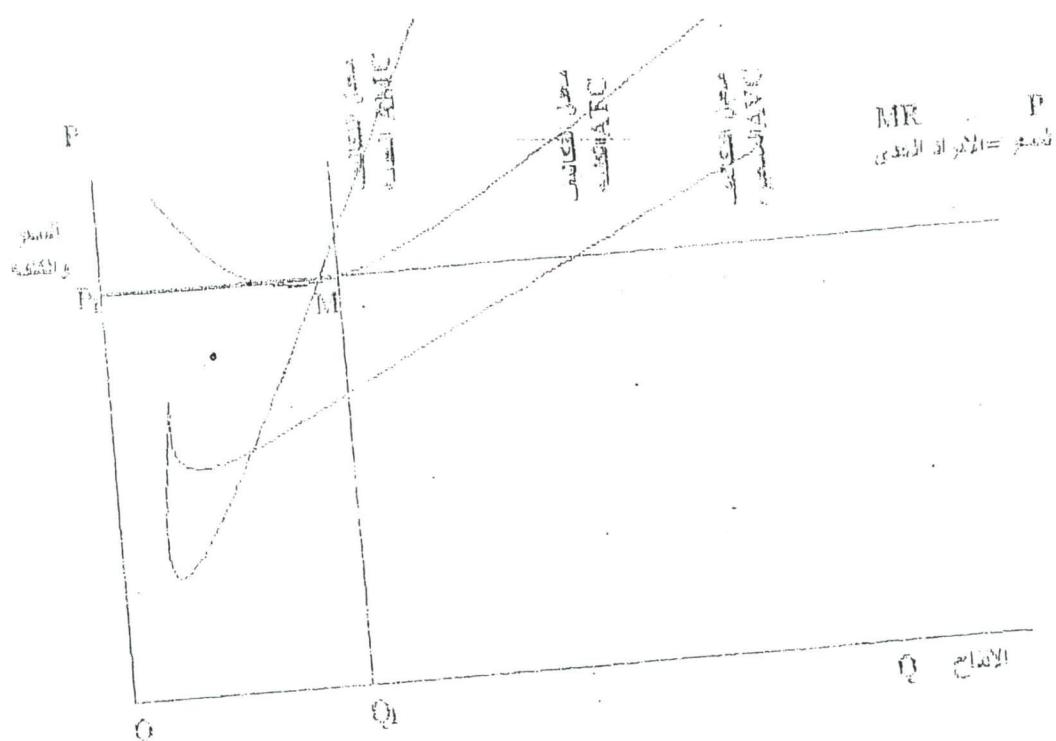
ويعني أيضاً بأن السعر = متوسط الإيراد

$$\frac{\text{أي السعر}}{\text{الإنتاج}} = \frac{\text{الإيراد الكلي}}{\text{الإنتاج}}$$

كما أن أعلى الربح تتحقق عندما يكون السعر = التكلفة الحدية  
كما يلاحظ من الرسم البياني أعلاه

2- حالة الحصول على الربح الأعتيادي

عندما يكون معدل التكاليف = معدل الإيراد (السعر) هنا يتحقق الربح الأعتيادي فقط؛ أو عندما يكون الإيراد الكلي = التكاليف الكلية : كما في الرسم البياني التالي :



نلاحظ من الرسم البياني بأن:-

$$OP_1MQ_1 = OP_1M_1Q_1$$

أي الإيراد الكلي = التكاليف الكلية (يضمها الإيراد الأعتيادي، المساواة

$\text{النكلفة الحدية} = \text{الأيراد الحدي}$

وفيما يتساوى بالفقرة الأولى السابقة فإن أرباح المنظمين يجب أن تكون عند المستوى الأعتيادي؛ وهذا يعني أن:-

$\text{معدل التكاليف} = \text{معدل الأيراد} = \text{السعر}$

**الخلاصة:** عند التوازن التام فإن كل مشروع ينتج ذلك الإنتاج الذي يكون عدده :

$\text{معدل التكاليف} = \text{معدل الأيراد}$

$\text{النكلفة الحدية} = \text{الأيراد الحدي}$

**محلسي المنافسة التامة:** -

1- عندما يتساوى متوسط الكلفة الكلية مع السعر ، فال الأول يمثل مقدار تصحيحة المجتمع ، بينما الثاني (السعر) فهو يمثل مقدار تصحيحة المستهلك . وعندما تتساوى التصحيحتان تتحقق الحالة المثلثي .

2- عندما تتساوى الكلفة مع السعر (الثمن) ، فهذا يعني ان المستهلك يحصل على البدلية والمنفعة بأقل كلفة ممكنة

3- مواكبه المشروقات لفن الانتاجي والتكنولوجيا المتطور . لأن تلكنها يؤدي إلى تراجعها واحتلال خروجها من السوق نتيجة تخلفها في مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي .

4- استقرار الصناعة الواحدة ، لأنعدام الرغبة في التنقل بين الصناعات لأن الكل يحصل على الربح الأعتيادي على أقل تأثير .

**رسوبي المنافسة التامة:** -

1- إن إنتاج سلعاً مشابهة قد يؤدي إلى التهدر في السوابق الاقتصادية .

2- حالة عالي كفر المنتج على اشباع الحاجات الإنوية للمستهلك دون النظر إلى تحملاته ومتطلبات المستقبل .

3- في حالة حدوث الكساد فالاجور عادة ما تختفي ، وكذلك الإنتاج ويهدب ذلك تزايد البطالة وزيادة المعاناة والمشكلات الاجتماعية .

- ٤- تعدد المنشروعات قد يقلل من الكفاءة، ويربك طريق التنمية.
- ٥- استغلال المنافسة على الإعلان المكثف الذي عاده ساير كنز على المبالغة والاغراء والترويج والتسويق يمثل حالة من ((خداع المستهلك)).
- وزيادة النفقات التي يتحملها المستهلك في الأخير.

### الاحتكار المطلقة

يختلف الاقتصاد الرأسمالي المتقدم عن نموذج المنافسة الكاملة (المثالي)؛ وأهم اختلافه يكمن في ضعفه المنشروعات وميلها للاتفاق والتركيز في مجموعات كبيرة من أنواع مختلفة وذلك لحماية مصالحها المشتركة بوسائل متعددة اقتصادية وسياسية.

أن تنامي الانتاج خلال القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين نتج عنه فور انت الحجم الكبير الاقتصادي، وكذلك ميل المنشروعات الخاصة لتنمية الكامن بعد ممكلا لتحقيق الربح والرغبة في الحد من المنافسة عن طريق الاندماج الكامل مثل اندادات الباندين والمنتجين. وفي مجال انت عمال تكوينات العمل إلى التوحد وتقويم الانتادات؛ كاتحاد العمال والفالحين للدفاع عن حقوقهم وتحطيم منافعهم، وهذا أيضا نوع من الاحتقار، حيث قاد تدرجيا للتخلص من سياسة الحرية الاقتصادية "المطلقة" و على قدر تعلق الأمر بموضوع الاحتكار المزعزع دراسته في هذه المرحلة وتليه عكس حالة المنافسة القائمة التي تعرفنا إليها فيما سبق؟ فإن حالة الاحتكار يكون فيها المنتج أو البائع سواء كان مشروع أو فرد مسيطر تماما على انتاج وتسويقه سلعه معيشه ليس لها بديل قريب في السوق . وبالتالي تكون له القدرة على التأثير عن طريق تغيير مقدار ملبيته / او يفرضه منها

من الملحوظ ان الاحتكار البحث لسلعة معينة يؤدي الى انعدام الفرق بين المنتج الفرد (المشروع) والصناعة ككل ؟ حيث ان المنتج يمثل الصناعة

ـ مما هي واقعية عدا تتحقق في بعض المجتمعات وفي بعض مجالات الإنتاج  
ويتصف بما يلي :-

1- وجود منشأ واحد له قدرة إنتاج (تسويق) السلعة

2- تقوم المنشآت بإنتاج (تسويق) سلعة لا مثيل لها مطابق في القيمة

3- صناعية دخول منشآت جديدة إلى صناعه او تسويق السلعة موضوع

الاحتياج وذلك لوجود تغيرات فنية واقتصادية او تشريعية الخ

مصادر الاحتياج : من ابن يستخدم المحتكر قوله :

1- السيطره على واحد او أكثر من عوامل الإنتاج كملكه المواد الأوليه التي يرمي  
لإنتاج السلعه

2- الاحتياج الحكومي ، والذى القانوني حيث تفرض القيد القانونيه على  
دخول المنافسين المحتملين للصناعه

فهناك العديد من النشاطات التي تمنح حق ممارستها لمؤسسه واحده مثل توليد  
ونزاع الكهرباء ، الماء ، استخراج وتسويق النفط الخام كما في حالة العراق ..

3- الحصول على براءه اختراع تمكن المشروع من الانتقال الى وضع  
الاحتياج

4- تملك كفاءه انتاجيه ، وطاقة انتاجيه عاليتين مع تحقق وفورات الحجم مما  
يقلل من التكاليف ، وحيث هناك صناعات تتطلب رؤوس اموال ضخمه  
للبصاعات الحديث والصلب والطائرات والبواخر الضخمه بحيث يواجه  
المنافسون المحتملون صعوبه بالغه في لوجها لضخامة متطلباتها المالية  
والتكاليف

5- يرى البعض ان فرض التعرفه الكمركيه والقيود الكمية على الاستيراد بهدف  
منع منافسه المشروعات الأجنبية للصناعه المحليه وذلك يمدها في  
احتياجها في السوق المحلي

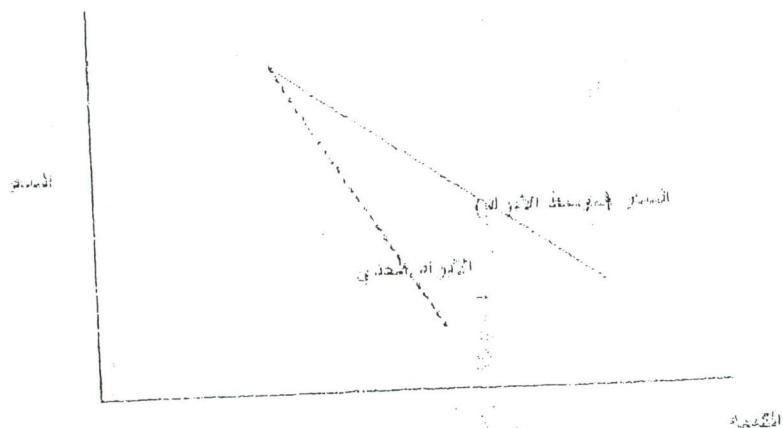
## السعر والأيراد الحدي في الاحتكار "النام":-

إن منعنى مبيعات المحتكر غير تمام المرونه . وهو يختلف عما عليه الحال في سوق المنافسه الكامله ؛ حيث ان المنشاه تستطيع بيع ايه كميه بالسعر السائد في السوق ؛ وحيث يتعادل السعر مع الأيراد الحدي .

اما المحتكر باعتباره يمثل الصناعه، فهو بوابة الطابه الكلبي في السوق ، و اذا ما

(شعب) بزياده مبيعاته وجدب عليه تخفيض السعر . وهذا يختلف الأيراد الحدي عن السعر الذي يبيع به المحتكر . فالسعر بالنسبة للمحتكر ليس سعر ا محتكر يغير منه السوق ؟ وإنما يتحدد من خلال ذراشه المحتكر للسوق . وهنا فان منعنى العطائب الذي يواجه المحتكر يتحدد من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ليشير الى انه كلما زاد المحتكر عن انتاجه (عرضه) فما عليه الا ان يخفيض السعر تبعاً لذلك ، وكلما رفع المحتكر السعر ادى ذلك الى انخفاض التكاليف الممكن بيعها .

هذا السعر يختلف عن الأيراد الحدي ؟ اي انه عندما يتوجه السعر (متوسط الأيراد) نحو التناقض ؟ فلا بد ان يقع الأيراد الحدي الى الاسفل منه كما هووضح في الرسم البياني التالي :-



توازن المحتكر ((وضع التوازن في المدى القصير)):-

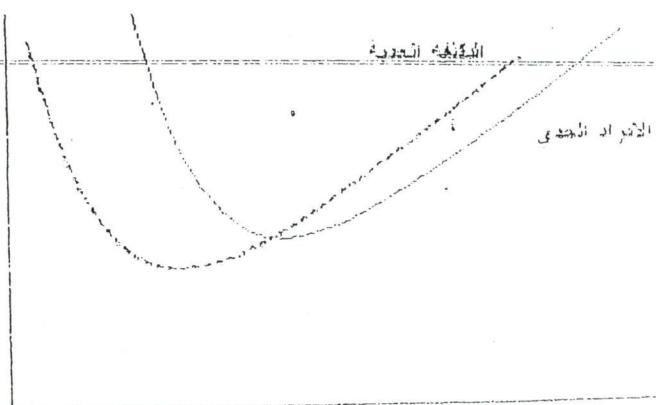
في حالة المنافسه النامه فان وضع التوازن يتمتحقق بتوفير شرطين :

الأول : السعر = التكلفة المدعي = الأيراد الحدي

أي أن منعه التكاليف الحدية لا بد أن يكون صاعدا نحو وضع التوازن.

اما في حالة الاحتكار فان وضع التوازن

يتتحقق بدوره الشرطين التاليين :



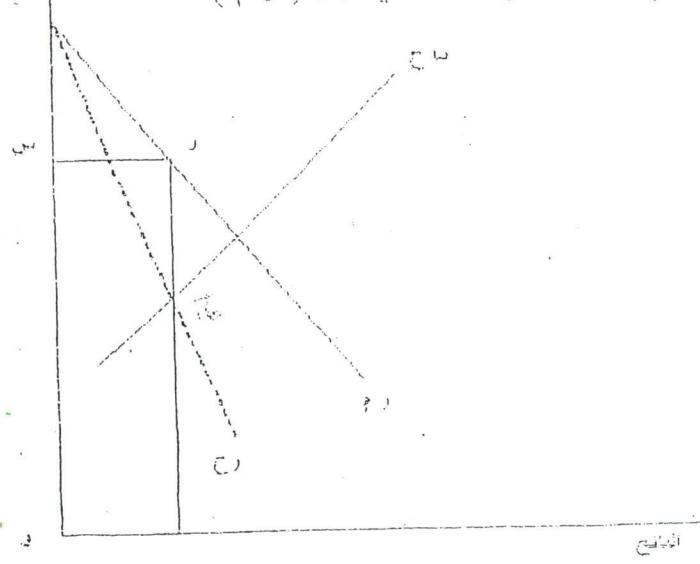
الأول : التكاليف الحدية = الأيراد الحدي

الثاني: السعر أكبر من التكاليف الحدية والإيراد الحدي وذلك عند وضع التوازن

ويتحقق هذان الشرطان عند وضع التوازن في ظل الاحتكار سواء كانت التكاليف الحدية متزايدة (تناقص الغلة) او ثابتة (ثبات الغلة) او متزايدة (تزايد الغلة).

يشير الرسم البياني الثاني الى توازن المنتها في حالة الاحتكار؛ عندما تكون التكاليف الحدية = الأيراد الحدي "وذلك في الامد القصير"

وان السعر ( $P_s$ ) وهو كذلك ( $M_r$ ) اكبر من الإيراد الحدي ( $M_j$ ) والتكاليف الحدية ( $M_h$ ) وذلك عند وضع التوازن. أما الناتج التوازني فهو ( $M_m$ )



بعض النتائج المترتبة عن الاحتكار في سوقي السلع وعوامل الانتاج : ((مساوى الاحتكار))

١- النفع بأسعار أعلى من حالة المنافسه الكامله ، وهو امر في غير صالح المستهلكين .

٢- مجموع الانتاج يكون عاده أقل مما عليه في حالة المنافسه الكامله وهو كذلك في غير صالح المستهلكين .

٣- تسلام عوامل الانتاج بما فيها العمل ايجرا يقل عن قيمه نواتجها الحدية وهذا فيه استغلال العمل وبخاصة عند المقارنه مع المنافسه .

٤- يحصل المحتكر نتيجة لذلك على ارباح اقتصاديه فالقصد مما يزيد من تفاوت توزيع الدخل .

٥- ما تقدم يخالف الأوضاع الملائمه لتحقيق الكفاءه الاقتصاديه والغائيه الاقتصاديه .

٦- وجود طلاقه مطلبه ، اسعار مرتفعه وذلك يجبر المستهلك على تحمل استهلاكه في الحدود الدنيا لارتفاع الاسعار ، ولعدم وجود بدائل قريبة .

٧- يعمل الاحتكار على إبروز الكساد مما يقال من الطلب ويكون سبباً في خلق او زيادة البطالة .

#### للمزيد مناقشه الاحتكار فيه :

تشمل المنافسه الاحتكاريه على عناصر تنافسيه ، وعناصر احتكاريه معاً . ان الشخصان من اصحاب الاساسيه للمنافسه الاحتكاريه ثلاثة :

١- وجود عدد كبير نسبياً من المشروعات .

٢- تميز المنتجات .

٣- سهولة دخول المشروعات الجديدة ؛ وخروج المشروعات القائمه من السوق (الصناعة) .

**التوازن في سوق المنافسة الاحتكاريه :-**

ان المنشاه في ظل المنافسه الاحتكاريه تكون في حالة توازن عندما تكون

**التكليف الحدي = الابراد الحدي**

اما شرط التوازن في الصناعه في هذه السوق فهو :

**متوسط التكاليف = متوسط الابراد**

كما ان هذه السوق مختلف عن سوق المنافسه التامه لأن الابراد الحدي ومتوسط

الابراد فيها (المنافسه الاحتكاريه) غير متساويين ؛ وذلك لوجود بعض عناصر

الاحتكار . وان منحني مبيعات المنشاه فيها ينحدر من الاعلى والى الاسفل و مائل

لجهو اليمين ، وليس افقيا موازي للمحور الافقى (كما في سوق المنافسه التامه)

لذا فأن مجموعتي الشروط الازمه للتوازن في سوق المنافسه الاحتكاريه تتحقق

عندما يكون الانتاج في المنشاه بالمستوى الذي يكون عنده :

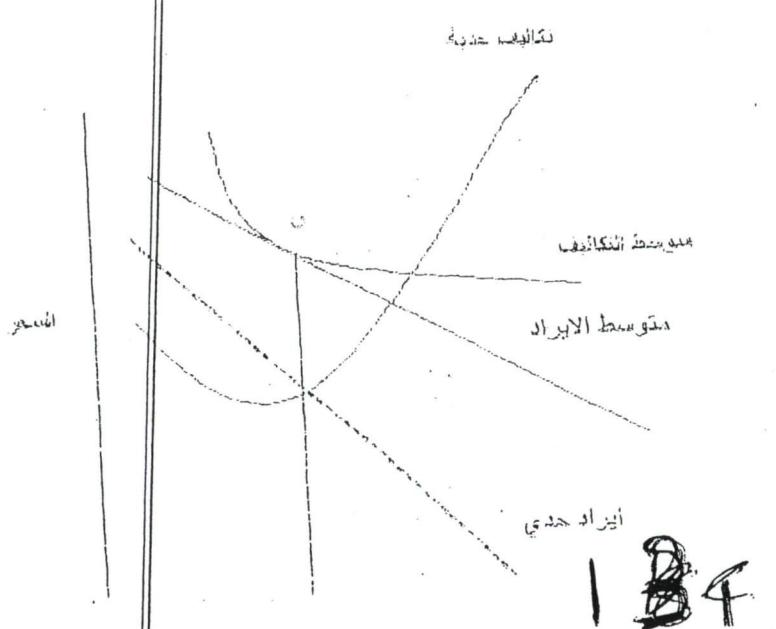
**الابراد الحدي = التكليف الحديه من ناحيه**

اما في الصناعه فان الشروط الازمه للتوازن تتحقق عندما يكون الانتاج

بالمستوى الذي يكون عنده : **متوسط الابراد = متوسط التكاليف** وفي هذا المجال

السؤال : لماذا تحصل هذه المساواه بنفس المستوى من الانتاج ؟

للتوضيح ندخل القاري الى الرسم البياني التالي :-



إن المساواة بين التكاليف الحدية والإيراد الحدي في المنتهاء من جهة ، وكذلك  
 المساواة بين متوسط الإيراد ومتوسط التكاليف في الصناعة من جهة أخرى  
 تحصل (المساواة) عندما يكون متوسط التكاليف متساوياً لمتوسط الإيراد في نصفه  
 (ن). ولذلك يعني أن الانحدار في كليهما يكون متساوياً (عند نقطته الصياغة) لأن وإن  
 أي نقطة إلى اليسار يكون فيها متوسط التكاليف أكثر انحداراً من متوسط الإيراد  
 . وهذا يعني أن التكاليف الحدية لابد وأن تكون أقل من الإيراد الحدي . وهذا  
 يسحب متوسط التكاليف إلى الأسفل أسرع مما يسحب الإيراد الحدي لمتوسط  
 الإيراد . كما أن أي نقطة إلى اليمين من (ن) يكون فيها منحنى متوسط التكاليف  
 أقل انحداراً من منحنى متوسط الإيراد .. وهذا يعني أن التكاليف الحدية لابد وأن  
 تكون أكثر من الإيراد الحدي . فالتكليف الحدي تسحب متوسط التكاليف إلى  
 الأسفل بسرعه أقل من سحب الإيراد الحدي لمتوسط الإيراد . لذا فإن نقطة (ن)  
 تكون فيها ميل متوسط الإيراد = ميل متوسط التكاليف . وفي هذه النقطة أيضاً  
 تكون : التكليف الحدي = الإيراد الحدي .  
 وفيها فقط يتحقق شرط التوازن في المنشأة والصناعة ككل ... .

**السوقية (المقتصدة الكلية) (الاحتكار القلي)** ..  
 العديد من الصناعات الكبيرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وخاصة ، تتصرف  
 بكونها انتافسية صرفه ولاحتكاريه صرفه . منها مشروبات قليله العدد نسبياً  
 تتصرف بحجمها الكبير وتكلفو لوجيتها العالمية تمارس ستراتيجية احتكار القلة ،  
 وتتصرف حاله سوقها بمنتجاتها المتباينه أحياً نـا أو المتباينه شائعاً ، وبوجود  
 عوائق دهمه في طريق دخول مشروبات جديدة إلى صناعة . تشمل بعضها  
 الصناعات التحويليه الكبرى مثل صناعة السيارات والحديد والصلب ، الطائرات  
 التجاريه بشخصه ، النفط ، الناجها وتصنيفه ، صناعة الامنيوم السفن العملاقة  
 الشخصيه زلاقات النفط الخ ...

تتصرف بهذه الطوره بخلاف من الشخصيات المهمه ...

أ. وجود عدد قليل من المشروعات تسيطر على الصناعة . ولهذه المشروعات هي من القلة والضخامة بحيث أن نشاط الواحدة منها يؤثر على نشاطات الأخرى في الصناعة : هذا ويلاحظ وجود نوع من المراقبة عن بعد أو المتابعة فيما بين هذه المشروعات يحلو للبعض تسميتها بـ ((الاعتماد المتبادل)) Inter Dependency

أو "انكال متبادل" inter depe nce . تشعر به هذه المشروعات ولكن لا تفصح عنه وذلك فيما يتعلق بكل النواحي الإدارية والفنية والاسعار والانتاج يجب على أي من هذه المشروعات أن تكون بردود فعل غيرها حال قيامها بتغيير أسعارها أو منتجاتها أو إيه اجزاء اخر ، حيث يلاحظ أنها "وجود ردود فعل مميتة" تجاه أي قرارات اقتصادية او ادارية تتخذها أي من المشروعات بشأن الانتاج والاسعار والنواحي الحساسة المتعلقة بمستقبل الانتاج وتطوره .

بـ. تتفق المشروعات فيما سليم متناسبة كالصلب والالمزيوم والذفران ، والمنافسة بين المشروعات هي منافية لعمريه . او تتفق سليمة متمايزة ، وهذا تجعل المنافسة شفيرة السعرية محل المنافسة السعرية وهذه هي الوسيلة المفضله لهذه المشروعات لضمان جمومتها واستقرارها . و هنا تتعجب الية الاعتماد المتبادل دوراً "إيجابياً" في ذلك (الإعلان، الإعزاء، شكل التعبئة، نوع العبوة، التغليف، الخ . . . )

جـ. وجود عوائق لانضمام المشروعات الجديدة إلى صناعة منها :  
أـ. براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ( تأليف ، نطبع ، استنساخ ، الخ . . . )  
بـ. التقنية العالية حيث تتطلب مستويات عالية من الانتاج وبالتالي تكاليف المخزون  
المستaggerة من وفورات الحجم وذلك يحث عائق اضم الصناعات الفرعية  
جـ. سيطرة المشروعات على مصادر المواد الأولية والمطاقفه  
دـ. تكاليف "تصدير" السلعية فوق تسيطر المشروعات البسيطة لتحمل تكاليف مالتفقة  
المشروعات القائمة وذلك لانبعاث المستهلكين بذبول مبنيةتها

## القسم الثاني:- الاقتصاد الكلي

### الفصل العاشر: الدخل القومي

مقارنة بين وظائف الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:-

فيما يلي بعض أوجه المقارنة:

#### ١- الاقتصاد الكلي Macro Economics

يهم بدراسة الاقتصاد ككل، حيث تدرس القطاعات الاقتصادية واحد تلو الآخر. ومن اهدافه شرح الكيفية التي تعمل بها هذه القطاعات، على أن تتمثل في الأمثل (القطاعات) الدخل القومي غير تمثيل.

#### اما الاقتصاد الجزئي Micro Economics

فهو يهم بدراسة الوحدة الواحدة سواء هي مشروع او مستهلك بعينه (ساواه المستهلك). ويقوم تحليله على اختيار قطاع معين او نشاط معين (منتج لمستهلك).

٢- في الاقتصاد الكلي ليس من الضروري أن يحصل توازن جميع الوحدات بغيره الوصول إلى التوازن العام... قد يكون هناك توازن عام بالرغم من عدم توازن البعض من الوحدات الجزئية.

اما في الاقتصاد الجزئي فالتوازن مطلوب في كل وحدة من الوحدات (الأسواق).

٣- في الاقتصاد الكلي فإن الدخل القومي هو الإدأة التي تعيد التوازن إلى الاقتصاد، علماً بأنه ليس للأسعار دور في إعادة التوازن إذا ما حصل اختلال.

اما في الاقتصاد الجزئي فان الأسعار هي الإدأة التي تعيد التوازن إلى العرض والطلب عند اختلال التوازن بينهما. وبذلك تكون نظرية الأسعار هي الوسيلة الرئيسية للتحليل في الاقتصاد، حيث توضح هذه النظرية الكيفية التي تتوزع بها عوامل الانتاج.

٤- في الاقتصاد الكلي فإن البائع والمشتري هما شخص واحد في الاقتصاد فمن جهة يبيع ما لديه من منتج وفى جهة أخرى يقوم بإنفاق دخله لشراء السلع والخدمات.

اما في الاقتصاد الجزئي فإن البائع والمشتري هما شخصان مختلفان في السوق. فمن يعرض ليس بالضرورة هو من يشتري سلعة معينة.

٥- في الاقتصاد الكلي للنقد دور هام للتعبير عن الناتج القومي، والاستهلاك الكلي، والدخل القومي الخام.

اما في الاقتصاد الجزائري فليس للنقد دور هام للتعبير عن الظواهر الاقتصادية، حيث يمكن التعبير (مثلاً) عن الانتاج والاستهلاك بعدد الوحدات.

### بعض مفاهيم الاقتصاد الكلي:-

الرصيد Stok، ويدعى أيضاً بالمخزون: وهو قياس لمتغير معين في لحظة زمنية معينة، وهو قابل للنفاد "ساكن".

التيار Flow، ويسمى أيضاً بـ(التدفق): وهو قياس لمتغير معين خلال فترة زمنية معينة، وله صفة الاستمرارية "متحرك".

الناتج الممكن تحقيقه (المخطط): وهو الناتج الممكن الحصول عليه باستخدام الموارد الاقتصادية بأكمل طريقة ممكنة.

الناتج الفعلي: وهو الناتج المتحقق فعلاً.

ان الناتج الممكن تحقيقه عادة ما يكون اكبر من الناتج الفعلي، وان حجم الفجوة بينهما تمثل حجم التعطل في الموارد الاقتصادية.

التحليل الساكن Static Analyses: وهو التحليل الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن بل يتم التحليل بموجبه اعتماداً على لحظة معينة.

التحليل المقارن Comparative Analysis: هو التحليل الذي لا يأخذ الزمن بنظر الاعتبار (ساكن)، وإنما يقارن بين حالتين أو أكثر، دون معرفة ما جرى بينهما، أو ما سيجري مستقبلاً.

التحليل الحركي Dynamic Analysis: وهو التحليل الذي يأخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن، أي الأبعاد الثلاثة للزمن.

الدخل الكلي Total Income: مجموع دخول الأفراد، أي الدخول المتاتية كمكافأة لخدمات العمل كال أجور والرواتب، خدمات الممتلكات على هيئة ريع وفائدة وارباح. وبهذا يكون مجموع الدخل = مجموع كل الانتاج في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة (سنة).

الاستهلاك Consumption: يقصد هنا بالاستهلاك اتفاق ذلك الجزء من الدخل على السلع والخدمات الاقتصادية التي تشبّع الحاجات مباشرةً، وعادةً ما يستعاض عنه بعبارة "الإنفاق الاستهلاكي" بدلاً من الاستهلاك. حيث نفترض ضمناً بان مقدار الاستهلاك ومقدار الإنفاق على السلع الاستهلاكية يكونان متساوين

مثال: اذا انفقنا على "شراء" ثلاثة بمقدار 3000 دينار لاغراضنا الخاصة فاننا بهذا المعنى تكون قد زدنا الاستهلاك بمقدار 3000 دينار

الاستثمار Investment: يقصد به الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة لغرض المساهمة في إنتاج سلع أخرى (أي ان السلع المنتجة هذه تبقى في حوزة القطاع الإنتاجي دون وصولها إلى القطاع الاستهلاكي) والإنفاق الاستثماري له اشكال متعددة:-

منه ما يدخل ضمن الإنفاق على شراء معدات ومكان و غيرها من الموجودات الجديدة.

وكذلك الزيادة في حجم الخزين من السلع المختلفة، وهذه الزيادة هي نتيجة الامتناع عن إنفاق الدخل المتتحقق على السلع الاستهلاكية خلال فترة معينة.  
المهم لنا ان المعنى الدقيق للاستثمار كون جوهرة "بنحصر بزيادة خزين راس المال".

اذن فان شراء ماكينة مستعملة لا تعتبر رأس المال جديد، بل نقل ملكية تلك الماكينة لا غير.....

الاستثمار المعمول به Replacement Investment يعني تخصيص ذلك الجزء من الزيادة في رأس المال للتغيير عن مقدار رأس المال المنذر خلال عملية الإنتاج.

الاستثمار الصافي Net Investment: يعني الاستثمار الذي يزيد عن مقدار الحاجة إلى رأس المال المعمول به فهو اذن يمثل صافي الزيادة في حجم رأس المال بين فترتين او فترات المقارنة. ووظيفته:-

1. يزيد من مقدار الطلب على السلع والخدمات. وبهذا يعوض عن مقدار الدخل غير المنفق - على السلع الاستهلاكية - ويسمى بالإنفاق.
2. يزيد من العرض الكافي للسلع، بسبب توسيع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

الادخار Saving :- هو ذلك الجزء من الدخل النقدي الذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية وينقسم الى :-

1. الادخار المغوض Saving: Replacement - وغرضه التعويض عن رأس المال المنذر (المتائل).

2. الادخار الصافي Net Saving: الذي يزيد عن الادخار المغوض، وبالتالي يزيد من حجم رأس المال الصافي.

### الدخل القومي والنتائج القومية:-

هناك نظرتان للدخل القومي اذ يمكن ان ينظر اليه كمجموع تكاليف انتاج الناتج الكلي Aggregate Output الانتاج، أي بمعنى الدخل حسب تكلفة العوامل، فهو ادنى بمثابة صورة للعرض.

ويمكن ان ينظر للدخل القومي بمثابة قيمة الانتاج. والدخل في هذه الحالة يقيس مقدار النفقات الكلية للمجتمع، فهو تعبير عن الطلب.

النظرة الاولى Income Approach: فالدخل القومي من هذه الوجهة هو عبارة عن مجموع الدخول (العوائد) التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج من المواطنين، مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد او خارجه خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة).

مداخلة: اذا كان الدخل القومي يمثل (=) مجموع عوائد عوامل الانتاج، ثانه سيكون مساوياً لمجموع اتفاق هذه العوامل، وهذا يعكس بالتأني حجم الانفاق القومي. وبهدف الوصول الى تقدير متقول لهذا التدفق النقدي Flow تجمع البيانات (من الشركات، الحكومة، مصلحة الضرائب) المتعلقة بالبنود التالية:-

1. المكتسبة من العمل (اجور وماهيات)

2. صافي النخل من المشروعات التي لا تعتبر من قبيل الشركات المساعدة كالعوائد الصافية لاصحاب المشروعات الفردية، والشركاء في شركات التضامن والتوصية، دخول اصحاب المهن الحرة كالاطباء محامون الخ.....

3. صافي الفائدة التي يتقاضاها الافراد عملاً بملكونه من سندات خاصة وما لهم من رهون وقرض.

4. صافي الريع الذي يحصل عليه الافراد، بما في ذلك تقديرات الريع عن المنازل التي يقطنها اصحابها.

5. العوائد الصافية للشركات المساهمة سواء كانت :

أ- موزعة على المساهمين.

ب- او ارباح غير موزعة.

جـ- مدفوعة للحكومة على شكل ضريبة أرباح تجارية أو صناعية  
 ان المعيار المأخذ به في تحديد ما اذا كان المبلغ المستلم يمثل دخلاً شخصياً  
 وبالتالي يعتبر بنداً من البدون التي تعتبر ضئلاً الدخل القومي هو هل يمثل المبلغ  
 المدفوع مساهمة احد العوامل (الانتاجية) بالعملية الانتاجية؟ اذا كان الجواب  
 بالايجاب فهو يعتبر بنداً من بنود الدخل القومي. وبناء عليه لا تعتبر البنود التالية  
 جزءاً من الدخل القومي:-

1. المساعدات الى القراء، والهدايا والمبالغ الموروثة
2. اعانت البطالة، واعانات الشيخوخة والمبالغ التي يدفعها الاباء لابناء هم
3. الفائدة على القروض الحكومية
4. بيع دار قديم، او سيارة مستعملة الخ .....
5. الارباح المتاتية من بيع المخزون او البندات وكذلك الارباح الراسالية
6. الاعانات
7. خدمات ربات البيوت وخدمات رب البيت بخلاف ما يجري في السويد.
8. الدخول المتاتية من نشاطات غير مشروعة مثلها الدخول المتاتية من تهريب البضائع، دخول بيع الخمور اذا ما حرمتها القانون، المبالغ المتৎصلة من لعب القمار الخ .....

كما ويمكن ان يستمد من تعريف الدخل القومي المار الذكر بيان:  
 ١- الدخل القومي هو الدخل المتحصل للمقيمين في بلاد معين. ولكن من هو المقيم ؟ ...

يعتبر مقيماً في دولة المواطن الذي يعيش بشكل دائم في مدارس فيها شاطئه ويدخل في ذلك المعنوان الدبلوماسيون للدولة في الخارج والطلبة والمسافرون سواء للأغراض السياحية او العلاج..... وكذلك المشروقات الاقتصادية والجمعيات العاملة في الخارج شرط ان تعتبر جزءاً من الاقتصاد الوطني.

٢- الدخل القومي يختلف عن دخل الافراد وان مجموعة لا يساوي بالضرورة مجموع دخول الافراد. فهناك دخول لا تعتبر دخول فردية ولكنها تدخل من فقراء الدخل القومي كالاستقطاعات التقاعدية وارباح الشركات غير الموزعة وبالعكس هناك دخول فردية لا تدخل ضمن الدخل القومي كاعانات المجتمع الاجتماعي والرواتب التقاعدية.

٣- ان الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط سواء كانوا اشخاصاً طبيعيين ام غير طبيعيين ( حكميين ) كالشركات الخاصة او المشروعات العامة او الهيئات الحكومية وذلك نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية داخل البلد او خارجه. عندما بيان دخول الاجانب العاملين في انشطة انتاجية او خدمية لا تدخل ضمن الدخل القومي للبلد

المضييف، بل لدولهم. في حين ان العوائد التي يحصل عليها مواطن بلد معين جراء عمله خارج دولته تدخل في حساب الدخل القومي لبلده.

4- ان الدخل القومي ينبغي ان يكون ناجماً عن الخدمات الاقتصادية التي يقدمها الافراد الاقتصاديون.

**السؤال: من هم الافراد الاقتصاديون؟!**

هم الافراد المنتجون والمشروعات والمؤسسات والهيئات الحكومية واستثناءً لفكرة الرابعة فالخدمات العرضية لا تدخل ضمن مفردات الدخل القومي. وكمثال فإن شراء دار وبيعها بعد فترة بثمن أعلى من ثمن شرائها فالربح هنا لا يعد دخلاً (من وجهة نظر حسابات الدخل القومي) وإنما هو من قبيل الأعمال القدريّة.... كذلك لا يعد دخلاً الربح الناجم من شراء سند وبيعه بسعر أعلى.

والإرث هو الآخر لا يعتبر من مفردات الدخل القومي لأنّه مجرد عملية نقل الملكية من المورث إلى الوارث.

**النظرة الثانية للدخل القومي** The Product Approach نظرة الانتاج:-  
فالدخل القومي هو عبارة عن مجموع صافي الانتاج السنوي من السلع المادية والخدمات، الذي يتحقق العمل ورأس المال حين يعملا في ظل سوار دهما الطبيعية فهو عبارة عن متذبذب 100 من السلع المادية والخدمات المنتجة خلال السنة.  
وقد روّعي استعمال مصطلح (صافي) وذلك للإشارة إلى ضرورة استبعاد السلع الوسيطة عند احتساب الدخل القومي. ولانا في مثال صناعة الخبز خير دليل على ذلك، حيث يتطلب الأمر استبعاد قيمة القمح والذقيق عند احتساب قيمة الخبز المنتج سنوياً.

ان مفهوم الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين flow فهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية. فما المقصود بها؟

**الثروة القومية Stock**:- تشمل على عدد كبير من السلع الاقتصادية المادية مثل الاراضي الزراعية والغابات والموارد المنجمية والثروات البحرية مشروعات البنية التحتية والدور والمعماريات الخ..... وعادة ما يكون حجمها أكبر من حجم الناتج القومي اذا ما تم القياس في لحظة معينة.

**الدخل التقدي والدخل الحقيقي:-**

نورد أن نؤكد مرة أخرى بان الناتج القومي (الوطني) لبلد معين يتكون من مجموع الانتاج السنوي الصافي من السلع والخدمات..... ولكن كيف يتضمن جمجم قيم سلع وخدمات متباينة، حتى تستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الناتج الكلي؟... لا بد من ارجاع الملايين المختلفة من السلع والخدمات التي

مقياس موحد، هو المقياس النقدي ولحساب قيمة الانتاج الكلي لهذه السلع والخدمات يتم اللجوء إلى حساب متوسط اسعار هذه السلع والخدمات ويضرب بمقدار الكميات المنتجة ثم يتم اضافة المجاميع لمختلف السلع مع بعضها بغية الحصول على التبعة النقدية الاجمالية لجميع السلع، أي (الناتج القومي) وبهدف الحصول على فكرة صحيحة عن قيمة الناتج القومي ثم الرفاهية الاجتماعية تجاهها بعض العقبات منها:

1. صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول الكميات المنتجة من قبل صغار المنتجين في الريف والمدينة وتقدير حجم الكميات التي تخصص للاستهلاك الذاتي (التي لا تنزل إلى السوق) وكذلك صعوبة تقدير المنفعة او الريع للقاطنين في (اماكنهم) مساكنهم.

2. احتمال تكرار احتساب بعض السلع والخدمات وخطورة ما ينتج عن ذلك من تضليل.

### 3. تقلبات الامانة والاجور:

تغير الارقام المعدلة عن الدخل القومي او الناتج القومي عن مقدار دخول عوامل الانتاج او عن مجموع قيم السلع والخدمات التي انتجت خلال العام بحسب الأسعار السائدة في ذلك العام، بوحدة النقد المستخدمة في تقدير الدخل القومي. ولغرض تكوين فكرة واضحة عن مقدار الدخل الحقيقي - هو المقياس الصحيح لرفاهية المجتمع - وتقلباته ومقارنته في ازمان مختلفة، ولدول متعددة، لا بد لنا من اعادة الاهتمام إلى تقلبات الاسعار والاجور، أي تقلبات قيمة النقود وقوتها الشرائية.

وما دام المعيار النقدي هو المعمول به في تقديرات الدخل القومي فلا بد من الوقوف على القوة الشرائية للنقود، أي ما نستطيع شراءه بوحدة النقد من سلع وخدمات.

لا بد من ان نعلم بان قيمة النقود ( قوتها الشرائية ) هي مقلوب المستوى العام للเศรษฐاء فلو ارتفعت الاسعار في سنة وانخفضت في سنة لاحقة فهذا يعني ان قيمة النقود هبطت في السنة الاولى وارتفعت في السنة الثانية . ولحركات الاسعار بالغ على الاقتصاد وعلى دخول الافراد، حيث يتاثر هؤلاء بالعلاقة بين اثمان منتجاتهم واثمان السلع الاخرى التي يبيعون الحصول عليها. وكذلك العلاقة بين اثمان الصادرات وبين اثمان الاستيرادات اثر كبير على اقتصاديات بلد ما . ولذلك لا بد من استبعاد اثر تغير الامانة ( القوة الشرائية للنقود ) لتكوين فكرة صحيحة عن الدخل الحقيقي وتطوراته خلال السنوات . والوسيلة المستخدمة من قبل الاقتصاديين هو اللجوء إلى الارقام القياسية.

اذن ملخص ما تقدم ان لغرض قياس الناتج القومي يتم اللجوء الى استخدام النقود ولكن المشكلة ان القوة الشرائية للنقود تتغير عبر الزمن وتحتمد بالاخير على المستوى العام للأسعار.

ولاحظ انتبعد اثر التغير في الاسعار يتم اللجوء الى الارقام القياسية حيث اختيار ( سنة اساسية " سنة الأساس " ) تكون بعيدة عن الانحرافات الحادة ارتفاعا او

انخاضاً) ثم نمثل لكل بند من البنود المختلفة التي تكون الدخل الحقيقي لهذه السنة بالرقم (100)، ثم نقارن هذا الرقم بأرقام السنتين المختلفة التي يطلب مقارنتها مع سنة الأساس، بعد أن نضغط أو نرجح الأرقام النقدية الثانية بتنقيتها على الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ، أي مستوى الأسعار.

ولتوسيع الفكرة نفترض وجود سلسلة من الأرقام تمثل الدخل القومي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وسلسلة من الأرقام القياسية لأسعار في ذلك البلد المفترضة ذاتها كالتالي:-

السنة	الدخل القومي بالأسعار الحالية (م.د)	الدخل القياسي للأسعار %
1939	150	100
1954	300	250
1956	400	300
1958	800	400
1965	1000	450

لفرض تعديل أرقام الدخل القومي في هذه السنوات لاستبعاد تغيرات قيمة النقود نلاحظ بان ارتفاع الأثمان من 100% (سنة الأساس) في 1939 الى 400% في 1958 يخفض قيمة النقود الى الرابع في 1958 نسبة الى قيمتها سنة 1939. وهذا يعني ان الدخل القياسي المقدر 800 مليون دينار في 1958، لم يكن في الحقيقة الا 200 مليون دينار باسعار 1939 =  $\frac{100 \times 800}{400} = 200$  م.د

وكذلك الحال بالنسبة لباقي السنوات:-

السنة	الدخل النفدي (م.د)	الدخل الحقيقي (م.د)	نسبة الزيادة او النقصان بالنسبة الى سنة الأساس	نسبة الدخول المقارنة بالقياس الى سنة الأساس	نسبة الزيادة او النقصان بالنسبة الى سنة الأساس
1939	150	100		100	
1954	300	120	200	150	80%
1956	400	133.3	11.34%	133.3	88.66%
1958	800	200	33.3%	200	148%
1965	1000	222.2	48%	450	148%

١٩٤

ان الجدول السابق يبين الاهمية المطلقة لزيادة او انخفاض الدخل ولغرض معرفة الاهمية النسبية لهذه الزيادة او النقصان لاهميتها وللوصول الى ذلك يجب تحويل القيم المطلقة الى نسب مئوية ونعتبر عام 1939 من الجدول اعلاه ( 150 ) كاساس أي 100% كما هو موضح في العمودين الاخرين من الجدول اعلاه .  
وهناك صعوبات اخرى تختفي وراء استخدام الارقام القياسية لا مجال لذكرها في هذه الدراسة.....

### طرق احتساب ( قياس ) الدخل القومي

بينما سابقاً انه يمكن النظر الى الدخل القومي باعتباره :  
اما انه مجموع تكاليف عوامل الانتاج، أي انه عوائد لهذه العوامل . واما انه القيمة الصافية للنتاج القومي  
تشير هاتان النظريتين في نفس الوقت الى الطريقتين المستخدمتين لاحتساب الدخل القومي وهما :

1. طريقة جمع عوائد عوامل الانتاج
2. طريقة جمع قيم السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي
3. ويمكن ان تسمى هاتان الطريقتين بطريقة ثلاثة وهي :

طريقة جمع النفقات

ونستخدم هذه الطرق جميعها باختلاف الدول تبعاً لتوازن صحة البيانات والاحصاءات التي تتمتع بها كل دولة ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .  
كما وتسند هذه الطرق بعضها بعضها .  
ونظرًا لما تثيره الطريقة الثانية من اشكاليات بخصوص الناتج الاجمالي والناتج الصافي، والسلع النهائية والسلع الوسيطة، فقد اثرنا تقسيم هذا الموضوع الى قسمين:

نبحث في الاول طرق قياس ( حساب ) الدخل القومي . وفي القسم الثاني ندرس الناتج الاجمالي والناتج الصافي .

#### اولاً طرق قياس الدخل القومي .

1. طريقة جمع الدخول المكتسبة ( تكاليف عوامل الانتاج )

هذا تجمع العوائد التي تحصل عليها العوامل التي أسهمت بالعملية الإنتاجية من ايجور وماهيات، العوائد الصافية لاصحاب المنشرو عات الفردية، فائدة المسنات الخاصة، صافي الريع، العوائد الصافية لشركات المساهمة ( موزعة او غير موزعة، او على شكل ضرائب )، هذا ويتوقف الركون الى هذه الطريقة على صحة البيانات والاحصاءات التي تجمع لغرض تقدير الضرائب، والدخل المستلمة من قبل الجهات الرسمية مع ما كان نوعها .

ونورد فيما يلي بعض التحفصات التي لا مناص من ذكرها عند اللجوء إلى هذه الطريقة:

بما ان الدخل القومي يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، فلا بد ان يتم التعادل بين الدخول المشتقة من قيمة هذا الناتج وبين قيمة هذا الناتج نفسه. ومع ذلك فقد يختل هذا التعادل ظاهريا في حالة تدخل الدولة، اذ تتدخل هذه الاخيره تقوم باعادة توزيع الدخول بشكل انها تأخذ جزءا من ذوي الدخول العالية وتسلمه الى اصناف اخرى في المجتمع هي اكثر حاجة اليه ( على شكل ضرائب ) وتسهي المبالغ المنقوله من جماعة الى اخرى بـ ( الدفوع التحويليه ).

مثال: لو حصل شخص على دخل سنوي قدره 500 دينار واستحصلت الحكومة منه 100 دينار وسلمتها الى جماعات اخرى على شكل اعانات: شيخوخة، بطالة.... الخ فهذا لا يعني بان دخل المجتمع ارتفع الى 600 دينار، بل بقي على حاله. " عليه يتغير عند اتباع هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي:  
أ- استبعاد المدفوعات التحويلية من حساب الدخل القومي.  
ب- استبعاد فوائد القروض العامة.

ج- احتساب قيمة الانتاج الزراعي الذي يستهلكه المزارع، وكذلك الريع العقاري الذي يتمتع به مالك الزار نفسه.

د- استبعاد "الارباح الرأسمالية" المتاتية من اعادة تشنين المخزون من السلع. وهذه الزيادة في الارباح متاتية من التبدل في قيمة المخزون وليس من زيادة المخزون نفسه.

2- طريقة جمع قيم السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي:-  
حيث هو مجموع الانتاج السنوي الصافي من السلع المادية وغير المادية والخدمات ببيها فيما سبق ان النظرة الثانية للدخل القومي هي من ناحية الانتاج، حيث تقوم جميسع المؤسسات الصناعية والتجارية بعمل كشوف او بيانات عن مقدار انتاجها اما المنتجات التي لا تشملها هياكل الاحصاء ( احصاءات الانتاج ) فيتم اللجوء الى التقدير على اساس ما دفع من اجرور... الخ هذا ويكون الناتج القومي مما يلي:-

- أ- انت لاكية معدة لاشياع الحاجات الاستهلاكية.
- ب- خدمات ( اموال غير مادية ) موجهة ايضا لغرض الاستهلاك.
- ج- الزيادة الصافية في المعدات الرأسمالية التي انتجت خلال السنة

بعض التحفظات على هذه الطريقة (جمع قيمة السلع والخدمات) .

تثير هذه الطريقة في تقدير الدخل القومي بعض التحفظات منها ما يتعلق بتحديد السلع التي تدخل أو لا تدخل في حساب الدخل القومي. وعلى سبيل المثال اذا احتسبنا قيمة الخبز في صافي الناتج القومي، واحتسبنا الدقيق في هذا الناتج ايضاً! هنا سيحصل تكرار في احتساب قيمة السلع.. وكذلك الحال فيما لو احتسبنا مثلاً قيمة القطن، وقيمة الالبسة القطنية ضمن الناتج القومي.

### ابداع

كيفية تجنب الازدواج عند ابداع هذه الطريقة!!

هناك وسائلتين لتجنب الازدواج في حساب الناتج القومي :-

الوسيلة الاولى:- احتساب قيمة السلع النهائية واستبعاد السلع الوسيطة  
الوسيلة الثانية:- استخدام مفهوم القيمة المضافة؟

فما هي السلع النهائية والسلع الوسيطة؟ كذلك ماذا يقصد بالقيمة المضافة  
فيما يتعلق بالوسيلة الاولى، من الخطأ عند تقدير قيمة الناتج القومي الصافي الدخل -  
على سبيل المثال - قيمة رغيف الخبز، وقيمة الدقيق، وقيمة القمح في هذا الناتج.  
فإذا بيع رغيف الخبز بـ 20 فلساً، وكانت قيمة القمح 4 فلوس، والدقيق 6 فلوس فلا  
يمكن القول بأن هذه البنود جمجمتها قد ساهمت في الناتج القومي الصافي  
 $(= 6+4+20)$ .

بل يجب هنا استبعاد الاموال الوسيطة (الدقيق والقمح) في مثلك، ونحسب فقط  
رغيف، الخبز (الناتج النهائي) ضمن قيمة الدخل الصافي.  
وهكذا عند اتباع طريقة جمع قيمة السلع والخدمات، يجب ان ندخل في حساب الدخل  
القومي فقط تلك السلع والخدمات النهائية التي أصبحت جاهزة للاستعمال (استهلاك  
او استئجار).

ولعم شفاف صافي ما ينتجه كل قطاع، نحسب قيمة السلع والخدمات في السوق ويطرح  
منها أي "المواد الأولية والسلع نصف المصنعة الدائمة" في صنعها.  
اما الوسيلة الثانية المتخذة لتجنب الازدواج في حساب الدخل القومي بطريقة جمع  
قيمة السلع والخدمات فهي اعتماد وسيلة القيمة المضافة Added value، وما هو  
مدول لها؟

حينما نتكلم عن قيمة السلعة (سواء كانت رغيف خبز او بدلة قطنية الخ ... فاننا  
نقصد بذلك القيمة الكلية Total value للسلعة في السوق. علماً بأن هذه القيمة الكلية  
لا تعتبر مقياساً دقيقاً من وجهه الاقتصاد ككل - لما ساهمت مؤسسة ما بـ بالنسبة  
للوحدة المنتجة لبدلة القطن، فهي لم تساهم لوحدها في جميع القيمة السوقية لبدلة  
القطن.

فهذه السلعة على سبيل المثال - تمر منـذ كانت مادة اولية بين ايدي منتجين في  
مراحل انتاجية مختلفة خلال عملية صنعها. فلا يعقل ان تضاف قيمة السلعة في كل

مرحلة تمر بها انتهاء بالسلعة النهائية، اذا لا يجوز حساب قيمة القطن، وقيمة خرز القطن ونسجه الى قيمة البذلة (كانتاج نهائى).  
بل تلجم الى حساب (القيمة المضافة) في كل مرحلة انتاجية، وهي في المختصرة عبارة عن الفرق بين قيمة السلعة النهائية في السوق وبين تكلفة المواد والسلع المشترات من المؤسسات الاخرى.

مثال:- لنفرض ان مصنع للغزل ابتاع كمية من القطن بـ 5 دنانير، وبائع الغزل المنتج الى مصنع النسيج بـ 8 دينار فسوف تكون القيمة المضافة في هذه العملية كالتالي:-

$$8 - 5 = 3 \text{ كقيمة مضافة.}$$

بائع مصنع النسيج القماش المصنوع الى مصنع الخياطة بـ 13 دينار. فبان القيمة المضافة لهذه العملية هي

$$13 - 8 = 5$$

وحيث يقوم مصنع الخياطة بصنع بذلة القطن وبيعها بـ 25 دينار فان القيمة المضافة هنا هي:-

$$25 - 13 = 12 \text{ دينار}$$

وعدد جمجم القيمة المضافة لكل مرحلة

$$5 + 3 + 5 = 13 \text{ سعر البذلة في السوق}$$

جهود المزارع + جهود معمل الغزل + جهود معمل النسيج + جهود معمل الخياطة = مجموع القيمة المضافة لكل مرحلة.  
واستكمالاً للبحث يجب علينا ان نفهم بدقة ما المقصود بالصطلاحين التاليين: الناتج الاجمالي والناتج الصافي.

وبالله ما يجب فهم المقصود بـ ((رأس المال القومي)):-

جميع الاموال التي في حوزة الاقتصاد القومي من اموال استهلاكية مخزونة من الفترة السابقة، واموال انتاجية كالآلات والمباني ومواد اولية وموارد طبيعية اي ان رأس القومي هو عبارة عن الاموال او قيمتها التي في حوزة الاقتصاد القومي في لحظة معينة.

الناتج القومي الاجمالي:- يشمل كل ما ينتج من سلع استهلاكية بأنواعها وكل ما يشيد من دور ومباني، وكل ما يقام من مصانع وكل ما يصنع من الآلات وعدد وكل ما يستخرج من مواد اولية خلال السنة، حيث يضاف الي "رأس المال القومي" في نهاية الامر.

الناتج القومي الصافي:- اذا ما خصمنا من الناتج الاجمالي جميع المباني والعد والمصانع..... الخ، التي استهلكت بسبب مساهمتها في العمليات الإنتاجية، فاننا نحصل على الناتج القومي الصافي Net National Product أي ان الناتج القومي الصافي يتكون من:-

[1] الاموال الاستهلاكية المنتجة خلال العام.

بعض التحفظات على هذه الطريقة (جمع قيمة السلع والخدمات) .

تشير هذه الطريقة في تقدير الدخل القومي بعض التحفظات منها ما يتعلق بتحديد السلع التي تدخل أو لا تدخل في حساب الدخل القومي، وعلى سبيل المثال اذا احتسبنا قيمة الخبر في صافي الناتج القومي، واحتسبنا الدقيق في هذا الناتج ايضاً هنا سيحصل تكرار في احتساب قيمة السلع.. وكذلك الحال فيما لو احتسبنا مثلاً قيمة القطن، وقيمة الالبسة القطنية ضمن الناتج القومي.

#### ابداع

كيفية تجنب الازدواج عند ابداع هذه الطريقة!

هناك وسائلتين لتجنب الازدواج في حساب الناتج القومي :-

الوسيلة الاولى:- احتساب قيمة السلع النهائية واستبعاد السلع الوسيطة  
الوسيلة الثانية:- استخدام مفهوم القيمة المضافة؟  
فما هي السلع النهائية والسلع الوسيطة؟ كذلك ماذما يقصد بالقيمة المضافة  
فيما يتعلق بالوسيلة الاولى، من الخطا عند تقدير قيمة الناتج القومي الصافي ادخال -  
على سبيل المثال - قيمة رغيف الخبز، وقيمة الدقيق، وقيمة القمح في هذا الناتج.  
فإذا بيع رغيف الخبر بـ 20 فلساً، وكانت قيمة القمح 4 فلوس، والدقيق 6 فلوس فلا  
يمكن القول بأن هذه البنود جميعها قد ساهمت في الناتج القومي الصافي  
 $(6+4+20=30)$ .

بل يجب هنا استبعاد الأموال الوسيطة (الدقيق والقمح) في مثانا، ونحسب فقط  
رغيف الخبر (الناتج النهائي) ضمن قيمة الدخل الصافي.  
وهكذا عند اتباع طريقة جمع قيم السلع والخدمات، يجب ان ندخل في حساب الدخل  
القومي فقط تلك السلع والخدمات النهائية التي أصبحت جاهزة للاستعمال (استهلاك  
او استثمار).

والمعرفة صافي ما ينتجه كل قطاع، نحسب قيم السلع والخدمات في السوق ويطرح  
منها أي "مواد الأولية والسلع نصف المصنعة الداخلة في صنعها".  
اما الوسيلة الثانية المتخذة لتجنب الازدواج في حساب الدخل القومي بطريقة جمع  
قيم السلع والخدمات فهي اعتماد وسيلة القيمة المضافة Added value، مما هو  
مدلول لها؟

حينما نتكلم عن قيمة السلعة (سواء كانت رغيف خبز او بدلة قطنية الخ ... فاننا  
نقصد بذلك القيمة الكلية Total value للسلعة في السوق. علماً بأن هذه القيمة الكلية  
لا تعتبر مقياساً دقيقاً من وجهة الاقتصاد ككل - لما ساهمت مؤسسة ما في بالنسبة  
للحدة المنتجة لبدلة القطن، فهي لم تساهم لوحدها في جميع القيمة السوقية لبدلة  
القطن.

في هذه السلعة على سبيل المثال - تمر منذ كانت مادة اولية بين ايدي منتجين في  
مراحل انتاجية مختلفة خلال عملية صنعها. فلا يعقل ان تضاف قيم السلعة في كل

مرحلة تمر بها انتهاء بالسلعة النهائية. اذا لا يجوز حساب قيمة القطن، وقيمة غزل القطن ونسجه الى قيمة البدلة (كانتاج نهائى).

بل نلجم الى حساب (القيم المضافة) في كل مرحلة انتاجية. وهي في المختصة عبارة عن الفرق بين قيمة السلعة النهائية في السوق وبين تكلفة المسواد والسلع المشترات من المؤسسات الأخرى.

مثال:- لنفرض ان مصنوع الغزل ابتعاد كمية من القطن بمبلغ 5 دنانير، وبائع الغزل المنتج الى مصنع النسيج بـ 8 دينار فسوف تكون القيمة المضافة في هذه العملية كالتالي:-

$$8 - 5 = 3 \text{ كقيمة مضافة}$$

باع مصنع النسيج القماش المصنوع الى مصنع الخياطة بسعر 13 دينار. فان القيمة المضافة لهذه العملية هي

$$13 - 8 = 5$$

وحيث يقوم مصنع الخياطة بصنع بدلة القطن وبيعها بـ 25 دينار فان القيمة المضافة هنا هي:-

$$25 - 13 = 12 \text{ دينار}$$

و عند جمع القيمة المضافة لكل مرحلة

$$5 + 3 + 12 = 20 \text{ سعر البدلة في السوق}$$

جهود المزارع + جهود معمل الغزل + جهود معمل النسيج. جهود معمل الخياطة = مجموع القيمة المضافة لكل مرحلة  
واستكملاً للبحث يجب علينا ان نفهم بدقة ما المقصود بالصطدرين التاليين: الناتج الاجمالي والناتج الصافي.

وقبلهما يجب فهم المقصود بـ ((رأس المال القومي)):-

جميع الاموال التي في حوزة الاقتصاد القومي من اموال استهلاكية مخزونة من الفترة السابقة. واموال انتاجية كالآلات والمباني ومواد اولية وموارد طبيعية باع ان راس . . . القومي هو عبارة عن الاموال او قيمتها التي في حوزة الاقتصاد القومي في لحظة معينة.

الناتج القومي الاجمالي:- يشمل كل ما ينتج من سلع استهلاكية بأنواعها وكل ما يشيد من دور ومباني، وكل ما يقام من مصانع وكل ما يصنع من الآلات وعدد وكل ما يستخرج من مواد اولية خلال السنة، حيث يضاف الى "رأس المال القومي" في نهاية الامر.

الناتج القومي الصافي:- اذا ما خصمنا من الناتج الاجمالي جميع المباني والعد والمحاصن ..... الخ، التي استهلكت بسبب مساهمتها في العمليات الانتاجية، فاننا نحصل على الناتج القومي الصافي Net National Product أي ان الناتج القومي الصافي يتكون من:-

[ 1 - الاموال الاستهلاكية المنتجة خلال العام.

١٦٤

## 2- الخدمات

## 3- الزيادة الصافية في الاستثمارات

### 3- طريقة جمع النفقات

سيق وبيننا انه من الممكن ان تستند الطريقتان السابقتان في قياس الدخل القومي  
بطريقه ثلاثة وهي طريقة جمع النفقات.

هذه الطريقة وان كانت اقل دقة ووثيقاً من الطريقتين السابقتين، الا انه من الممكن استخدامها كمثبتة check للطريقتين سالفتى الذكر، طالما ان المفروض تطابق نتائجها مع نتائج الطريقتين السابقتين.

محصلة هذه الطريقة انه اذا ما توصلنا الى معرفة ما ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، و الى تحديد مقدار ما ينفق على الاستثمار، بهذا تكون قد استطعنا تحديد مقدار الدخل القومي، والناتج القومي، أي ان هذه الطريقة تقوم على جمع النفقات المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية.

وبهذا الخصوص تثور ملاحظة هامة وهي اننا افترضنا في تحلينا السابق اقتصاداً منعزلاً عن العالم الخارجي من جهة، ولا اثر فيه للنشاط الحكومي من جهة اخرى. وعند ادخال هذين العنصرين في الاعتبار تصبح بنود الانفاقات كما يلي:-

### 1- القطاع الخاص

#### أ- الإنفاق على الملاع وخدمات المعدة للاستهلاك الخاص

#### ب- الإنفاق على الاستثمار الخاص

### 2- القطاع الخارجي

#### ج- الإنفاق المخصص للاستثمار في الخارج

### 3- القطاع الحكومي

د- الإنفاق العام، أي على السلع وخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعي والاستثمار

ونشاط مخصص مقدار الإنفاق على 2-ج فيرجع الى احصائيات ميزان المدفوعات وبشكل

الفقرة 3-د فيرجع الى بيانات عوائد الضرائب  
ان خلاصه ما تقدم وكما ذكرنا فيما سبق هو ان الناتج القومي والدخل القومي هما في الواقع مظاهرتين مختلفتين لحقيقة واحدة، فقيمة الانتاج هي مصدر الدخول التي تدفع لعوامل الانتاج مكافأة للخدمات التي تقدمها وقد اعتقاد أصحاب هذه الدخول انفاقها في شراء هذا الناتج القومي، أي ان الدخل القومي يشتري الناتج القومي ويتعادل معه أي ان:-

$$\text{الدخل القومي} = \text{الناتج القومي}$$

ولو حانا اوجهه انفاق الدخل القومي لوجدنا ان جزءاً منه ينفق في شراء سلع استهلاكية وخدمات، ويتم ادخال ما تبقى من الدخل.  
الادخار:- هو ليس عدم انفاق، بل هو عدم استهلاك.

وإذا حلنا الناتج القومي إلى عناصره لوجدناه يتكون من سلع استهلاكية + سلع استثمارية. والتعبير الكترزي لما تقدم في المعادلات التالية:-

$$1 - \text{الدخل القومي} = \text{استهلاك} + \text{ادخار}$$

$$2 - \text{الناتج القومي} = \text{استهلاك} + \text{استثمار}$$

أدنى الادخار = الاستثمار باعتبار أن المبالغ التي لا تنفع في شراء سلع استهلاكية  
تستخدم لشراء أصول رأسمالية.

وسنكتفي حالياً بهذا القدر على أن نستكمل مستقبلاً التحليل أخذين بنظر الاعتبار دور النشاط الحكومي، والانفتاح على العالم الخارجي (تجارة خارجية وعلاقات اقتصادية دولية).

بقي علينا ان نختتم هذه الدراسة باستعراض اهمية دراسة الدخل القومي:

#### اهمية دراسة الدخل القومي:-

1- يعد الدخل القومي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة المستخدمة في تتبع تطور النشاط الإنتاجي في البلد. فدراسة الدخل القومي خلال فترة زمنية يمكن حالت النمو او الركود في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

2- في العصر الحديث (عصر البرامج والتخطيط الاقتصادي) يعد تقدير الدخل القومي وتحديد مكوناته ولسنوات سابقة مؤشر هام لوضع الخطة وتنفيذها، وانارة الطريق أمام واضعي الخطط الاقتصادية والتنمية ان تقديرات الدخل القومي تعد نقطة البداية للأعمال اللاحقة فيما يتعلق بتحديد هدف الخطة، وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف. لذا فإن تقدير الدخل القومي هو نقطة البداية في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

3- إن مستوى الدخل القومي الحقيقي (كمية السلع والخدمات) وشكل توزيعه بين افراد المجتمع الواحد، يعد من العوامل الهامة المحددة لمستوى معيشة أفراد (الوفاهية الاقتصادية).

4- كذلك تأتي تقديرات الدخل القومي عن طريق جمع النفقات ضوءاً على النسبة التي يخصصها افراد المجتمع للإنفاق على الاستهلاك، وما يخصصه للإدخار والاستثمار.

5- كما وتتضمن دراسات الدخل القومي توزيع السكان العامل على القطاعات الاقتصادية، ان نوع وحجم هذا التوزيع له اثره لتحديد درجة التقدم والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من الفوائد اعلاه لتقديرات الدخل القومي وطرق حسابه هناك العديد من التحفظات ترد بخصوصها فيما لو اخذت هذه التقديرات على علاتها.

## دالة الاستهلاك والادخار والاستثمار

### 1 - دالة الاستهلاك

\* ينطلق من معادلة مبسطة وهي انه الدخل = الاستهلاك + الادخار  
ما هو الاستهلاك: يسبق ان بيتاً بالاستهلاك يقصد به اتفاق ذلك الجزء من الدخل على السلع والخدمات الاقتصادية التي تشبع الحاجات مباشرةً، وعادةً ما يشار اليه "باتفاق الاستهلاكي".

ان حجم الاستهلاك يعتمد على الدخل، أي ان الاستهلاك يعتمد على (دالة) الدخل  
\* كما في المعادلة التالية:  $C = F(Y)$ .  
حيث ان  $C$  = الاستهلاك  $F =$  دالة  $Y$  = الدخل

الميل للاستهلاك: وهو نسبة ما يخصص من الدخل لغرض  
الاستهلاك = الاستهلاك  
الدخل

الميل الحدي للاستهلاك: وفي حالة تغيير الدخل فإن ما يوجه من الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك يطلق عليه بالميل الحدي للاستهلاك.

Marginal Propensity to Consume =

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

### 2 - دالة الادخار:

كما بيتنا سابقاً فان الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك =  
 $S = Y - C$

\* دالة الادخار =  $(y) = S = f(Y)$  أي ان حجم الادخار يعتمد على الدخل.

الميل الادخار: Propensity to save

\* هي نسبة ما يخصص للادخار من الدخل = الادخار  
الدخل

\* الميل الحدي للادخار: - وفي حالة تغيير الدخل، فإن نسبة ما يوجه من الدخل للادخار يدعى بالميل الحدي للادخار ( MPS ) Marginal Propensity to save

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

\* وبشكل عام فإن الزيادة في الدخل إذا ما توزعت على الاستهلاك والإدخال فالمعادلة تكون كالتالي:-

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

### 3- الاستثمار Investment

يقصد به الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة لغرض المساهمة في إنتاج سلع أخرى، وبمعنى آخر : هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمكائن والمباني والمخزون السلعي الخ .

الاستثمار الكلي:- يشتمل على ثلاثة مكونات وهي:

1. الاستثمار الخاص: كل ما يملكه القطاع الخاص من مباني، مكائن الانتاجية، مخزون سلعي الخ .....

2. الاستثمار العام:- كالطريق والجسور، السدود، وكل ما يتعلق بمشروعات البنية التحتية.

3. الاستثمار الخارجي:- فانض الصادرات على الاستيرادات .  
محددات الاستثمار

لكل نوع من الاستثمار محددات خاصة به

[1] محددات الاستثمار الخاص

تأثر بذرين من العوامل :-

أ- عوامل موضوعية

كالإرباح المتوقعه:- وهي المحدد الرئيس لل الاستثمار الخاص، فالاستثمار في ماكينة جديدة أو مشروع جديد يتحقق فقط اذا كانت هناك احتمالية متوقعة في الإرباح والأخيرة تعتمد على توقعات الأسعار، وأسعار المواد الأولية وأسعار عوامل الانتاج وانتاجيتها ( كفافتها ) وكذلك تأثير العوامل الموضوعية بالعلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة :-

ثالث:- الخدمة لرأس المال:- هي الربح المتوقع من الاستثمار الاقتصادي والذي يعبر عنه كمصدر من الاستثمار.

مثال:- إذا كان الربح الاقتصادي المتوقع من وحدة انتاجية جديدة هو 40000 دينار سنويًا. وإن كلفة هذه الوحدة هي مليون دينار، هنا فالكفاءة الحدية ستكون بحوالي 4%.

فلو فرضنا أن سعر الفائدة السنوية هو 5% ففي هذه الحالة فإن المشروع لا يستثمر في هذه الوحدة الانتاجية، لأن مليون دينار لو اقرضت بفائدة 5% فإنها تدر عائدًا هو 50000 دينار وهو طبعاً أعلى من معدل العائد المتوقع وهو 40000 دينار في مثيلنا. بصورة ثانية فالاستثمار يتم طالما كان العائد ( الكفاءة الحدية لرأس المال ) أعلى من سعر الفائدة).

سؤال:- ما الفرق بين الكفاءة الحدية لرأس المال والانتاجية الحدية؟

الكفاءة الحدية لرأس المال تعبّر عن توقعات الربح في المستقبل، بينما الانتاج الحدي: هو الإضافة إلى الناتج الفعلي المتحقق من آخر وحدة مستثمرة من رأس المال.

### بــ العوامل الذاتيةــ ومتاليهاــ

التقدم التكنولوجي: فالاختراعات الجديدة تتطلب عادةً رؤوس أموال جديدة، التحسينات التكنولوجية تشجع على الاستثمار في مكان وآلات جديدة. النمو السكاني: يضمن نمو الطلب على السلع والخدمات، كما يؤدي إلى إضافة طاقات انتاجية جديدة.

#### ــ 2ــ محددات الاستثمار الخارجيــ

يعتمد الاستثمار الخارجي على جميع العوامل التي ترفع الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية. وكذلك الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية فالرخاء والكساد في الداخل والخارج، وكذلك القيود المفروضة على التبادل التجاري (رسوم كمركبة وادارية، قيود كمية "نظام المقصص" وغيرها)، كل ذلك يعتبر من المحددات "القيود" التي تعوق التبادل الدولي.

#### ــ 3ــ محددات الاستثمار العامــ

يتم الاستثمار العام بسبلا لاعتبارات المتعلقة بتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتامين مستويات معينة من الرفاهية، وذلك باقامة مشروعات البنية التحتية (من مدارس، مستشفيات، طريق جسور الخ) وعادةً ما تنجذب هذه المشروعات بعيداً عن توقعات الربح، وقد تستثمر الدولة في العديد من المشروعات غير المربحية كالمشروعات الخدمية والصحية والتعليمية الخ.....

## الفصل الحادي عشر النقد والمحاسبة

### النقد

في الندم وحينما كانت المجتمعات مكتفية اكتفاء ذاتها، وحيث تنتج جميع ما تستهلك، وتستهلك جميع ما تنتج، لم تظهر الحاجة لاي شكل من اشكال وسائل المبادلة، ولكن اثر تطور المجتمعات وتزايد الحاجات كمبا ونو عا حصل تخصص في المهن وتقسيم للعمل، وحيث كان من الضروري تطوير علاقات التبادل فظهرت المقايضة، فما هي المقايضة؟

بكل بساطة المقايضة هو استبدال سلعة بسلعة اخرى.. وهكذا سارت المجتمعات الأولى معتمدة على عملية المقايضة هي مبادراتها وحصولها على ما ترغب من سلع، ونظرًا للتغير في حياة المجتمعات فلم تعد المقايضة تفي بحاجات ورغبات المجتمعات لصعوبات اكتفت الاخذ بها، لرغم هذه الصعوبات:-

1. صعوبة تحقيق اتفاق المزدوج بين رغبات المتعاملين.
2. صعوبة تقدير نسبت المقايضة.
3. عدم قابلية (استحالة) تجزئة بعض السلع.
4. صعوبة الحفظ والوزن والحجم الخ .....

وهكذا توصلت المجتمعات لاختيار احدى السلع المرغوبة والشائعة لاستعمالها مقاييس للقيمة، وتحسب على اساسها اقيام السلع الأخرى... وبذلك تبدل العلاقة من سلعة — سلعة الى سلعة (مقاييس للقيمة وهو سلعة شائعة) — سلعة، وهكذا انتقلت على مر العصور والمناطق مختلف السلع لتقوم بدور النقد.

مثال ذلك الجلد، الحيوانات، الأصداف، والقواعد، بعض الحبوب كالارز والحنطة، وبسبب كبر حجم هذه المواد ونقلها، وصعوبة حملها لمسافات بعيدة واستحالة تجزئتها بتصنيعها وتعرضها للتلف الخ... كان لابد من البحث عن وسيلة (نقد) تكون مقبولة قبولًا عامًّا أصلفة الديوم، قابلتها للخزن والتجزئة، تتصف بندرة نسبية وهكذا جاء دور المعادن كالمفضي والذهب والنحاس، حيث اوقفت بالشروط السابقة وحدثت بسرعة محل خيراًها من النقد، وتطورت في مرحلة لاحقة حيث اعتمد سك النقد من هذه المعادن لها شكل وزن معيدين.

لقد تطورت النقد في مرحلة اخيرة، حيث هي الان خليطاً من نقود معدنية فلبلية الأهمية، حجماً، ونقد ورقية اكبر اهمية ونقد كتابية او ودائع مصرافية كوسائل دفع نتيجة لنقدم العادات المصرافية

## تعريف النقود:

أي شيء يقبل قبولاً عاماً في مبادلة السلع والخدمات ببعضها، وفي دفع الديون وأبراء الذمم. وليس من الضروري أن يكون للنقد أي استعمال آخر.

الشرط الواجب توفره في النقود:-

- القبول العام، وهو اهم الشرط، وقد يكون هذا الشرط طبيعياً، او يتم فرضه بقانون.

- ندرة النقد النسبية

- سهولة انقسامها (قابليتها للتجزئة الى وحدات صغيرة).

- قابلة للخزن، وغير قابلة للتلف مع الوقت.

- سهولة حملها ونقلها (揆يات كبيرة وحجوم صغيرة).

- سهولة تشخيصها، وتجانس المادة المصنوعة منها.

## متطلبات النقود:-

يتالف عرض النقد من:-

- العملة في التداول.

- الحسابات الجارية.

- الودائع الثابتة.

- ودائع التوفير (حسابات التوفير).

## أنواع النقود:-

هناك على وجه العموم ثلاثة أنواع من النقود وهي:-

- المسلكوكات، تمثل المثلثة مقداراً من معدن كالنحاس والنikel والفضة، **وتتضمن السلطة (النقدية)** التي تصدرها كالبنك المركزي في العراق ورثها ونقاوتها، وتتحمل المسلكوكات عادة بسبب ديمومتها لضروريتها في المعاملات الصغيرة، وتكون قيمة **المحل** في المثلثة أقل من قيمتها الاسمية وذلك تحاشياً من صهرها واستعمالها لاستعمالات أخرى، ولا تبلغ اقيام هذه المسلكوكات الا نسبة ضئيلة من مجموع عرض النقد.

- العملة الورقية، هي **الأصل** امتداد للوصولات اعتبار الصاغة اعطاءها إلى رباثهم من المودعين، وهكذا جاءت إلى الوجود العملة الورقية Bank Notes، ويقتصر اصدار هذه العملة أن تكون من ورق جيد (خاص) وغير قابلة للتزوير، مقاومة للتلف، علمًا بأن نسبتها إلى الانواع الأخرى من النقود عالية، وذلك في الدول النامية الذي لا تتوفر على معاشر مصر في متطور وعادات مصرية.

- الودائع المقترضة، الخاصة بالسحب بحسابه عند المطلب (الودائع الجارية).

وهي تمثل المرحلة الأخيرة في تطور النقود وتدعى هذه الودائع بالودائع الجارية (الحساب الجاري)، حيث تعتبر نقداً لها كأداة للدفع حين الطلب استجابة للصكوك المسحوبة عليها، والتي يمكن تناولها بمجرد التوفيق عليها من قبل المستفيد، أو الشخص المسحوب لاجل ما هو الصك؟.....

الصك :- هو عبارة عن أمر بتحويل دينه جاري من شخص لآخر وهو مقبول عموماً في عمليات المبادلة التجارية لذلك فإنه يدي نفس وظائف النقود

ومن مزاياه:-

- أ- امكانية ارساله بالبريد أو بآية طريقة أخرى.
- ب- يمكن ان يثبت بآية مقادير مطلوبة.
- ج- يمكن اعتباره وصلا بالدفع، وهذا شيء مهم ...!
- د- استعمال الصكوك يلغى ضرورة الاحتفاظ ببالغ كبرى من العملة الورقية والمسكوكات.

4. شبه النقود:-

وهي أنواع من الموجودات، تصنف كأنها تشبه النقود وذلك لامكانية تحويلها إلى نقد بسرعة وسهولة دون فقدانه، اعتماد النقدية لذا فهي موجودات سائلة انى حد كبير مثالها:- ودائع (البنوك) الودائع الثابتة، السندات الحكومية، حوالات الخزينة، بوليصات التأمين (التأمين عليهم).

فحسابات التوفير لا يمكن السحب عليها بـصك، ولا يمكن انفاقها الا اذا حولت الى عملة، او على الأقل الى ودائع حاربة يمكن السحب عليها بـصك، وعلى هذا الأساس ولكون هذه الحسابات لا يمكن استخدامها مباشرة كوسائل مبادلة، فانها لا يمكن اعتبارها نقداً، وهذا ما ينطبق ايضاً على السندات الحكومية.

ونتيجة فان ما يتتوفر من شبه النقد قد يكون مهما مثل عرض النقد من حيث التاثير في الانفاق، خاصة في الدول المتقدمة اقتصادياً حيث تولف الموجودات السائلة شبه النقدية س่วน مهم بالنسبة الى المعروض النقدي الكلي، ذلك مقارنة بالدول النامية التي تقل فيها مثل هذه الموجودات.

الاصحاح، المصالحة والمسوقة النقدية:

تشكلون الاصحاح المالية من مجموعتين:-  
المجموعة الاولى:- توصف بان عائداتها قليل، ولكن سبوليتها عالية كالنقود، الودائع الجارية، ودائع التوفير الخ ...  
المجموعة الثانية:- توصف بان سبوليتها قليلة ولكن عائدتها مجزي (اكبر نسبياً)  
كالاسهم والسندات، العقارات الخ

ولكن ما هي السبيولة؟

هي سرعة تحويل الأصل المالي إلى سلع وخدمات وهي صفة تجعل من النقد قوة شرائية مقبولة، معدة للإنفاق في الحاضر والمستقبل وتعطي صاحبها صلاحية إنفاق النقود في أي مكان يرغب، وفي أي أية سلعة أو خدمة، أو مورد يرغبه في الحصول عليه.

وظائف النقود:-

الوظائف الأساسية:-

1. النقود واسطة للتبدل:-

وهذه أهم وظيفة للنقد، حيث:

1. يتطلب الأمر أن تكون النقود مقبولة قبولاً عاماً من قبل جميع المتعاملين بها.  
2. أن النقود تمثل قوة شرائية عامة تمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها

من أية سلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق.

3. كما يجب أن تكون قوتها ثابتة نسبياً.

2. لتنقود مقياس للأقيمته ووسيلة حساب.

تستخدم النقود كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات، وتقدر الثروة أنها وحدة حساب القيمة وال موجودات والمطلوبات والتکلف ولأنه يرادفات، ومنذ استخدام النقود كمقياس لكل قيمة (نقد) (وتقاسم بالنقد)، أي بمقدار معين من النقود، وهذا هو مفهوم السعر.

والمقصود هنا هو القيمة الاستبدالية للسلعة، أي قدرة السلعة أو مقدار معين منها في الحصول على سلعة أخرى، أو مقدار معين منها

الفرق بين السعر والقيمة . . . (المذكورة).

قيمة السلعة أو الخدمة: هي كمية السلع والخدمات الأخرى التي يمكن الحصول عليها بذاته، فإذا ما تم التعبير عن قيمة الشيء بالنقد سمعي ذلك سعراً.

الوظائف الشائعة:-

1. النقد أداة لخزن القيمة (مستودع للثروة):-

ازدادت أهمية هذه الوظيفة بازدياد دخول الأفراد وتوسيع انتشار وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالنقد من أجل المضاربة.

أن السعادة تبع بالنقد أولاً، ثم تستخدم النقود لشراء السلع وخدمات أخرى وفي حالة عدم وجود رغبة عاجلة في الشراء، فهذا يعني تأجيل المعاملة الثانية (الاحتفاظ بالنقد) لاي مدة يرغبها الفرد، إذن النقد تؤدي وظيفة إضافية وهي خزن القيمة أو القوة الشرائية لحين الحاجة إليها.

2. النقود وسيلة لدفع الديون الاجلة:-  
هذه الوظيفة لها علاقة بكون النقود وسيلة للتبادل  
في المبادلات التي تتم مقابل الوعد بالدفع في المستقبل، تستخدم النقود مقاييساً لهذا الدفع  
وذلك لتسهيل معاملات الائتمان. وهذا يزيد من حجم المبادلات الجارية في النشاط الاقتصادي.

3. النقود وسيلة لتبرئة الذمة، والدفع من جانب واحد:-  
فإذا أخل الفرد بأحد التزاماته التعاقدية، أو تصرف بشكل آخر بالآخرين فإنه يصبح مسؤولاً ويلجأ إلى التعويض بالنقود عملاً لحق الآخرين من اضرار وذلك للتخلص من التبعات. كما تسهل النقود عمليات الدفع من طرف واحد كالضرائب والهدايا الخ.....

### النقود القياسية والنقود الائتمانية:-

من حيث العلاقة بين قيمة النقود ذاتها (كنقود)، وقيمتها كسلعة

1. النقود القياسية: وهي نقود ذات مادة كاملة (فضة أو ذهب) لأن قيمتها كسلعة في السوق تعادل قيمتها الأساسية. ومن النادر اليوم وجود أنظمة نقدية تحوي على نقود سلعية تتمثل على مادة كاملة.

2. النقود الائتمانية: وهي النقود التي تكون قيمتها الأساسية أكثر من القيمة السوقية للمادة التي صنعت منها. إن جميع النقود في التداول حالياً هي نقود ائتمانية، والنقود الائتمانية معدنية وورقية وتصنف الأولى عادة من معادن رخيصة كالنحاس أو الألمنيوم والنيلك. وتسمى هذه النقود بالائتمانية لأنها تشتمل صراحة أو ضمناً على الوعد بدفع النقود الأساسية (الذهب والفضة) بدلاً عنها. غير أن هذا الوعد بالدفع حالياً عديم الجدوى من الناحية الواقعية، إذ لم يجد بالأمكان تنفيذ الوعود.

اما من حيث جهة الإصدار فإن النقود تصنف إلى :

1- تصدرها الحكومات (البنك المركزي) وتدعى بـ العملة في التداول.

2- تصدرها المصارف التجارية وتدعى بـ نقود الودائع.

### النظام النقدي:-

هو مجموعة القواعد الخاصة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساساً لتقدير قيم السلع والخدمات ولمبادلتها ولايفاء الديون.

ويستمد النظام النقدي تسمياته عادة من طبيعة النقد الأساس المستخدم فيه. وأن الانظمة النقدية الحديثة تراوحت بين النظام المعدني والنظام الورقي.  
فالنظام النقدي ذو الأساس المعدني قد يتخد من معدن واحد أو معدنين. فإذا كان البلد يسير على أساس المعدن الواحد، فهذا يعني أن الوحدة النقدية تعرف بمقدار ثابت من معدن واحد كالذهب أو الفضة. أما إذا كان البنك يسير على أساس المعدنين فهذا يعني أن الوحدة النقدية تحدد بمقدار ثابت من معدنين كالذهب والفضة.

اما النظام النقدي ذو الأساس الورقي، الذي يقصد به هنا أساس الورق غير قابل للتحويل فهو يعني ان النقود الأساسية او الوحدة النقدية التي تتحدد أساساً لقياس القيم و وسيط في المبادرات و إيفاء الديون تصنع من الورق ولا يمكن ان يتطلب دفع قيمتها بالذهب او أي معدن ثمين اخر وان كانت الوحدة النقدية نفسها تعرف وتحدد بحكم القانون، بينماها تتساوي مقداراً معيناً من الذهب. ويسمي هذا النظام بالنظام الورقي الالزامي، أي الورقي غير قابل للتحويل.

### المصارف (المجهاز "النظام" المصرفي)

يتالف الجهاز المصرفي في أي بلد من بنك مركزي، وعدد من البنوك التجارية و الاستثمارية و اخرى متخصصة صناعية، زراعية، عقارية الخ...

#### أ. المصارف التجارية:-

المصرف Bank : هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب او لاجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف.

وظائف البنوك التجارية: يمكن تلخيصها بما يلي:-  
 أ- قبول الودائع:- وبخاصة الودائع الرئيسية: هي ودائع صيرفة تتباين عن ايداع فعلى للنقد لدى البنك، وهي التي تزيد من الاحتياطات النقدية لدى البنك.  
 و هناك الودائع المشتقة: وهي ودائع تتباين من القروض مثل ذلك: اذا ما افترض فرد ما من بنك مبلغاً معيناً من المال وابقاء مودعاً لفتره من الزمن لدى البنك نفسه، أو أعاد ايداعه لدى بنك اخر فان الوديعة الجديدة هي وبيعة مشتقة من القرض الاول.

ب- اقراض الاموال للغير، وتنبيه التسهيلات الائتمانية التي اقتصرت في باي امر على مجرد خصم الكمبيالات التجارية و تحصيلها عند الاستحقاق.

ج- وذلك للاسهام في زيادة النشاط الاقتصادي ماذا يعني بخلق النقود؟  
 بتعبير اخر ما هي فوكرة نقود الودائع؟

تفتح البنوك التجارية اعتمانها بطريقتين:-

الأولى: ان يقوم البنك بدفع قيمة القرض للمقترضين دفعه واحدة، او على عدة دفعات بتشكيل نقود قانونية وذلك مما موجود في حوزته من نقود. وفي هذه الحالة ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من النقد من حوزة البنك الى حوزة المقرض. دون ان يطرأ اي تغيير على اجمالي كمية النقد المعروضة.

الطريقة الثانية: هو ان يعطي البنك للمقترض الحق في ان يسحب عليه مبالغ بحدود القرض المتفق عليه وذلك بواسطة الشيكات او الحالات والمقرض في هذه الحالة يمكن ان يستخدم هذه المبالغ بواسطة الشيكات في تسديد قيمة السلع والخدمات التي

يريد الحصول عليها تماماً كما لو استخدم النقود القانونية وبهذه الطريقة نجد ان بعضها من المدفوعات قد تمت دون استخدام النقود القانونية، وذلك باستخدام نقود اخرى خلقها (اوجدها) البنك هي نقود الودائع.

### البنوك المركزية:-

البنك المركزي: هو البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي في الدولة سواء من ناحية الاصدار النقدي، او من ناحية العمليات المصرفية، وتحقيق الرقابة عليها، وادارة السياسة النقدية، (والعمل على تطوير المؤسسات والأسواق المالية، وهذا ما يحدث وخاصة في الدول النامية). وبسبب الاهمية الاساسية لمثل هذه المسؤوليات فان الدولة عادة ما تمتلك البنك المركزي.

اذن تتمثل المهام الرئيسية للبنك المركزي في :-

1. رقابته على النظام النقدي والصيغة في البلد.

2. ادارة السياسية النقدية.

3. العمل على تطوير المؤسسات والأسواق المالية.

### اما وظائف البنك المركزي فهي:-

1. بنك الاصدار:- ان البنك المركزي وبموجب سلطة القانون هو المحتكر الوحيد لاصدار العمل ~~لذلك~~ اصبح في مركز يستطيع من خلاله ممارسة رقابة فاعلة على العملة في التداول لدى الجمهور، بحيث يقرر ضمن حدود معينة مقدار ما يرغب به من العملة لا غير اضمن المعاملات الاحتياطي والتداول. ويطلب من البنك المركزي توفير مقدار كاف من العملة لتمويل النشاط الاقتصادي الى الحد الذي لا يؤدي الى احداث التضخم النقدي.

2. بنك البنوك:-

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك لانه يحصل على معاملاته بالبنوك فقط دون الافراد الا ان هناك بنوكا تتعامل مع الافراد مثل بنك فرنسا، استراليا والباكستان.)

3. تدير البنك المركزي ضمن هذه الوظيفة الملاحة الاخير الذي تلجأ اليه البنوك كلما تطلب الامر. فهو البنك الذي تحتفظ فيه البنوك بنسبة من ودائعها. كما ويسمحها كلما احتاجت الى الاموال ويقوم باعادة خصم الاوراق التجارية للبنوك، ويقوم باجراء المعاشرة بين حسابات البنوك لتسوية حساباتها نتيجة لتعاملها فيما بينها. وبذلك يمارس البنك المركزي رقابة على البنك التجاري حيث يستطيع التحكم في احتياطاتها النقدية، وبالتالي على قابليتها على الافرادي وخلق النقود وذلك بمسارا ثلاثة هى:-

آ- تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

ب- عمليات السوق المفتوحة .....

ج- تغيير سعر اعادة الخصم

### ٣- بنك الدولة:-

يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة وذلك لاحتفاظه بالودائع الحكومية، ونقل الاموال الحكومية من منطقة الى اخرى داخل الدولة وخارجها، وكذلك يتدخل في بيع وشراء الاوراق المالية لحساب الحكومة، والمساعدة على اصدار وتسويق السندات الحكومية وفي دفعها عند الاستحقاق، ودفع الفوائد عليها، كما ويقوم البنك المركزي بالعمل على تقليل الاثار المضرة التي تسببها العمليات المالية الحكومية في الاقتصاد الوطني الناجمة عن الانفاق الحكومي والضرائب المتزايدة وكذلك عن القروض الضخمة التي تقوم بها.

٤- ادارة الاحتياطيات النقدية الاجنبية واحتياطي الذهب للبلاد والاحتفاظ بها.

٥- مساعدة الحكومة في مجال صياغة السياسات المالية والاقتصادية والبيئة تنفيذها.

## الفصل الثاني عشر التضخم والانكماش والبطالة

### التضخم Inflation

#### ما هي التضخم:

هو ارتفاع مستمر وملموس في المستوى العام للأسعار General price level في دولة ما ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية:-

معدل التضخم =  $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى السنوي للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار السنة السابقة}} \times 100$

ومن التعريف السابق نستدل وجود ركيتين رئيسيتين لظاهرة التضخم هما:

1. ان التضخم يقاس بمعيار المستوى العام للأسعار General price level ويعرف الاخير على انه المتوسط الترجيحي للأسعار «مجموعة السلع والخدمات المستخدمة» المستهلكة في بلد ما، وذلك وفقاً للأسعار المستهلكين او المنتجين.
2. ان التضخم هو ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام للأسعار.

وهنا يتم التأكيد على امران

الاول:- ان يكون ارتفاع الأسعار واضحًا ومحسوساً في البلد.

الثاني:- ان يكون ذلك الارتفاع الملحوظ متدا على فترة من الزمن.

من المتعارف عليه ان معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الحدود المقبولة لزيادة الأسعار. ولكن ارتفاعها فوق ذلك الحد يتراك اشراً ملحوظاً (محسوساً) على القوة الشرائية المقروء.

#### تقسيم التضخم:

وفقاً لـ الآثار الملحوظ للتضخم يمكن تمييز ما يدعى به:-

1. التضخم الشديد او الزاحف : Creeping Inflation وهو التضخم الذي يتزايد بمعدل لا يزيد نسبته عن 10% سنوياً
2. التضخم المتسارع Galloping Inflation: يتزايد تزايداً مستمراً و معه يحصل تضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية قصيرة وعادة ما يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.
3. التضخم الجامح Hyper Inflation: فهو يشهد زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار كما حصل في البرازيل عام 1995 حيث وصل التضخم فيها الى حدود 2148% وقد تجاوز هذه النسبة في العراق خلال التسعينات ولازال التضخم الذي يضرب العراق حالياً يعطل المسار الاقتصادي في العراق ويفقده مصداقية التعامل النقدي والسلعي داخلياً وخارجياً وليس بعيد التضخم الذي ضربmania عام 1923 والمجر عام 1947 فادى الى انهيار العملة فيهما.....

### أسباب وأنواع التضخم:

يصنف الاقتصاديون ثلاثة أسباب للتضخم وهي في نفس الوقت تعتبر من أنواع التضخم في الأدبيات الاقتصادية.

#### 1. التضخم بسبب الطلب Demand pull Inflation او التضخم المفتوح

ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المنتجة أو تراجعها. وهنا يقول الاقتصاديون عبارتهم المشهورة (نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة).

وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملحوظاً.

واهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع حصول عجز في الموارنة للدولة أو العجز المالي. فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي. وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو "طبع النقود" من خلال البنك المركزي فإن ذلك يؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسيع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق اتجاهاماً نقدية كبيرة مع ثبات أو تراجع الانتاج. وهذا بدوره يعكس على شكل زيادة في الأسعار وحدوث التضخم والبنوك التجارية دوراً في زيادة هذا التضخم عن طريق القروض ومنح الائتمان في خلق النقود.

#### 2. التضخم دفع الكلفة Cost Push Inflation

يواجه المنتجون احياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج وذلك بسبب الارتفاعات المتتالية في أجور العمل والعديد من المواد الأولية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج. ويكون الآخر ملحوظاً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة. ولا شك أن تضخم دفع التكاليف للعناصر المستوردة أكثر صعوبة من حيث امكانية التحكم فيها. أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجور بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار. وفيما يتعلق بالتضخم الناتج عن تغير الإنتاج المستوردة والعديد من السلع والخدمات المستوردة ذات الأسعار العالمية فقد يوصف هذا النوع من التضخم بأنه تضخم مستورد.

#### 3. التضخم المتشكل Mixed Inflation

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع الكلفة. بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود الممتدولة بدون تغيير في حجم الإنتاج وإن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من عسل وراس مال وغيرها.... ويطلب الأمر لعلاج ذلك اتباع سياسة مكافحة التوسيع النقدي وزيادة الإنتاج والانتاجية.

#### ٤- التضخم المستورد : Imported Inflation

سيق ان نو هنا الى هذا الموضوع في الفقرة (٢) اعلاه  
وعادة ما يظهر هذا النوع من اسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة  
بشكل حرج على التجارة الدولية مثل لبنان والاردن واقطان الخليج العربي النظيف،  
ويحصل ذلك نتيجة الزيادة المتضاربة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية  
والمستوردة. اي ان الدولة تستورد مجموعه من السلع النهائية والخدمات باسعار  
مرتفعة بحيث ينتقل هذا الارتفاع كلما زاد حجم وانواع السلع المستوردة. وهذا لا بد  
من التفريق مرة اخرى بين التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف لعناصر الانتاج  
المستوردة والاخر عن السلع والخدمات المستوردة. حيث ان الاول ناتج عن استيراد  
عناصر الانتاج باسعار عالية مما يؤدي الى نقل هذا الارتفاع الى المنتجات الوطنية  
دات المكون المستورد من عناصر الانتاج. اما الثاني اي التضخم المستورد فهو ناتج  
عن استيراد سلع وخدمات نهائية باسعار عالية.

#### ٥- التضخم الركودي :-

ان هذا النوع من التضخم واسبابه ترجع عادة عندما تتزامن معدلات التضخم  
الملموسة مع معدلات البطالة الكبيرة وما يتزامن مع الاخير من ركود اقتصادي.  
اذن فان التضخم الركودي هو ظاهرة تمثل بتزامن مظاهر الركود الاقتصادي  
ومظاهر التضخم، حيث الركود في النمو الاقتصادي والاستخدام وتوظيف عوامل  
الانتاج الاخرى. وفي الجانب الاخر يلاحظ ارتفاع اسعار السلع والخدمات وحتى  
الاجور بالرغم من انخفاض مستوى المللب الكلي. وهذا الوضع عادة ما يبقى قائماً  
في الانتاج ويسود هذا الوضع العديد من الاقتصاديات المتقدمة ومنذ السبعينيات من  
القرن المنصرم.

#### ٦- خاتمة المقدمة :-

هناك اجراءات عامة يتطلب الامر اختيار انبثها حسب نوع التضخم واسبابه منها:-

##### أولاً:- اللجوء الى ادوات السياسة النقدية وذلك:

١. رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمختلف المصادر.
٢. قيام البنك المركزي والبنوك التجارية ببيع السندات والأوراق المالية التي  
تحتفظ بها في السوق المالي باسعار فائدة مجرية فتجعل من تكلفة الفرصة  
للاستهلاك عالية مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات. وهذا نقل النقود  
في ايدي الافراد وفي البنوك مما يقلل من حجم النقد المتداول. وهذه العملية



## البطالة Unemployment

من المتفق عليه ان مشكلة البطالة هي من اهم القضايا الاجتماعية اليوم، وان العدد من المشكلات الاجتماعية والمادية والجرائم تعود الى هذه الظاهرة، فما هو تعريفها:

عندما لا يجد الفرد عملاً قادراً على ايداته، ومتاسباً لكتفاته، ومستعداً القيام به بالاجر السائد في السوق (سوق العمل) ولا يجد فرصة للعمل.  
وبتعبير اشمل فان البطالة هي التوقف الجباري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم قدرة الافراد ورغبتهم بالعمل بالاجر السائد.

تقاس البطالة حسابياً بما يسمى بـ "معدل البطالة": - وهو نسبة غير المشغلين "المتعطلين" من القوة العاملة الى اجمالي قوة العمل أي

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

القوة العاملة من السكان: - هم جميع القادرين والرافدين في العمل.  
هنا يتم في العادة استبعاد الاطفال دون سن ١٥، وكبار السن والمتقاعدين،  
والعااجزين، وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب كافة.

### العلاقة بين الدخل القومي والبطالة:-

يمكن التعبير عن هذه العلاقة بفق قانون اوكان Okun حيث يرى اوش اوكان ان تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% (على سبيل المثال ) يقابلها زيادة في نسبة البطالة مقدارها 1%  
ويمضي ان فان تراجع في الدخل ( الناتج المحلي الحقيقي ) بنسبة 6% ( في السنة ) يؤدي ذلك الى زيادة البطالة بنسبة 3%

يسيرة ان هذا القانون يربط بين امكانات النمو الحقيقي لبلد ما وانعكاسات ذلك على مستوى التشغيل. فالمعروف ان تراجع الناتج القومي يعني انتاجاً أقل وهذا يؤدي الى تزايد البطالة

## العلاقة بين التضخم والبطالة:-

من منطلق اقتصادي واجتماعي، فإن السياسة الحكومية لاي دولة تتوجه نحو الحد من البطالة ولكن لا يلاحظ البعض ان ذلك قد يسير باتجاه معاكس ( متناقض ) مع ظاهرة شائعة كالتضخم، بحيث ان سياسات مكافحة البطالة كثيرة ما تؤدي الى ظهور او تزايد التضخم كما ان سياسات ( اجراءات ) مكافحة التضخم تؤدي الى استفحال البطالة وما يرافق ذلك من هدر في الطاقة الانتاجية.

لقد كان موضوع العلاقة بين توأميه السوء ( التضخم والبطالة ) موضوع بحث اقتصادي الانكليزي A. W. PHILIPS، حيث اجري بحثه على بريطانيا وفقاً لسلسلة زمنية للبطالة والأجور. وجده ان الأجور ترتفع بتكليل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وانها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، أي هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

محصلة ما تقدم انه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما وفق معدل عالي فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى الى زيادة انتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال واغرائهم باجور عالية، وهذا يؤدي الى زيادة التكاليف وينعكس ذلك على الأسعار فيرفعها وذلك يؤدي الى ظهور التضخم.  
اذن فان انخفاض البطالة يقابلها ارتفاع معدلات التضخم.

اما في حالة الركود والكساد فان ذلك يعني ان الوضع الاقتصادي في تراجع، وان الطلب اما ثابت او في وضع انكماش وهذا معناه اما ثبات الاسعار او تراجعها مع تراجع في التضخم او انخفاضه وظهور البطالة.

٥٠

## ظاهرة الركود التضخمي او التضخم الركودي.

ان العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم يثبتت صحتها على اطلاقها فقد شهدت العديد من الدول الحالتين معاً، اي معدلات بطالة عالية مع معدلات تضخم ملموسة ايضاً، وهذا ما دعى العديد من المختصين الى اطلاق مصطلح الركود التضخمي او التضخم الركودي على هذا الوضع. ان وضع العراق شأن ولازال خيراً من يمثل هذا الوضع ويمتد او انتشله.

## أنواع البطالة:-

١. البطالة الجبارية ( القسرية ):- وتحدث عندما يعرض العامل قوة عمله ضمن الاجر الشائد في السوق، ولا يجد فرصة للعمل.
٢. البطالة الاختيارية:- وتحدث عندما لا يرغب العامل بالعمل ضمن الاجر الشائد في سوق العمل، مع وجود فرصة العمل.
٣. البطالة الاحتكارية:- وتحدث عند انقال العامل جغرافياً ( من منطقة الى اخرى ) وكذلك خلال الفترة ما بين فقدان العمل وابعاده عمل آخر.

4. البطالة الفنية:- وتحدث عند تغير الهيكل الفني للإنتاج، مثل ذلك التحول من الإنتاج اليدوي البسيط إلى الإنتاج الأكثري تعقيداً مثلاً من الإنتاج الميكانيكي والكهربائي إلى الإنتاج الإلكتروني، كذلك التحول في الطبع من الآلة الكاتبة التقليدية إلى الطبع على الحاسوب الخ.....

ويعتبر هذا النوع من البطالة من أخطرها لاحتمال تحول العديد من حالاتها إلى بطالة مزمنة.

5. البطالة المفتعلة:- وتحدث عندما يكون الناتج الحدي لعامل الآخرين صفرًا، أي أن خروجه من العملية الإنتاجية لا يؤدي إلى نقص في الإنتاج.

6. البطالة الموسمية:- وتحدث نتيجة موسمية العملية الإنتاجية كما في الإنتاج الزراعي. فوجود فترات توقف عن العمل (قد تطول أو تقصر) بين الموسمين أو الإنتاجين لأسباب منها في الزراعة، والصناعات المعتمدة على الإنتاج الزراعي مثل ذلك صناعة المربيات والعصائر والخضراوات والفاكه المطبولة الخ.....

### الفصل الثالث - شئون

## التجارة الخارجية Foreign Trade

درسنا في الفصل السابق النظم الاقتصادي ونشاطاته كما لو انه اقتصاداً منعزلاً عن غيره الا ان الواقع هو ان دول العالم ترتبط بعضها ارتباطاً وثيقاً عن طريق التجارة الخارجية اهم قنوات العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذا وتنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية R. E. (1) نتيجة لانتقال السلع والخدمات، وتحركة عناصر الانتاج (العمل ورأس المال).  
ان الاسباب والاثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركة السلع والخدمات والعمل ورأس المال دولياً تدرس ضمن موضوع اشمل هو الاقتصاد الدولي الذي يضم جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود الدولية.  
يتالف الموضوع الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية من صادرات واستيرادات السلع والخدمات وهذا هو الحقل الخاص في موضوعنا (التجارة الخارجية) الدولي.

### التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية من عدة وجوه منها:-

1. حركة عوامل الانتاج  
لقد اهل الانتاج كالعمل ورأس المال اكثر حرية في الانتقال ضمن البلد الواحد بينما تجدر المدید من المحددات في انتقالها عبر الحدود فالعمل مثلاً ينتقل داخل البلد الواحد لسبب او لآخر اكثر سهولة من انتقاله عبر الحدود الوطنية حيث تجاهله هنا قيود الهجرة بغض النظر عن مقومات سياسية / اجتماعية / اقتصادية.  
اما رأس المال فمشكلته اعقد في انتقاله عبر الدول.

### 2. الحواجز المصطنعة

تثور في وجه التجارة الدولية حواجز فرعونية اكثـر تعقيداً من انتقال السلع والخدمات داخل البلد الواحد.

في بالنسبة للأولى هناك التعرفة الكمركية وقيودها، نظام الحصص، نظام الإجازات،  
الحضور الجزئي أو الكلي والقيود الإدارية والآخر التعجيزية التي تحد من حرمة  
السلع والخدمات عبر الدول.

### 3. الاختلافات النقدية:

بسبب اختلاف عملات الدول، واختلاف انظمتها النقدية، فإن عملية التبادل بين دولتين تثير بينهما اشكالية سعر الصرف<sup>(\*)</sup> بين عملتيهما. ومما يعقد العملية اختلاف النظم النقدية والمصرفية للدول. فكل دولة تمارس سياسات مختلفة بالنسبة لمستويات الأسعار وحجم الائتمان والاستخدام.

### 4. الاختلافات الأخرى:-

اختلاف اللغة، واختلاف أنظمة الحكم، العادات والتقاليد والأذواق الاجتماعية في التصرف والماكل والملبس الخ.....

وكذلك اختلاف السياسات التجارية واجراءاتها بين الدول. وكذلك فإن العوامل السياسية غالباً ما تكون ذات أهمية كبيرة في هذا الاختلاف، إذ إن هناك اعتبارات معينة كالامن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية والاهداف والمشاعر الوطنية لها دور هام في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية. فعلى سبيل المثال ترى دولة معينة من مصلحتها ان تنتج نوع معين من السلع ولو بكلفة اعلى، على ان تستوردها من منشأ معين بكلفة اقل وهذه الفكرة قد تكون لها علاقة بالسيادة والاستقلال الاقتصادي لتلك الدولة.

وعلى هذا الأساس تفرد الدول حقل خاص في اقتصادها لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولة.

### أ. التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية فحجم تجارة العالم تزايد خلال العقود الخمسة التالية الخضراء العالمية الثانية، ليس بالمقدار المطلوب فحسب، بل بالأهمية النسبية للنتاج المحلي الاجمالي، وبالنسبة للمزيد من المؤشرات الأخرى. ونتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية اثر تزايد الاتصالات والاتصالات والمنكرات تزايد الطلب على السلع والخدمات التي يحتاجها تقدم ورفاه المجتمعات. وتعمل التخصص والتقسيم العمل الدولي الى ان الدولة سعت لانتاج وتصدير العديد من السلع والخدمات وتستورد من جانبيها عدد أكبر من السلع والخدمات التي تتوجهها الدول الأخرى.

<sup>(\*)</sup> سيتم شرحه فيما بعد على صفحه (٤) وما بعدها.

فمنذ عام 1938 وتجارة العالم تتضاعف كل عشر سنوات تقريباً، حيث بلغت صادرات العالم الكلية في تلك السنة بحدود 25 مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 54 مليار دولار سنة 1948، إلى 96 مليار دولار سنة 1958، ففاقت إلى حوالي 2480 مليار دولار في نهاية الثمانينات. وقدرت في نهاية القرن (2000) بحدود 5000 مليار دولار.

هذا وتختلف التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من دولة إلى أخرى. ففي أوائل الثمانينات من القرن الماضي شكلت صادرات الولايات المتحدة بحدود 7% من دخلها القومي، ترتفع إلى حدود 23% في المملكة المتحدة إلى حوالي 50% في دولة الكويت.

اما بخصوص اشكالية الندرة النسبية للموارد الاقتصادية الازمة للتنمية الاقتصادية، ففي دول الخليج العربي التي تمتلك البترول والثروة المالية، تعمد إلى التجارة الخارجية لسد حاجتها من العمالة المدربة والتكنولوجيا والجزء الأكبر من المنتجات الغذائية وسلع الرفاهية. ولنا في اليابان الحالة المعاكسة فهي تستورد بحدود 99% من مواد الطاقة، وتتوفر باقتدار على مستلزمات التصنيع والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومما يشجع على تشريع التبادل التجاري بين الدول هو اختلاف ظروف الإنتاج المناخية والجغرافية وأخرى تتعلق بسمكانيات السكان ووفرة الموارد الطبيعية والمعدنية. تتتوفر الأخيرة مع وجود المهارات المناسبة من العنصر البشري له أهمية قصوى في انخفاض تكاليف الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة صادرات الدول التي تمتلك مثل هذه الميزات.

### النظرية الشديدة في التجارة الدولية:-

إن السؤال الذي تثيره النظرية الحديثة هو: - ما هو السبب في اختلاف امكانيات الإنتاج في الدول المختلفة؟ وقد أجاب على ذلك عام 1935 الاقتصادي السويدي أولين Ohlin - B معتمداً في تحليله على دراسة سابقة قام بها استاذ هكشن E. Heckscher عام 1919 مؤكداً فيها أن اختلاف ما يتوفر في الدول من موارد انتاجية هو سبب مسبق لقيام تجارة دولية مربحة. وقد طور (أولين) اراء وافكار هكشن وتوصل إلى شرح أولى لفهم اندماج التجارة الدولية.

طبقاً لأولين إن الأقاليم الجغرافية تختلف - سواء في نفس البلد أم في البلدان الأخرى - من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج، فإذا ركز كل بلد في إنتاجه على السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة من عوامل الإنتاج المتوفرة نسبياً (في ذلك البلد). فأن التبادل التجاري سينشط وبذلك تعم الفائدة على الجميع. فعلى سبيل المثال ما على الهند إلا أن تتخصص في إنتاجها على السلع التي تتطلب كثافة في عنصر العمل لتوفره ورخصته فيها، ومن الناحية الأخرى ما على دول الخليج النفطية إلا أن تتخصص في إنتاجها على السلع كثيفة رأس المال بالنسبة إلى العمل وذلك لكثره رأس المال وشح العمل لديها.

## سعر الصرف في نظام برتون وولز: 1944 - 1971

في عام 1944 عقد مؤتمر في Bretton Woods في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للاضطرابات في الأوضاع النقدية والمالية والتجارية الدولية، وكذلك معالجة العجز في ميزان مدفوعات معظم الدول والأوزار منها على وجه الشخصوص.

وقد انتهى المؤتمر بإنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وصندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية حدد دورها على أساس أن تسعى لحل مشاكل العالم النقدية، وتحقيق الثبات في أسعار الصرف وتنمية التجارة الدولية وتوفير الموارد المالية لمواجهة ما يطرأ من اختلال في موازن مدفوعات الدول الأعضاء، وقد بهذا الصندوق نشاطه في آذار 1947 باعضاً عددهم (30) دولة، والآن يزيد عدد الأعضاء عن (150) دولة.

ومنذ عام 1971 ساد نظام أسعار الصرف المرنة (العائمة) ولا يزال نظام النقد الدولي يمر بمرحلة تطور لم تنته بعد وليس من المعروف كيف ستنتهي مستقبلاً بخاصة بعد قيام منظمة التجارة الدولية بعد ١٩٥٥ والتي تشكل حالياً الفصل الثالث في مثلث الاقتصاد العالمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

### السياسات التجارية

مفهومها: هي مجموعة القيود والتنظيمات التي تتعلق بتجارة الدولة فكل دولة تفرض بعض القيود - تختلف في شدتها - على حرية تدفق التجارة الدولية وذلك حسب مصالحها وعلاقاتها مع الدول المختلفة.

ولكل سياسة تجارية مجموعة من الأدوات التي تحدد من خلالها نمط واتجاه تجارتها مع العالم الخارجي، من ذلك: نظام التعرفة الكمركية، نظام الحصص، الإغراق وقيود أبواب وألات إدارية وفنية.

هناك: تقسم السياسات التجارية في العالم إلى نوعين من الأنظمة: مجموعة دول تمارس سياسة مديرية التجارة وحيث لا تتدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ومجموعة أخرى تمارس سياسة الدمية التجارية حيث تستخدم الدولة سلطاتها وقوانينها للتأثير على حجم واتجاه تجارتها الخارجية.

إن واقع الحال اليوم لا يقر هذا الفصل، حيث لا يوجد اليوم دولة تسمح بحرية كاملة في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الخارج حتى لو كان نظامها الاجتماعي يتبنى مبدأ الحرية الاقتصادية، فهي تستعمل بعض القيود الحماية كلما طلبت مصلحتها التجارية والاقتصادية ذلك.